جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
دائرة اللغة العربية
شعبة النحو والصرف واللغة

الضرورة الشعرية
وأثرها في بناء القواعد النحوية والصرفية
دراسة وصفية تحليلية

بحث مقدم لنيل درجة التخصص العليا ((الدكتوراه)) في النحو والصرف

إعـــداد: الطالبـة/ سعدية محمد شريف ابنعوف أحمد
إشراف: الدكتور/ عبدالمنعم الشيخ عثمان

الخرطوم 1432 هـ - 2011 م

الإهـــــداء

إلى أمي وأبي الذين أنارا لي طريق المعرفة

إلى أخواني وأخواتي

إلى قنديل المجد في طريق اللغة العربية الدكتورا عبد المنعم الشيخ عثمان

إلى محبي لغة القرآن

إلى كل من قدَّم لي عوناً

إليهم جميعاً أهدي هذه الأطروحة

الشـــكر والتقـــدير

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه، وصلى الله على سيدنا محمدٍ واسطة عِقْدِ أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

أحمده - سبحانه - حمداً يكون سبباً مُدْنِياً من رضاه، وأشْكُرهُ شكراً يكون مُقَرِّباً من الفوز بمغفرته.

ومن ثمَّ أتوجه بالشكر إلى الدكتور/ عبد المنعم الشيخ عشان على ما قدمه لي من توجيهات سديدة، والدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على ما قدمه لي من المساعدة.

كما أرجو أن توفي كلمة الشكر بعض الإخوة لا سيما ضوالبيت الذي قام بطباعة هذا البحث بهذه الصورة.

وإلى الأخت فدوى حامد على ما قدمته لي من مساعدة في مراجع البحث.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى أسرة مكتبة جامعة إفريقيا العالمية وجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة القرآن الكريم وعلى رأسهم الأخ خالد فضل الله.

والشكر موصول لأعضاء مناقشة الخطة.

لبيت الكواكب تدنو لي فأنظمها

عقود مدح فما أرضى لكم كلمي

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فإنه لم يبلغ قوم في الحفاظ على لغتهم والحرص على نقائها، والتفاني في خدمتها ما بلغه المسلمون، إذ يسر الله - عز وجل - من نذر نفسه لخدمة هذه اللغة في شتى فروعها؛ فلا غرو في ذلك، فهي لغة القرآن الكريم لذلك حفظها الله جلّ وعزّ قال تعالى: "**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**" (الآية رقم 9 من سورة الحجر) ومما لقي عنايةً من علماء العربية لغة الشعر والنثر، وقد استشهد النحاة بالقرآن الكريم والحديث الشريف، وكثيراً ما استشهدوا بقول الشعراء، وكان غالباً على استشهادهم بالقرآن والحديث لدرجة يعزز الشاهد الشعري بالقرآن.

فالشاعر قد يخرج عن القاعدة النحوية أو الصرفية سواء أكان بالزيادة أو النقص أو المد أو القصر أو الحذف أو الإبدال وغيرها من الأحكام، وهذا ما سمي عندهم بالضرورة الشعرية. وهذا جعل النحاة يتفرقون شيعاً وأحزاباً ولكلٍ رأيه الذي يؤيد به حجته، ويدور هذا حول الشعر دون النثر وذلك؛ لأن للشعر خاصية تختلف عن لغة النثر يرجع ذلك لسببين كما وضحهما سيبويه بما يلي:

الأول: أن الشعر فنٌ من الفنون يبذل الشاعر فيه جهداً يختلف عن الجهد الذي يبذله الناثر.

الثاني: أن في الشعر قيدين لا نجدهما في الكلام المنثور، أحدهما: الوزن والآخر القافية وهما قيدان لا يعطيان الشاعر حرية في التعبير كحرية الناثر.

ولهذا وجد في الشعر وحده ما يسمى بالضرورة الشعرية واختلف العلماء في معنى الضرورة، فذهب بعضهم إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة؛ أي: متسع يهرب منه إلى غيره من صور التعبير، وذهب غيرهم إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر سواءً أكان عنه مندوحة أو لا، كما ذهب ابن مالك وبعض النحاة إلى أن معنى الضرورة هو الإلجاء إلى الشيء. فعلى زعمهم لا توجد ضرورة أصلاً. وكل هذه الآراء موجودة داخل البحث بالتفصيل مع بقية الآراء.

فالضرورة الشعرية إذاً هي رخص أعطيت للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، إما لأجل المعنى أو اللفظ أو الوزن، فيضطر الشاعر أحياناً للمحافظة عليها إلى الخروج على قواعد النحو والصرف، والضرورات ليست مطلقة بل هنالك ضرورات مقبولة وأخرى مردودة.

أسباب اختيار البحث: تتمثل في الآتي:

1- انشغال ذهني كثيراً بتلك الظاهرة العجيبة التي يتنازل فيها العربي عن فصيح لغته - أو ما أطلق عليها النحاة (الضرورة) فأردت أن أعرف الأسباب التي دعتهم إلى تلك الضرورة فكان ذلك البحث.
2- إيماني الشديد بضرورة الإسهام في إحياء التراث العربي وخدمته بكل وسيلة.
3- أرادت الباحثة أن تعرف كيف تجتمع القاعدة النحوية والصرفية مع الضرورة الشعرية.
4- إضافة بحث جديد إلى المكتبة أرجو منه النفع والانتفاع.
5- وكثيراً من الشعراء يخرجون عن القاعدة اللغوية أو الصرفية لعلة الوزن الموسيقي للبيت، سواءً كان ذلك طوعاً أم جبراً، فهذا منه ما هو مقبول، ومنه ما هو شاذ، ففي كلتا الحالتين يؤثر على القاعدة النحوية أو الصرفية، وهذا ما نسميه ضرورة شعرية وهذه القضية شغلت أذهان النحاة ووقفوا عندها ولكلٍ رأيه في ذلك، وأرادت الباحثة أن تقف على أثرها في قواعد النحو والصرف بصفة عامة.

أهمية البحث: تتمثل في الآتي:

1- جاءت الدراسة لحصر علة الضرورة الشعرية، تلك العلة التي طوقت علم النحو والصرف وحث الشاعر على تركها ما أمكن.
2- الشاهد الشعري الذي تعتريه الضرورة يجب أن يحفظ ولا يقاس عليه.
3- تحث الدراسة على ضرورة الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لما لهما من مكانة سامية ليرتقي بهما ربع النحو والصرف.
4- من أهمية البحث توضيح أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة أصل النحو العربي؛ لأن النحو ارتبط بالقرآن الكريم منذ نشأته، والرد على تلحين النحويين للقراء.
5- من الأهمية بمكان أن يكون الشاهد الشعري الذي يستشهد به النحاة المعاصرون يتمتع بالفصاحة والبلاغة مع مراعاة القاعدة النحوية. فمقتضى ذلك أن يتم تصنيف النصوص التي تعتبر مصادر للغة حسب قوتها ودرجة فصاحتها، واستبعاد ما ضعف منها.

أهداف البحث: تتمثل في الآتي:

- معرفة إلى أي مدى تؤثر الضرورة الشعرية على القاعدة الصرفية والنحوية وإلى أي مدى يؤثر ذلك في بيت الشعر نفسه.
- معرفة أسباب الضرورة.
- التعرف على آراء النحاة حول الضرورة.
- الوقوف على مصادر الاحتجاج وأثرها في إبرام الحكم النحوي.
- الوصول إلى حقائق مهمة حول الضرورة الشعرية.

فروض البحث:

إن قضية الضرورة الشعرية شغلت أذهان الكثير من العلماء القدامى والمحدثين، وذلك للعلاقة المتينة بين الشعر واللغة، ولأهمية هذا الموضوع واختلاف أقوال العلماء فيه، رأيت أن أدلي بدلوي فيه وذلك لمعرفة:

1- هل الضرورة تأتي طوعاً أم جبراً؟
2- هل الضرورة ضرورة شعر أم ضرورة شاعر؟

3- هل يمكن للشاعر أن يتحاشى الضرورة الشعرية باستبدال بيت آخر أو كلمة من غير أن يؤثر على قواعد النحو والصرف؟
4- هل للشاعر فعلاً الحق في استخدام الضرورة لتجاوز القواعد والأصول؟
5- ما هو تأثير الضرورة على القاعدة النحوية والصرفية؟
6- هل الضرورة تقال في كل مواضع الكلام، أم تقال حيث تقال بناءً على استقراء صحيح كلام العرب؟
7- ما هو الأثر الذي تتركه الضرورة على قواعد النحو والصرف؟.

منهج البحث: اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل البحث: قسمت بحثي إلى فصول والفصول إلى مباحث وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: ((**مفهوم الضرورة الشعرية لدى النحاة**)) ويتكون من خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: رأي سيبويه وابن مالك.
المبحث الثاني: رأي ابن يعيش وابن فارس.
المبحث الثالث: رأي ابن جني والجمهور.
المبحث الرابع: رأي ابن عصفور وأبي الحسن الأخفش.
المبحث الخامس: خلاصة الآراء.

الفصل الثاني: ((**أسباب الضرورة الشعرية**)) ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الوزن.
المبحث الثاني: مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الموسيقى اللفظية.
المبحث الثالث: مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل القافية.

الفصل الثالث: ((**الضرورة في الأفعال والأسماء والحروف**)) ويتكون من ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ضرورة الأفعال وبخاصة دخول (ال) على الفعل المضارع.
المبحث الثاني: ضرورة الأسماء.
المبحث الثالث: ضرورة الحروف.

الفصل الرابع: ((**مصادر الاحتجاج وأثرها في إبرام الحكم النحوي**)) ويتكون من أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: بناء القاعدة النحوية على أشعار العرب وإغفال جانب القرآن والحديث.

المبحث الثاني: كيف تجتمع القاعدة النحوية والصرفية والضرورة الشعرية؟

المبحث الثالث: استخدام روايات القرآن المتواترة ولغات العرب الشهيرة.

المبحث الرابع: تعزيز الشاهد الشعري بالقرآن.

الخاتمة: وتشتمل على التلخيص، النتائج، التوصيات.

الفهارس: وتحتوي على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها بدايةً:

1- فيض الإنشراح في روض طي الاقتراح، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية 1421هـ -2000م.
2- لسان العرب، لابن منظور، المجلد الرابع، دار المعارف.
3- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد/ إبراهيم محمد، دار الأندلس، لبنان، 1980م.
4- خزانة الأدب، تأليف/ عبد القادر عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1030هـ - 1093م.

5- الكتاب، سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبز، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
6- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
7- المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1386هـ.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
9- معاني القرآن، للزجاج، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب.
10-المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، تأليف/ أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، 1992م.

المدخـــل

قصدت من المدخل أن أعطي القارئ ملخصاً قصيراً عما بداخل البحث، وقبل ذلك أريد أن أشير إشارة لطيفة إلى معنى الضرورة لتكتمل الصورة في ذهن القارئ.

تعريف الضرورة:

الضرورة الشعرية هي: ما جاء في شعر من يحتج بشعرهم - وهم عرب الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وعرب البوادي حتى نهاية القرن الرابع الهجري - مخالفاً للقواعد النحوية والصرفية، وليس للشاعر عنه مندوحة.

وقيل لا يلزم إلاَ يكون له عنه مندوحة. ولا يجوز للمحدثين من الضرورات إلا ما وقع في شعر من يحتج بهم(1).

الضرورة لغة: الاضطرار والاحتياج إلى الشيء، وقد اضطر إلى الشيء أي المجيء إليه(2).

والضرورة: اسم المصدر للاضطرار نقول حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا، وأصله من الضرر وهو الضيق(3).

وفي الاصطلاح هي: رخص أعطيت للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الضرورة الشعرية، فقيود الشعر عدة، فمنها الوزن والقافية واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني فيضطر الشاعر أحياناً للمحافظة على ذلك إلى الخروج عن قواعد اللغة من صرف ونحو(4).

1ـ معجم النحو والصرف، تأليف محمد إبراهيم أبو عباءة، لا، ت، ص185.

2ـ المعجم الوسيط مادة ضرر ج1/2 تأليف الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون، وأشرف على الطبع حسن عطية، ومحمد شوقي أمين الطبعة الثانية.

3ـ لسان العرب، لابن منظور، مادة (ضرر) ص2573، 2574، المجلد الرابع، دار المعارف.

4ـ موسوعة العروض والقافية، إعداد الأستاذ/ سعد بن عبد الله الواصل، المكتبة الإلكترونية ramy-mra@hotmail.com

لعل أقرب تعريف يمكن إطلاقه على الضرورة الشعرية هو: الخروج على القواعد النحوية والصرفية، لإقامة الوزن وتسوية القافية(1).

وقال ابن الطيب نعني بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم المختصة بالشعر لا يقع في النثر(2).

وقيل الضرورة الشعرية حيلة لفظية يلجأ إليها الشعراء بزيادة في اللفظ أو نقص منه حتى يتمكنوا من إقامة الوزن والقافية؛ لأن عدم لجوء الشاعر إلى هذه الحيلة سيضطره - في أحيان - للخروج بكلامه عن دائرة الشعر، لذا جازت العرب في الشعر ما لا يجوز في الكلام(3).

وبما أن الشعر كلام موزون بأفاعيل محصورة في عدد معين من الحروف والحركات والسكنات يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن والقافية أن يلجأ قائله – أحياناً – إلى الخروج عن القواعد الكلية وإرتكاب ما ليس منها(4)؛ لأن الشاعر غير مختار في جميع أحواله فيفعل ذلك تلافياً لقصور اللفظ الذي يناسب المعنى الذي يريده مع الحفاظ على الوزن وسلامة القافية، على أنه لا يخرج عن القواعد المذكورة كيفما اتفق وإنما يسلك طريقة لها وجه في العربية(5).

الشعر له أسلوبه وله إيقاعه وله قيوده من وزن وقافية، ويتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر قيوداً لاتُفرض عليه في أثناء كلامه العادي، وقد تُضطَّر هذه القيود الشاعر إلى الضرورة فيقف على أثر ذلك حيران بين القاعدة النحوية والموسيقا الشعرية، وهذا قد يؤثر في اللغة التي

1ـ فيض الانشراح في روض طي الاقتراح، ج1، ص365، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، في أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية 1421هـ ـ 2000م.

2ـ فيض الانشراح، ج1، ص 365.

3ـ ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس، لبنان، 1980م، ص 13.

4ـ انظر شرح ألفية ابن معطي، ج2/1380، تحقيق ودراسة على موسى الشوملي، الناشر مكتبة الخريجي ـ الطبعة الأولى 1405هـ ـ 1985م.

5ـ شرح ألفية ابن معطي، ج2/1380.

يضطرون إليها فتجري على ألسنتهم في غير الشعر أيضاً. لذلك اهتم علماء اللغة والنحو للضرورة الشعرية وأفردوا لها أبواباً وفصولاً(1).

ثم بعد ذلك توكلت على رب العباد، وشمرت ساعد الاجتهاد، ووشحت البحث بأربعة فصول بيانها كالتالي:

تحدثت في **الفصل الأول** عن آراء النحاة حول الضرورة الشعرية موضحة رأي كل واحدٍ على حدة ثم أثر الضرورة على الأفعال مستشهدة بشواهد شعرية ثم أثرها على حروف المعاني - وأيضاً - استشهدت بشواهد شعرية ثم أثرها على الأسماء ودعمتها بأبيات شعرية.

أما **الفصل الثاني** فقد استعرض أسباب الضرورة، وبينت فيه أن الضرورة تأتي إما لأجل الوزن وإما لأجل التناسق اللفظي، وإما لأجل القافية.

أما **الفصل الثالث** فقد استعرض ضرورة الأفعال والأسماء والحروف مستشهدة بالشواهد الشعرية مُوضحةً موضع الشاهد.

ثم تناول **الفصل الرابع** تلحين النحويين للقراء مستدلة بالآيات وموضع الشاهد فيها ثم أتبعتها بالشواهد الشعرية التي وردت فيها الضرورة، ثم أدليت برأي لماذا نبني القاعدة على شاهد وردت فيه ضرورة شعرية ونغفل جانب القرآن الكريم الذي يعتبر مرجعنا الأساس في اللغة العربية وتحدثت - أيضاً - في نفس الفصل عن الاستشهاد بالحديث ووقفت على بعض الأحاديث التي جاء بها النحاة وظنوا أنها مخالفة للقواعد المتفق عليها، وتري الباحثة أنها لم تخالفها، **وأشار الفصل** أيضاً إلى روايات القرآن المتواترة وبعض لغات العرب الشهيرة مدعمة ذلك بآيات قرآنية وأبيات شعرية ثم تناولت في الفصل نفسه، كيف يُجمع بين القاعدة النحوية والضرورة الشعرية مستشهدة ببعض الأبيات الشعرية، ثم تناولت تعزيز القرآن الكريم بالشاهد الشعري وأبديت رأي فيه مدعماً بآراء النحاة وبعض الشواهد الشعرية.

وأخيراً ذيلت البحث بخاتمة وخلاصة باللغة الإنجليزية.

---

1 ـ الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، رسالة ماجستير، إعداد مأمون تيسير محمد مباركة، إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد حامد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ـ فلسطين، 2005ـ2006م، ص 52.

الفصل الأول

مفهوم الضرورة الشعرية لدى النحاة

المبحث الأول : رأي سيبويه وابن مالك

المبحث الثاني : رأي ابن يعيش وابن فارس

المبحث الثالث : رأي ابن جني والجمهور

المبحث الرابع : رأي ابن عصفور وأبي الحسن الأخفش

المبحث الخامس : خلاصة الآراء.

المبحث الأول

رأي سيبويه وابن مالك في الضرورة الشعرية

اختلف العلماء في معنى الضرورة، فذهب بعضهم إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي متسع يهرب منه إلى غيره من صور التعبير، وذهب غيرهم إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر سواءً أكان عنه مندوحة أو لا(1).

فلنقف معاً على آراء بعض النحاة حول مفهوم الضرورة.

رأي سيبويه:

اختلف النحاة حول تحديد مفهوم الضرورة عند سيبويه، فمنهم من يرى أن رأيه يوافق رأي الجمهور في الضرورة، ومنهم من يقول إن ظاهر قوله في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة(2).

أما سيبويه نفسه فلم يصرح برأيه عن الضرورة وإنما عنده باب سماه (ما يحتمل الشعر عند الضرورة)(3)، قال ابن الطيب(4): ((أن رأيه كرأي ابن مالك))، وذهب بعضهم إلى أن سيبويه يرى الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا(5).

فالذين ذهبوا إلى أن رأيه يوافق رأي ابن مالك يحتجون ببعض النصوص فمنها قول سيبويه: ((ولا يحسن الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال

1 - راجع خزانة الأدب ولب لباب العرب 31/1، تأليف/ عبد القادر عمر البغدادي، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1030هـ - 1093م.
2 - الكتاب، سيبويه ج26/1 أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبز، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن/35.
3 - الكتاب، سيبويه ج26/1.
4 - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج110/1.
5 - فيض نشر الانشراح، ج110/1.

بناء الاسم عليه واشغله بغير الأول حتى يمتنع أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر(1)، وهو ضعيف في الكلام)).

قال أبو النجم العجلي:

قد أصبحت أمُ الخيار تدعي * عليّ ذنباً كلُّهُ لم أصنع(2)**

فدخل تحت ضرورة الرفع فالشاهد في قوله: (كُلُّهُ لم أصنع)، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يختل به ترك إظهار الهاء.

أما قوله إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة(3) فقد استشهد في الفصل بين كم الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور بقول الشاعر.

كم بجود مقرفٍ نال العلا * وكريم بخله قد وضعه(4)**

ولسيبويه في ذلك ثلاثة آراء(5):

أولاً- الرفع على أن يجعل "كم" ظرفاً ويكون لتكثير المرار وترفع المقرف بالابتداء وما بعده الخبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا.

ثانياً- النصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر.

ثالثاً- الجر على أنه أجاز الفصل بين "كم" وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع "كم" رفع بالابتداء والتقدير كثير من المقرفين نال

---

1 - الكتاب ج85/1، وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص1201.

2 - قائله: أبو النجم العجلي وهو الفضل بن قدامة العجلي، من بني بكر بن وائل وهو أبلغ من العجلي في النعت، بحره: الرجز التام، مواضعه: الكتاب ج85/1، الأعلام ج151/5 قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ط16، 2005م.

3 - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج253/1.

4 - قائله: أنس ابن زنيم وقيل لأبي الأسود الدولي، وقيل لعبد الله ابن كريس (قيل أنس بن زنيم، وقيل لأبي الأسود الدؤلي، وقيل لعبد الله بن كريز، بحره: الرمل، مواضعه: المقتضب أبي العباس محمد ابن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1386هـ، الكتاب ج296/1 وانظر ضرائر ابن عصفور، ص13، الكتاب ج167/2، المعجم المفصل، لاميل ج500/1، الهمع ج255/1، ج156/2)

5 - المقتضب ج61/3.

العلا بجود فسيبويه قال: (قد يجوز في الشعر) أي أجاز الجر في البيت للضرورة مع أنه يستطيع الفرار منها بالرفع أو بالنصب، (في هذا دليل على عدم اشتراطه في الضرورة من عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها ولو اشترط ذلك لامتنع عنده الجر وما لجأ للاضطرار)(1).

ويؤيد هذا الرأي ابن عصفور حيث قال: "اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر أجاز العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أم لم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"(2).

وقال سيبويه في كتابه(3): "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء. وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد يحذف واستعمل محذوفاً" كما قال العجاج:

أوَالِفاً مكة من وُرْق الحمى(4)

الشاهد فيه (الحمى) ويريد (الحمام)

وقال خفاف بن نُدبة (السُّلميّ):

كنواحِ ريش حمامةٍ نجديةٍ * ومَسحْتِ باللّثَتَينِ عَصْفَ الإثْمِدِ(5)**

الشاهد فيه (كنواحٍ) أراد كنواحي فحذف الياء.

---

1 - سيبويه والضرورة الشعرية، ص 35-36.
2 - ضرائر ابن عصفور ص13،.
3 - الكتاب ج26/1.
4 - ديوان رؤبة بن العجاج اعتنى به وصححه ورتبه وليم بن الورد البروسي، دار النشر تصوير دار ابن قتيبية ص59، بحره: الرجز ، مواضعه: انظر المصدر السابق نفس الصفحة، وانظر شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري على ألفية ابي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ج16/2، ديوان الراجز 237. (رؤبة بن العجاج ص59).
5 - قائله: خفاف بن ندبة في ديوانه ص514، بحره: الكامل، اللغة: عصف الإثمد: إثمد العين، كحلها، والإثمد عنصر بلوري الشكل، يوجد في حالة نقية، يكتحل به، يصف شفتي المرأة فشبههما بنواصي ذلك الريش في الرقة واللطف والحوة، الشاهد: كنواح ريش حيث حذف الياء في (نواح)، انظر الإنصاف ج546/2، الكتاب ج27/1، والمنصف ج229/2،وبلا نسبة في الصحاح، للجوهري مادة ((إثمد)).

ذهب سيبويه أن لكل ضرورة يرتكبها الشاعر تأويلاً يفسرها، وقال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" غير أنه أقرّ بقبح طائفة من الضرائر فقال: يحتملون قبح الكلام حتى(1) يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقصُ فمن ذلك قوله:

صددتُ فأطولت الصُّدود * وقلما وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ(2)**

وإنما الكلام: وقلّ ما يدوم وصالٌ، والشاهد فيه تقدم وصال وهو الفاعل على فعله يدوم؛ لأن قلّ هنا موصولة "بما" فلا تعمل في الفاعل.

ناقشت الأستاذة فاطمة عبد الله بجامعة أم القرى علة الضرورة الشعرية عند سيبويه(3)، وقالت ((بأن سيبويه لم يترك علة نحوية إلا وتناولها ومن أكثر العلل وروداً في كتابه علة الضرورة الشعرية، وإن مفهوم الضرورة عند سيبويه يتلخص في أمرين أساسيين(4):

أولاً- الضرورة لا تعني الاضطرار بل هي فنٌ من الفنون التعبيرية.

ثانياً- الضرورة ليست هي بدعة ابتدعها الشاعر من تلقاء نفسه.

ولسيبويه جهود في مجال الكتابة على الضرورة - وإن كانت لفظة "الضرورة" غير مذكورة في كتابه كما سبق - إلا أن دراسته لهذه الظاهرة تقتصر إلى المنهجية المجددة القائمة على التقسيم، والتصنيف للمظاهر العامة للضرورة. وهذا لا يلغي سمة التبكير، والريادة في معالجة موضوع متشعب الأطراف. فما كتبه عن الضرورة يعد إضاءات موزعة ذات فوائد متفرقة، استفاد منها النحاة في هذا المجال(5).

---

1 - الكتاب ج31/1.

2 - قائله: عمر بن أبي ربيعة، وجعله الشنتمري من شعر المرار الفقعسي، بحره: الطويل، مواضعه: الكتاب ج31/1، المفضل لابن يعيش ج132/8 للشيخ العلامة يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي - القاهرة.

3 - دار رؤى للنشر الإلكتروني، دعوات لإعادة النظر في "سيبويه" على صفحة الإنترنت.

4 - التوسع في كتاب سيبويه، الدكتور عادل هادي العبيدي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية ص 203.

5 - الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك إبراهيم بن صالح الحندود رئيس قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم، فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، شبكة الإنترنت.

لم يستعمل سيبويه مصطلح "الضرورة الشعرية" في كتابه، وإنما ظهر المصطلح أول ما ظهر - فيما بين أيدينا من مصادر النحو الأولى - لدى المبرد حين قال: الضرورة لا تجوز اللّحن(1). ثم شاع المصطلح فيما بعد في المؤلفات النحوية. وبناءً على ذلك اعتبر بعض المحدثين - وهو السيد إبراهيم محمد - أن مفهوم سيبويه لما يسمى بالضرورة الشعرية يباين ما فهمه النحاة من كلامه؛ لأنه - أي سيبويه - ينظر إلى ظاهرة الخروج على القياس على أنها كالأصل الثابت في اللغة أو سنن العرب في كلامها(2).

ويقول أحمد مكي الأنصاري: "على الرغم من طول صحبتي لكتاب سيبويه، ورجوعي إليه، والتصاقي به، وملازمتي إياه، وقراءته قراءة متأنية، لم أوفق في العثور على نص صريح في مفهوم الضرورة الشعرية عند سيبويه، وكل ما نسب إليه من الآراء في ذلك كان مأخوذاً أخذاً من كلام سيبويه، ولهذا اختلف العلماء من بعده في مفهوم الضرورة الشعرية اختلافاً كبيراً"(3).

والواقع أنه قد نسب إلى سيبويه رايات في الضرورة استنبطهما العلماء من كلامه(4):

الرأي الأول: إن الضرورة عند سيبويه هي: "ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقت الإنشاد" وقد استدل الذين خلصوا إلى هذا الرأي بقول سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً(5). وهذا الرأي هو رأي ابن ابن مالك صاحب الألفية.

الرأي الآخر: إن الضرورة هي التي تقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا" وقد استدل به القائلون بعدم تقييد سيبويه جواز الضرورة

---

1 - المقتضب ج3/354.
2 - الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1979م من ص11-19.
3 - دفاع عن كتاب الله ((القرآن والضرورة الشعرية))، تأليف أ.د أحمد مكي الأنصاري، صفر 1421هـ - 2000م.
4 - الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش وحيد عز الرجال متولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية، الزقازيق، جامعة الأزهر، للعام الجامعي 2006م، تاريخ الطبعة 1427هـ ص115.
5 - الكتاب ج1/32.

بالإيحاء أو الاضطرار عندما بدأ كلامه عنها "أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام[1]" وهذا هو رأي جمهور العلماء.

والذي يتبين للقارئ، أنه لا تعارض بين عبارتي الكتاب، إذ الجمع بينهما متحصل فالضرورة تكون في حال السعة كما تكون في حال الاضطرار.

ويفهم من كلام سيبويه أن عبارة (ما يجوز في الشعر)، وعبارة (ما يجوز في[2] الاضطرار) كلتاهما تؤدي إلى معنى واحد، وذلك المعنى هو أن الظاهرة التي توصف بإحدى العبارتين السابقتين تدخل ضمن الضرورة الشعرية، أو ضمن ما يجوز في الشعر وحده،ولا يجوز في النثر.

ومما يؤيد ذلك أننا نرى سيبويه يتحدث عن نوع من العدد وهو مائة ومائتان درهم، ثم يقول: "وقد جاء في الشعر بعض هذا منوناً، قال الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا عَاشَ الفَتَى مائتين عاماً * فقد أُودى المسَّرةُ والفَتَاءُ[3]**

قال:

أَنعَتُ عَيْراً من حميرِ خَنْزَره * في كُلِّ عَير مائتان كَمَرةً[4]**

ثم يقول في موضع آخر في حديثه عن (كم)، ذاكراً الشاهدين أنفسهما: ((وأعلم أن أناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون[5] ومعناها منونة وغير منونة

---

1 - الكتاب ج26/1.
2 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف الدكتور خالد عبد الكريم جمعة،مكتبة دار العروبة بالكويت، ج438/1.
3- قائله: الربيع بن الضبع، بحره: الوافر، مواضعه: الكتاب ج27/1، الهمع ج283/1. وانظر: المخصص لابن سيدة علي إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ج23/1، تأليف أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيدة، خزانة الأدب ج306/3.
4 - قائله: الأعور بن براء الكلبي، بحره: الرجز، الشاهد فيه (مئتان كمرة) حيث أثبت نون المثنى المضاف ضرورة، مواضعه: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لأميل بديع يعقوب ج1162/3 ولسان العرب ج260/4 (خنزر)، الكتاب ج106/1، الخزانة ج523/2.
5 - الكتاب ج293/1.

سواءٌ؛ لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال: ثلاثة أبواباً كان معناه معنى ثلاثةُ أبواب، وقال الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً * فقد ذهب المسرة والفتاء(1)**

وقال الآخر:

أنعتُ عيراً من حمير خنزره * في كل عير مائتان كمره(2)**

فنلاحظ هنا أن سيبويه عندما تحدث عن الظاهرة التي نراها في هذين البيتين قال في المرة الأولى ((وقد جاء في الشعر)) وفي المرة الثانية "لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر". وهذا من أوضح الأدلة على أن عبارة ((ويجوز في الشعر)). لا تختلف عن عبارة ((وهذا جائز في الاضطرار)) أو ما يشبهها.

إلى جانب هذا نجد سيبويه يجعل بعض الضرورات جائزة في الكلام المنثور، ولكنه يصفها بالضعف. ويظهر هذا في المواضع التالية:

1- تحدِّث سيبويه عن اجتماع معرفة ونكرة في اسم كان وخبرها. فذكر أننا يجب أن نجعل المعرفة اسماً لكان. والنكرة خبراً لها، ثم قال: ((فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام))(3)
2- لا يحسن عند سيبويه أن تقول: زيدٌ ضربتُ، حتى تظهر الضمير أو تقول زيداً ضربتُ، غير أنه قال: ((لكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام))(4).
3- تحدث سيبويه عن فاء السببية وإضمار أن بعدها مقدرة، ثم قال: ((وأعلم أنّ الفاء لا تُضمر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع وقد يجوز النصب في الواجب وفي اضطرار الشعر،

1 - تم تخريجه سابقاً، ص 6.
2 - تم تخريجه ص 7.
3 - الكتاب ج22/1.
4 - الكتاب ج1ص43.

ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب))[1]، ثم ذكر شاهدين من الشعر، قال بعدهما: "وهو ضعيف في الكلام"[2].

4- ذكر سيبويه أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم فيها الأسماء قبل الأفعال، ويجوز ذلك في الشعر. يجوز في الشعر والنثر في (إن) وحدها إذا كان الفعل ماضياً؛ لأن الجزم لا يظهر فيه، قال: "وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام لأنها ليست كإنْ".

ولهذا نستطيع أن نقول إن سيبويه يقسم الكلام إلى أربع درجات[3]:

أولاً- ما يجوز في الشعر والنثر جميعاً، وهو ما يجري على سنن العربية من غير لحن، أو ضعف، أو ضرورة.

ثانياً- ما يجوز في الشعر وحده، ويجوز في الكلام المنثور على تعسف كبير، وهو ما أطلق عليه سيبويه صفة (الضعيف).

ثالثاً- ما يجوز في الشعر وحده، ولا يجوز في النثر مطلقاً.

رابعاً- الخطأ أو الغلط، وهو ما لا يجوز في شعر أو نثر.

وقد فصّل علماء اللغة والنحو والبلاغة كثيراً في أنواع الضرورات وشروطها وحدودها، فسيبويه قسم ضرورات الشعر إلى أنواع[4] سنوجزها مشفوعة بالأمثلة[5]:

1- أن يقع في الكلام ولكنه قليل أو ضعيف وقبيح، وهو في الشعر قوي وجائز كثير، ومنه حذف ياء في نداء النكرة كما في قول العجاج:

جارِيَ لا تَستَنكري عَذيرِي * سيري وإشفاقي على بعيري**[6]

يريد (يا جارية).

---

1 - الكتاب ج1 ص 423.
2 - الكتاب ج1 ص 423.
3 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص440.
4 - الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص55.
5 - خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م، ص 130- ص144.
6 - قائله: العجاج، بحره: الرجز، اللغة: استنكر الأمر: استقبحه، ((يا جارية))، الشاهد ((جاري)) يريد جارية، مواضعه: الحديثي/ خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، ص 144/130.

2- أن يقع في الشعر ويجوز، وليس بحد الكلام ولا يستعمل في الكلام، يقول سيبويه في حذف حرف الجر وموقع جوازه "فحد الكلام أن تثبت الباء في الآخر لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة، يدل على ذلك أنك لو قلت (مَن تضْرِب انزل) لم يَجُزْ حتى تقول (عليه) إلا في الشعر.

3- أن تكون المسألة جائزة في الشعر، وهي في الكلام خطأ، من ذلك استعمال (إذا) شرطية جازمة وهذا ما لا يأتي في الكلام المنثور مثال ذلك قول قيس بن الخطيم:

إذا قَصُرت أسيافنا كان وصلُها * خُطانا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ(1)**

4- أن يأتي في الشعر ويجوز لكنه على قلّه: ومثال ذلك نون الوقاية تلحق (قد) و(قط) في الكلام العادي ولا يجوز حذفها، في حين جاز حذف نون الوقاية مع (قد) و(قط) فنقول (قدي) تشبيهاً لها بـ (حسبي) لأن المعنى واحد، كما يقول الشاعر:

قَدْني مِنْ نَصْر الخُبَيبينِ قَدِي * ليس الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ(2)**

5- أن يضطر إليه الشاعر، وهو على نوعين: نوع سُمِعَ في الشعر ووقع فيما (أضطُرَّ) إليه الشاعر، ونوع آخر يقول فيه سيبويه (إذا اضطر شاعرنا فقال ... جاز) أو (لو أضطرّ شاعرنا .... جاز).

فمن النوع الأول: استعمال (سواء) في الشعر ظرفاً كاستعمال الأسماء حيث اضطر جعل (سواء) بمنزلة (غير) قال الشاعر:

ولا يَنْطِقُ الفحشاء من كان منهمُ * إذا قعدوا مِنّا ولا مِن سِوائِنا(3)**

---

1 - قائله: قيس بن الخطيم، بحره: الطويل، مواضعه: خزانة الأدب، الشاهد الخامس بعد الخمسمائة، وهو من شواهد سيبويه.

2 - ينسب لأبي نخيلة وحميد الأرقط وأبو مجلدة وحميد بن مالك، بحره: الرجز، اللغة: الخبيبين: عبد الله بن الزبير وكنيته أبو خبيب ومصعباً أخاه، وغلبه لشهرته، مواضعه، من شواهد سيبويه ج387/1، وانظر الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1417هـ - 1996م، ج122/2. الشاهد فيه حذف النون من "قدني".

3 - قائله: المارا بن سلامة، بحره: الطويل، مواضعه: الكتاب، ج13/1، الخزانة ج60/2، أورده العيني في شواهده 126:3-129، كما أورده البغدادي 60:2 في أثناء شرحه، يصف نادي قومهم بالتوقير والتعظيم، فيقول: لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا، وكذلك من كان من غير قومنا، لا يفعلون ذلك إجلالاً لنا وتعظيماً. وشاهده وضع (سواء) موضع (غير) وإدخال من عليها؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً.

ومن النوع الثاني ما صرّح به سيبويه بقوله (وإن اضطر شاعر ... جاز) مثال ذلك قوله "ولو اضطر شاعر فقال: "أتذكر إذ إنْ تأتِنا نأتك" جاز له كما جاز في (مَنْ)(1)".

وقوله في استعمال إذا جازمة "وإن اضطر شاعر فجازى بـ (إذا) أجراها في ذلك مجرى (إنْ)(2)".

6- أن لا يقع في الكلام ولا يجوز إلا أن يُضطر شاعرٌ: مثال ذلك حذف الألف التي هي لام الاسم اضطراراً للشعر، قول لبيد:

وقبيلٌ من لُكيزٍ شاهدٌ * رَهطٌ مرجومٌ ورهطُ ابن المُعَلّ(3)**

يريد "المُعلَّى".

ويختم سيبويه هذا الفصل قائلاً: (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)(4)، ويقول سيبويه عن قول الفرزدق:

فلوا كان عبد الله مولْى هجوتُه * ولكنَّ عبد الله مولى موالِيَا(5)**

(فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل) (6).

وإن يمكننا أن نلخص أن الضرورة عند سيبويه

---

1 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ج441/1.
2 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ج68/1.
3 - قائله: لبيد ابن أبي ربيعة، بحره: الرجز، اللغة: القبيل: القبيلة ولكيز بن اقصى بن عبد القيس، الشاهد: حذف التشديد والألف في المعل؛ لأن أصله المعلى للضرورة. مواضعه: ضرائر الألوسي ص 190.
4 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص448.
5 - قائله: الفرزدق، بحره: الطويل، الصحاح للجوهري، ج561/6 (ولي) الشاهد ((مواليا)) لضبطه؛ لأنه رده إلى أصله للضرورة ولم ينون؛ لأنه جعله بمنزلة غير المتصل الذي لا يصرفه، لسان العرب (ولى) الهمع ج36/1.
6 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص448.

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة(1) اعتماداً على أن الضرورة مشتقة من الضرر وهو الضيق(2).

فقول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً *** إلَى رَبِنَا صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدّعُ(3)

فيه ضرورة عند الجمهور وهو إدخال (ال) الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشابهته لاسم المفعول، وذلك لا يجوز عندهم في النثر، إذ هو شاذ قبيح لا يجيء إلا ضرورة(4).

رأي ابن مالك أن وصل (ال) وغيرها جائزاً اختياراً ولكنه قليل، وقد صرح في شرح التسهيل فقال: "وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل البيت من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار يجدع(5).

فإنه يرى أن إدخال (ال) هنا اختياراً وليس ضرورة.

ويقول ابن مالك أن الضرورة هي الالتجاء إلى الشيء(6). وقد ردّ الشاطبي على رأي ابن مالك فقال: ما خلاصته أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضوع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض عن لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحداً لضرورة العقل، وإنما

---

1 - شرح التسهيل لابن مالك ج1/201-202، وخزانة الأدب ولب لباب العرب ج1/31، وانظر الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت كلية الآداب - طنطا، الناشر دار المعرفة الجامعية- 1426هـ، 2006م، ص 61.

2- خزانة الأدب، ج1/31.

3- قائله: ذو الخرق الطهوي، بحره: الطويل، اللغة: الخنا بمعنى الفحش في القول، ويجوز أن يكون من أفنى عليه الدهر إذا مال عليه وأهلكه، لسان العرب مادة "خنن" ج2/1283، جدع: يقال: جدعاً: أي قطع الله عنك الخير، وجدع: قطع أنفه أو طرفاً من أطرافه، موضع الشاهد ((اليجدع)) التوضيح تم أعلاه. أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، 1982 م، ج1/522.

4- خزانة الأدب، ج1/31.

5 - خزانة الأدب، ج1/31.

6 - شرح التسهيل لابن مالك ج1/201-202، وخزانة الأدب، ج1/31.

معنى الضرورة أن الشاعر لا يخطر بباله إلا لفظة .. ما تقتضيه ضرورة النطق به في ذلك الموضوع، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد تنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة، وقد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها الضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولاشك أنهم في هذه الحالة (يلجئون) يرجعون إلى الضرورة لاعتنائهم بالمعاني أشدّ من اعتنائهم بالألفاظ(1). والباحثة ترى أن هذا الرأي أصوب، وأن الضرورة جاءت اختياراً وأن ورائها غاية معنوية.

ومن أقوال ابن هشام في الرد على ابن مالك قوله: "إذا فتح هذا الباب - يعني زعم القدرة على تغيير بنية الشعر وألفاظه - لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"(2). كما أن الشعر مظنة للضرورة استبيح فيه ما لم يضطر إليه، كما أبيح الصلاة في السفر؛ لأنه مظنة المشقة(3) مع انتفائها أحياناً والرخصة باقية.

هذا الكلام قاله ابن هشام في رده على ابن مالك إذ زعم أن إيراد الضمير المتصل بعد "إلا" في قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كُنْتِ جارتنا * ألاّ يُجاوِرنا إلاكِ ديّارا(4)**

ليس ضرورة، لتمكن قائله من أن يقول ألاّ يكون لنا خلٌّ ولا جارٌ. وقد حاول بعض المحدثين الاعتذار لابن مالك بأنه كان يعمل ثقافته، وفكره حين بيّن رأيه في الضرورة الشعرية. فكان يضع في اعتباره لهجات العرب المتباينة، والقراءات القرآنية والحديث النبوي؛ فإذا ورد من هذه شيء مما

---

1 - خزانة الأدب، ج1/33-34.

2 - الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، إبراهيم محمد صالح الحندول، رئيس قسم النحو والصرف وفقه اللغة/ كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم، فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، شبكة الانترنت.

3 - مفهوم الضرورة لدى النحويين، ابن مالك، ص83.

4 - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، بحره: البسيط، مواضعه: شرح بن عقيل ج1/90. انظر شرح شرح التصريح على التوضيح تأليف الشيخ خالد عبد الله الأزهري على أوضح المسالك على ألفية ابن مالك للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله ابن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م. ج1/98. والشاهد فيه (إلاك) والقياس (إلا إياك) فاتضطر الشاعر فحذف (إيا) وأبقى الكاف أو المتصل موضع المنفصل.

يقول النحاة عن نظيره؛ لأنه من الضرورة لا يعده هو كذلك، بل يعيد كل ظاهرة إلى أصلها، وعلى ذلك فإن ابن مالك لا يسد باب الضرورة وإنما يضيقه(1).

إلا أن رأي ابن مالك لم يسلم من النقد الشديد من بعض المتأخرين كأبي حيان (ت745) والشاطبي (ت790). وقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله في ابن مالك أنه (لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع: ليس هذا البيت ضرورة؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، والضرورة إنما هي دليل قصور من الشاعر، ولكنه القصور القابل لإمكانية التصحيح(2).

1 - الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1410هـ - 1990م.ص 147 .
2 - خزانة الأدب، ج34/1.

المبحث الثاني

رأي ابن يعيش وابن فارس في الضرورة الشعرية

رأي ابن يعيش(1):

فابن يعيش يرى أيضاً أن الضرورة تقدر بقدرها، وتقتصر على مواضعها، فلا يتوسع فيها الشاعر، أو يلجأ إليها في كل حين سواء كان هناك ضرورة لهذه الضرورة أم لا، وإنما يلجأ الشاعر إليها حينما تضيق به السبل وتسد أمامه الطرق في تفادي فرق في أصل من أصول العربية، فإذا اضطر إلى ذلك وقع فيه، ولكن الضرورة التي يخرج إليها تبقى بحدودها، لا تجعل أصلاً فيما بعد نقيس عليه كلما اضطر إلى ذلك وتكون خاصة بالموضع ذاته.

والضرورة قد تكون مستقبحة مثال ذلك ما وقع عنده في حديثه عن قول الشاعر(2):

فأنت طالق والطلاق عزيمةً * ثلاثاً ومن يبدأ أعق وأظلم(3)**

قال ابن يعيش: "قد حذفت الفاء التي هي جواب الشرط والمبتدأ أيضاً، والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة"(4)

---

1 - الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش، جمعاً وتحقيقاً ودراسة، رسالة ماجستير، إعداد/ الباحث وحيد عز الرجال متولي، ص109، والأنباري ج1 /173.

2 - الضرورة الشعرية في شرح المفصل، ص 109.

3 - قائله: أبو نواس، بحره :الطويل، مواضعه: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من القواعد الفقهية، تأليف/ الإسنوي الشافعي، ج433/1، الخزانة ج400/2، الهمع ج61/1.

4 - شرح المفصل ج13/1. تأليف يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي،القاهرة. في الأصل (قد حذفت الفاء الذي هو جواب الشرط) وما ذكرت أولى.

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

يَا أيُّهَا الراكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ * سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ: مَا هذِهِ الصَوْتُ؟**(1)

ثم قال: "فإنه أنث الصوت وهو مذكر؛ لأنه مصدر كالضرب والقتل كأنه أراد الصيحة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورات، أعني تأنيث المذكر؛ لأن المذكر هو الأصل"(2)

وفي موضع آخر ساق بيتين وكان أحدهما لكعب بن زهير وهو قوله:

وإذا ما تشاء تبعث منها * مغرب الشمس ناشطاً مذعوراً**(3)

ثم قال: (إلا أن المجازاة للضرورة مع (ما) أحسن، قال أبو علي: وكان القياس يوجد عندي على الشاعر إذا اضطر فجازى بإذا أن يكفها عن الإضافة بما كف حيث وإذ لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً مما لا يجوز في الكلام"(4).

وقال ابن يعيش في موضع آخر: "قال الشاعر:

وكحل العينين بالعواور(5)

فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة؛ لأن ثم ياء مقدرة، فاصلة بينها وبين الطرف، والتقدير "عواوير كطواويس"، لأنه جمع عوار، وحرف العلة إذا وقع رابعاً في المفرد لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء إن كان غيرها نحو حماليق

1 - منسوب لرويشد بن كثير الطائي، بحره: البسيط، اللغة: المزجي: من أزجى يزجي: ومعناه السائق، المطية: كل ما يركبه الإنسان، موضوع الشاهد (ما هذه الصوت) تم توضيحه أعلاه، مواضعه: شرح المفصل لابن يعيش ج95/5، الخصائص لابن جني بلا نسبة ج417/2 تأليف ابن الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1987م، والإنصاف ج773/2 والخزانة ج221/4 ولسان العرب مادة (ص و ت).

2 - شرح المفصل ج96/5.

3 - قائله: كعب بن زهير هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، بحره: الخفيف، مواضعه: شرح المفصل ج134/8، انظر شرح ديوان الشاعر للسكري دار الكتب المصرية ط1 سنة 1950 ص161.

4 - شرح المفصل ج135/8.

5 - قائله: جندل بن المثنى الطهوي، بحره: الرجز، مواضعه: شرح المفصل ج92/10، الخصائص لابن جني، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدي للطباعة والنشر، بيروت، ط2 /1407هـ ج196/1، ج164/3، 329.

وجراميق، فإن كان ياء بقي على حاله كقنديل وقناديل، وإنما حذف الشاعر للضرورة، وما حذف للضرورة كالمنطوق به في الحكم فلذلك لم تهمز"(1)

فابن يعيش يرى أن الضرورة إذا اقتضت الحذف في كلمة من الكلمات فإن ذلك لا يعني نسيان هذا الأصل وتجاهله، وإنما ينبغي أن يبقى له حكمه، مثله في ذلك مثل المنطوق به لا فرق بينهما.

ومن الضرورات التي تحدث عنها ابن يعيش الضرورات التي يقع فيها الشاعر أحياناً هو الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل الذي لا يستعمل فيستعمله في شعره؛ لأنه مضطر إليه قال ابن يعيش: "الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة"(2).

من هذه المواضع قول الشاعر:

فهي باتت تُنَزِّي دلوها تَنْزِّيا * كما تنزي شهلة صبيا(3)**

ثم قال: "والقياس تنزية، ولكنه راجع الأصل ضرورة لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة"(4).

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدتُ آئِباً * وَكَمْ مِثْلِهاَ فَارَقْتُهاَ وَهْيَ تَصْفِرُ(5)**

---

1 - شرح المفصل ج92/10.
2 - شرح المفصل ج23/6.
3- البيت لم يعرف قائله وبحره: الرجز. اللغة: التنزي: التوثب والتسرع اللسان مادة (ن ز ا) ج4402/6. ومعنى البيت امرأة شهلة إذا كانت نصفا وصار كالاسم لها بالغلبة ولا يقال ذلك للرجل، وهو يصف امرأة تستقي والمراد أنها ترفع دلوها كما ترفع المرأة الصبي عند ترقيصه والبيت في شرح المفصل ج58/6، 59 والخصائص ج304/2 وشرح ابن عقيل ج128/3 ش 266 ويروي:
باتت تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا
والشاهد فيه: "تنزيا" والقياس تنزية.
4 - شرح المفصل ج58/6.
5 - قائله: تأبط شراً، وهو في ديوانه وهو ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي، ط1 دار صادر بيروت 1996م، ص 16. بحره: الطويل، اللغة: فهم: قبيلة تأبط شراً وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس، آب: رجع، تصفر: تتأسف، الشاهد فيه (كدت آئباً) والأصل كدت أؤب حيث استخدم الاسم موضع الفعل ضرورة مواضعه: الإنصاف ج554/2، شرح المفصل ج13/7،وابن عقيل (رقم 85).

ثم قال: (فالشاهد فيه أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، ذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله كدت قائماً، والمعنى: وما كدت أؤوب إلى أهلي"(1).

وقال المبرد:

وأعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنه إنما يَرُدُّ الأسماء إلى أصولها.

وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك(2)؛ وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في "رادٍّ" إذا اضطررت إليه: هذا رادِد؛ لأنه فاعل في وزن ضارب، فلحقه الإدغام، كما قال:

مَهْلاً أعاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقي * أنِّي أَجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا(3)**

لأن (ضن) إنما هو ضنن، فحقه الإدغام وذلك قوله:

***يَشكُو الوَجِي مِنْ أظْلُلٍ وأظَلُلِ*(4)**

وعلى هذا قال الشاعر:

فلتأتينك قصائدُ وليركبنْ * جيشٌ إليك قوادِمَ الأكوارِ(5)**

الشاهد: "قصائد" حيث صرفها للضرورة.

ونحو ذلك.

---

1 - شرح المفصل ج14/7.
2 - المقتضب ج354/3 وانظر الإنصاف ص 290-299.
3 - قائله: قعنب بن أم صاحب، بحره: البسيط، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الكتاب ج29/1، ضرائر الألوسي ص93، الخصائص ج160/1، 257، لسان العرب ج420/11 (ظل) خزانة الأدب ج150/1، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل بديع يعقوب ج999/2، وانظر: المقتضب ج142/1.
4 - قائله: العجاج، بحره: الرجز، مواضعه: ديوانه 236 والخصائص ج161/3، لسان العرب ج574/2 (كفح)، وكتاب الصناعتين ص150، الشاهد فيه: فك الإدغام من (أظلل) ضرورة، وانظر: المقتضب ج252/1 وج354/3.
5 - قائله: النابغة، بحره: الكامل، اللغة: الغواني جمع غانية وهي المرأة الشابة الوضيئة سميت بذلك لأنها تستغني بجمالها عن الزينة مواضعه: سيبويه ج150/2، الخصائص ج247/2، ديوانه ص35، ضرائر الألوسي/26 .الشاهد : (قصائد) فنونها وهي ممنوعة من الصرف.

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الياء فإن الرفع والخفض لا يدخلانه؛ نحو: هذا قاضٍ فاعلم، ومررت بقاضِ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال:

لا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ * يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ**(1)

الشاهد "الغواني" فحرك الياء بالكسر للضرورة ورده إلى أصله.

وقال الشاعر مثله:

فَيَوْمَاً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِي * ويَوْمَاً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغُولُ**(2)

اللشاهد فيه "ماضي" رده إلى أصله للضرورة.

فعلى هذا إجراءُ ما لا يجرى لما وصفت لك.

وعلى هذا فالضرورة الشعرية عند ابن يعيش في كتابه "شرح المفصل" تنحصر(3) في النقاط التالية:

1- إن الضرورة الشعرية تبيح كثيراً مما يحظره النثر وذلك ممثلاً في:
   (أ) صرف ما لا ينصرف.
   (ب) زيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنه؛ رد إلى الأصل.
2- إن الضرورة تقدر بقدرها؛ فلا يلجأ إليها الشاعر إلا إذا ضاقت به السبل وسدت أمامه الطرق.
3- إن الضرورة قد تكون مستقبحة مثل:
   (أ) حذف الفاء في جواب الشرط والمبتدأ معاً.
   (ب) تأنث المذكر.
4- إن الضرورة إذا اقتضت الحذف في كلمة من الكلمات لا تعني تجاهل الأصل؛ لأن العبرة بالأصل لا بالمنطوق.
5- إن الضرورة تبيح الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل.

---

1 - قائله: النابغة الذبياني، بحره: الطويل، المقتضب ج252/1 وج354/3.
2 - قائله: جرير، بحره: الطويل، اللغة: تغول: الأمرُ: تناكر وتشابه: أي أشكل. والمرأةُ: تشبّهت بالغول في تلوُّنها. الشاهد: (ماضي) حيث رده إلى أصله للضرورة، انظر ديوان جرير ص455، الخصائص ج159/3، لسان العرب ((غول، مضى) المقتضب ج354/3.
3 - الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش، ص 112.

رأي ابن فارس:

يختلف موقف أحمد بن فارس من ضرائر الشعر عن موقف النحويين جميعهم، إذ لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة، فيتعين على الشاعر أن يقول بما له وجه في العربية، ولا ضرورة فيه حينئذٍ، فإن لم يكن ثمت وجه منها رُدّ وسمي باسمه الحقيقي وهو الغلط أو الخطأ، ولا داعي للتكلف واصطناع الحيل للتخريج(1).

وقال في كتابه الصاحبي:

وما جعل الشعراء معصومين يوقعون الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية فهو مردود(2).

فمن أمثلة الضرورات المردودة أي "المستقبحة" قول لبيد بن ربيعة:

درس المنا بِمُتَالِعٍ فأبَانِ * وَتَقَادمت بالحِبْسِ فالسّوبان(3)**

الشاهد فيه (المنا) ويعني المنازل.

وكقول العجاج:

أوَالِفاً مَكَةَ مِنْ وُرْقِ الَحِمى(4)

الشاهد فيه (الحمى) ويعني الحمام.

---

1 - ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، 1980م، ص 29.
2 - الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، ج71/1، مؤسسة بدران، بيروت – لبنان 1964م.
3 - قائله: لبيد بن أبي ربيعة العامري، بحره: الرجز، الشاهد فيه: (أراد المنازل)، وهو ضرورة قبيحة، مواضعه: تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2 / 1984 م، ص138، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل بديع يعقوب ج1007/2، همع الهوامع على شرح جمع الجوامع تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ج156/2، عين بتصحيحه السيد محمد بدر الدين الهنائي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. اللغة: متالع: بضم الميم وكسر اللام: جبل بنجد، وأبان: اسم جبل، والسوبان وادٍ معروف.
4 - قائله: العجاج، بحره: الرجز، همع الهوامع ج156/2.

ومثال هذا النوع مستقبح، لأنه يفسد المعنى، أنه فيه نقص مجحف، ويستقبح منه ما أدى إلى التباس جمع بجمع كرد مطاعم إلى مطاعيم أو يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام، وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله:

من حيث ما نظروا أدنو فأنظور(1)

والشاهد فيه (فأنظور) أي أنظر.

العدول من صيغة لأخرى كقوله:

جدلاء مُحْكَمةٌ مِنْ نَسْجِ سَلاّمِ * فيه الرِّماحُ وفيه كِلُّ سابغةٍ(2)**

والشاهد فيه (سلام) ويريد "سليمان".

وقد تحدث ابن فارس عن فريق من الشعراء القدماء، أصابوا في أكثر شعرهم، وجانبوا الصواب في أقلّه، وجاء النحاة فجنبوا عن اتهام الأقدمين بالخطأ، ونظروا إلى الشعر القديم بعين الإجلال، وجعلوا يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً، ويتجملون كذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً، وصنعوا في ضرورات الشعر كتباً(3) ثم يتبع الشيخ كلامه هذا بنماذج من ضرائر الحذف وفك الإدغام، ويذكر أقوال سيبويه في تخريجها ذِكرُ الساخر المستنكر، لا ذِكر المظاهر المعترف، فإذا فرغ من العرض انتقل إلى المناقشة. فسخر من الحجة التي يلجأ إليها النحاة، واستنكر أشد الاستنكار لتسويغ الخطأ، وتسميته ضرورة. وهذه الحجة هي: أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للخطيب والكاتب، وتجرّد الشعراء من هذا الحق، ويهزأ منهم وممن بايعهم بإمارة الكلام، ويرى أن النحاة أمروا على دولة الفصاحة

1 - قائله: ابن هرمة، بحره: البسيط، مواضعه: الإنصاف ج24/1، الخزانة ج121/1، المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب ج387/1، همع الهوامع للسيوطي، ج274/3، ضرائر ابن عصفور، ص 17، شطر بيت الشاهد فيه: فأتطور حيث أصله نظر فزاد الواو والزيادة قبيحة لأنها أدت لما ليس أصلاً في كلام العرب.

2 - قائله: الحطيئة في ديوانه لابن السكيت السكري السجستاني، ص75، بحره: البسيط، القاهرة - مكتبة ومطبعة الباب الحلبي 1960 م، ص17، لسان العرب (جدل) ج300/12، الهمع ج156/2. اللغة: المحكمة: كالمتقنة، والنسج إلى منسوج وأبقاه على معناه، أي: من صفته وشغله.

3 - مجلة المخطوطات العربية، مج25 الجزآن 2/1 ص45.

والبلاغة قوماً غير أكفاء، فيقول: "وهبْنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام، فلم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا، ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟"(1).

ولسائل يسأل ابن فارس بعد أنْ استنكر فعل الشعراء والنحاة عن المخرج من المأزق. فما المخرج؟ وكيف نعامل الشعراء؟ عالج الشعراء المشكلة بأسلوب صارم حازم، يريح الشعراء والنحاة من أعباء التأويل والتعليل، وهو أن يحذف الشاعر من قصيدته كل بيت فيه تعبير متعثر أو خروج عن الأصول. يقول ابن فارس عن الفرزدق بعد أن يزري بهفواته: "ولو أنه أعرض عن هذا الملحون المصيب لكان أحرى به"(2).

ويسمي ابن فارس الضرائر لحناً، فيقول عن الشعراء: "إنهم يخطئون كما يخطئ الناس". ولم يسبقه في هذه الصراحة إلا المبرد عندما تكلم عن الضرائر القيمة(3). غير أن ابن فارس كان أوضح من المبرد، وأقسى على الشعراء وأعتى، فالضرائر كلها قبيحة، والقبح كله خطأ، والخطأ في اللغة والنحو لحن، والشعراء والكتاب سواء أمام القضاء.

ولا يمكن أن نرد موقف ابن فارس هذا إلى تحامله على الشعراء، فقد كان الشيخ يقرض الشعر إلى جانب غيرته على اللغة والنحو، وله في الشعر مقطعات لطيفات، وإنما يمكن أن نرده إلى طبيعة ابن فارس وإلى ثقافته العربية الخالصة، وإلى تعلقه بلغة القرآن وانصرافه إلى دراسة اللغة وتصنيف المعجمات(4).

1 - مجلة المخطوطات العربية، مج25 الجزآن 2/1 ص45.
2 - المصدر أعلاه، مج25 الجزآن 2/1 ص45، وانظر ذم الخطأ في الشعر ص 23-24.
3 - المصدر أعلاه، ص51.
4 - المصدر أعلاه، ص51.

قال ابن فارس(1):

والشعر ديوان العرب، وبه حُفِظت الأنساب وعُرفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسول الله (ﷺ) وحديث صحابته والتابعين، وقد يكون شاعر أشعر، وشعر أصلي وأظرف؛ فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا؛ وبكلٍ يُجنح، وإلى كل يُحتاج فأما الاختيار الذي يراه الناس للناس فشهوات؛ كل يستحسن شيئاً.

والشعراء أمراء الكلام، يقصرون(2) الممدود، ويمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومِئون ويشيرون ويختلفون ويعبرون ويستعيرون. فأما لحن في إعراب، أو إزالة كلمة من نهج صواب فليس لهم ذلك.

وقد ألف ابن فارس مصنفاً لهذا الغرض سماه "ذمّ الخطأ في الشعر" ولخص فيه موقفه من الضرورة الشعرية.

يرى ابن فارس أن ما سماه النحاة ضرورة، وتمحلوا في تخريجه ليس إلا خطأ محضاً من الأولى عدم التكلف والتعسف في تخريجه، ويقول في لهجة عنيفة: "ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال(3):

ألَمْ يأْتِيك والأنْباءُ تَنْمِي * بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(4)**

والشاهد فيه قوله "ألم يأتيك" حيث أثبت الياء للضرورة الشعرية، ويروى "وهل أتاك" و"ألم يأتك" و"ألم يبلغك" ولا شاهد في هذه الروايات.

---

1 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولي، علي محمد البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج2/470-471.

2 - المزهر في علوم اللغة، ج2 ص471.

3 - الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس ج71/1.

4 - قائله: قيس بن زهير عادل جاسم البياني، بحره: الوافر ، مواضعه: مطبعة الآداب في النجف الأشرف، المعجم المفصل ج246/1 بلا نسبة في أسرار العربية ص105، الخصائص ج337/333/1، الكتاب ج316/3 لسان العرب ج75/5 مادة (قدر)، وانظر أسرار العربية، أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، تحقيق د. فخري صالح قدارة، الناشر دار الجيل بيروت، ق1 1995، ج108/1. رواية الديوان "الم يبلغك".

وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله:

لمَّا جفا إخوانُهُ مُصْعباً(1)

وقوله:

قِفا عِنْد مِمْا تعْرفان رُبُوعُ(2)

فكله غلط وخطأ(3).

بل إن ابن فارس صنف رسالة سماها (ذم الخطأ في الشعر) بين فيها موقفه مما سماه النحاة ضرورة شعرية، وقال:"إن ناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، وأخطئوا في اليسير من ذلك، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها، ويتمحلون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً، وصنفوا في ضرورات الشعر كتباً"(4)، ثم قال: "ما الوجه في إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعر؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب؟ ولم لا يجوز لواحد منا أن يقول لأخيه: لست أقصدك ولاك اقصدني أنت، وأن يقول لمن يخاطبه: فعلت هذا كما فعلت أنت كذا؟"(5)، ويقول رداً على من قال: إن الشعراء أمراء الكلام: "ولِمَ لا يكون الخطباء أمراء الكلام؟ وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام، لم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا، ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟ فإن قالوا: إن الشاعر يضطر إلى ذلك؛ لأنه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره، قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال خطأ؟ ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلام

---

1 - قائلـه: السـفاح بـن بكيـر، بحـره: السـريع، مواضـعه: الخزانـة ج1/ 140، فـي شـرح الشـاهد الحـادي والأربعين: "لما عصى أصحابه مصعبًا... والبيت من قصيدةٍ للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي، يرثي بها شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بني ثعلبة بن يربوع، وقال أبو عبيدة: "هي لرجلٌ من بني قريع رثى الإيجي بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير"، "الخزانة" ج2/ 501، وبغير نسبة في "الصاحبي"، ص 468.

2 - لم أقف على قائل، بحره: الطويل، مواضعه: الصاحبي ص469.

3 - الصاحبي ص 469، والمزهر ج498/2.

4 - ذم الخطأ من الشعر، ص 17، 18.

5 - ذم الخطأ من الشعر، ص21.

غيره، فإن قالوا: إن الشاعر يعنُّ له معنى فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح المعيب، قيل لهم: هذا اعتذار أقبح وأعيب، وما الذي يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتاً على الصواب أن يتجنب ذلك البيت المعيب، ولا يكون في تجنبه ذلك ما يوقع ذنباً أو يُزري بمروءة؟"(1)، ثم قال بعد ذلك كله: "وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك والاحتجاج له جنس من التكلف، ولو صلح ذلك لصلح النصب موضع الخفض والمد موضع القصر، كما جاز عندهم القصر في الممدود، فإن قالوا: لا يجوز مد المقصور لأنه زيادة في البناء، قيل لا يجوز قصر الممدود لأنه نقص في البناء ولا فرق"(2).

فابن فارس إذاً يحمل حملة شعواء على الذين يوجهون أغلاط الشعراء ويلتمسون لهم المخارج، ويهدم باب الضرورة من أساسه، ويجعل الشعر إما صواباً مقبولاً وإما خطأ مردوداً، ولاشيء غير ذلك، والشعراء عنده يخطئون كما يخطئ الناس ويغلطون كما يغلط الناس(3).

ومذهب ابن فارس هذا وإن وضع حداً لبعض التأويلات المتكلفة، والمخارج المتمحلة، إلا أنه يهدم فرعاً من علوم العربية تتابع النحاة - بما يشبه الإجماع - على اعتباره والاعتداد به والتصنيف فيه، كما أنه يوقعنا في مأزق شديد حين يضطرنا إلى تخطئه العربي الأصيل في ظروفه الزمانية والمكانية المتكاملة التي ترشحه للاعتداد بلغته.

والعجيب في الأمر أن ابن فارس نفسه الذي حمل هذه الحملة الشعواء على من جعل الشعراء أمراء الكلام يقول: "والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون ويشيرون، ويختلسون، ويعيرون ويستعيرون ..."(4)!!، صحيح أنه قال بعد ذلك:"بعد ألا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً"(5)، إلا أن هذا لا ينفي الاضطراب عن رأي ابن فارس، فإن محل النزاع هو هل يجوز للشاعر في شعره ما لا يجوز لغيره

1 - ذم الخطأ من الشعر، ص21.
2 - ذم الخطأ من الشعر، ص 24/23.
3 - ذم الخطأ من الشعر، ص23.
4 - الصاحبي لابن فارس ص 468، المزهر للسيوطي ج470/6.
5 - الصاحبي 469.

أم لا؟ وقد رأينا كيف أن ابن فارس أنكر هذا الأمر مطلقاً ثم جوزه بقدر بعد ذلك.

أمَّا ابن فارس فكان له موقفه الذي يختلف عن غيره من النُّحَاة؛ فهو لا يكاد يعترف بما يسمِّيه النُّحَاة ضرورة، فالذي يأتي به الشاعر إمَّا أن يكون له وجه من العربية، وحينئذٍ لا يكون ضرورةً، وإمَّا ألاَّ يكون له وجهٌ منها، وعندئذ لا داعي للتكلُّف واصطناع الحِيَل للتخريج، ويكون مردودًا، ويسمَّى باسمه الحقيقي وهو الغَلَط أو الخَطَأ، قال: "وما جعَل الله الشعراء معصومين يوقعون الخطَأ والغلَط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبَتْه العربية وأصولها فمردود"(1).

فهذا هو ابن فارس في رأيَيه اللَّذَين وقفنا فيهما على شيءٍ من التناقض، وعلى الجملة فهو يقسِّم ما عُرِف بالضرورة إلى ثلاثة: قسم يُباح للشعراء دون غيرهم، وقسم يتناوَلُه على أنه من خصائص العربية، وأنه مظهر من مظاهر الافتنان فيها، وقسم أخير يعده خطَأ وغلَطًا(2).

فالرأي في الضرورة الشعرية لم يكن خاضعًا لاتِّجاه من الاتِّجاهات الكبرى على ما هو معروف عن المدرستين البصرية والكوفية، وإنما كان نتيجة الاجتهادات الفردية التي تنبع أساساً من سعَة الرواية والمواقف المختلفة من مصادر الاستشهاد والتقعيد والإلمام باللهجات والقراءات القرآنية على ما رأينا من آراء للخليل وسيبويه والأخفش وابن فارس وابن جني وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والسيوطي وغيرهم.

1 - "ذم الخطأ في الشعر"؛ لابن فارس، ص 29، وهي رسالة وضَعَها ابن فارس لهذا الغرض نفسه على ما يتَّضح من تسمية الرسالة، وهي على صغر حجمها تلخِّص موقفه من ضرورة الشعر، وقد استهلَّها بمقدمة بيَّن فيها أن الخطأ في الإنسان أمر عادي، لم يُعصَم منه أحد غير الأنبياء الذين اصطفاهم الله لرسالته، أمَّا البشر جميعًا بعد ذلك فشقيٌّ وسعيد، وعالِم وجاهل، ومحقٌّ ومُبطِل، ومخطِئ ومصيب إلى غير ذلك من الأمور المتضادَّة، فلو لم يكن جهل لم يُعرَف علم، ولو لم يكن خطأ لم يُعرَف صواب؛ لأن الأشياء تعرف بأضدادها، وينظر: "الضرورة في النحو العربي"،محمد حماسة عبد اللطيف، ص 158.

2 - وكانت هذه التقسيمات وضَعَها محمد حماسة عبداللطيف في كتابه: "الضرورة الشعرية في النحو العربي" من ص 160- 163، وأرى الاتِّفاق معه؛ حيث إنها معبِّرة عمَّا أورده ابن فارس في رأيه حول الضرورة الشعرية.

المبحث الثالث

رأي ابن جني والجمهور في الضرورة الشعرية

رأي ابن جني:

ذهب ابن جني في كتابه الخصائص فقال: "إنّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر حال السعة، أُنساً بها، واعتياداً لها، وإعداداً لها عند وقت الحاجة إليها ألاّ ترى قوله(1):

قد أصبحت أمُ الخيار تدعي * عليّ ذنباً كلُّهُ لم أصنع(2)**

فرفع للضرورة "كُلُّهُ" ولو نصب لما كسر الوزن، وله نظائر كذلك في قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ * فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ(3)**

والشاهد فيه (يدنو) "فيدنُ" وهو قادر على أن يقول "فلْيدنُ مني" فحذف لام الأمر(4).

وكذلك قول الشاعر:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكُرُهَا * والشرُّ بالشرِّ عَنْدَ اللهِ مثلان(5)**

---

1 - الخصائص لابن جني، لأبي الفتح عثمان بن جني، ج303/3. وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص436.

2 - تم تخريجه سابقاً ص2.

3 - قائله: بن ميادة، بحره: الرجز، اللغة: يدنو: يقرب، زجره: منعه وأراد بالمزاجر الأسباب، الشاهد تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الخصائص ج303/3، ضرائر ابن عصفور ج150/2،الإنصاف ج533/2، ابن منظور (ز ج ر)، معاني القرآن للفراء ج160/1.

4 - شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ص1570-1571.

5 - البيت من البسيط، ينسب إلى عبد الرحمن بن ثابت، وإلى حسان بن ثابت، وإلى كعب بن مالك في ديوانه ص288، الهمع ج60/2، مغني اللبيب ج56/1، المعجم المفصل لأميل بديع يعقوب ج1016/2، وانظر: المقرب لابن عصفور، علي بن مؤمن، ج272/1، تحقيق أحمد عبد الستار، ط1، 1392هـ، 1971م. والبيت للأحوص في ديوانه ص 184. والبيت من شواهد سيبويه، ج435/1. على حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة.

فحذف الفاء من جواب "الشرط" فهو قادر أن يقول "فالله يشكرها" ويرى ابن جني أن الضرورة ما قع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا وهنا رأيه يوافق رأي الجمهور(1).

فإذا تأملنا كلام ابن جني نجد أن الضرورة سائفة عند ابن جني(2)، ووجدنا المحاورة بينه وشيخه أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد تدور حول أمر متشعب وهو هل يجوز للشعراء المحدثين ما جاز للأقدمين من ارتكاب الضرائر؟(3)

قال ابن جني: "سألتُ أبا علي - رحمه الله - عن هذا، فقال: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرتهم علينا(4). من هذه المحاورة يظهر أن أبا علي وتلميذه ابن جني يؤثران مسامحة الشعراء المحدثين. ويسوغان لهم من الضرائر ما ساغ من ضرائر الأقدمين عند سيبويه. وحجتهما - وكلاهما مغرم بالقياس - حمل الحديث على القديم.

ثم يتابع ابن جني مناقشة الضرائر فينتقد آراء المتشددين المتزمتين الذين زعموا أن الأقدمين معذورون فيما ارتكبوا من ضرائر، وأن المحدثين لا عذر لهم، وحجة هؤلاء أن الأوائل كانوا يرتجلون الشعر ارتجالاً، فلا يحككون ولا يتقنون، وأن المحدثين يملكون من الإثارة والصنعة، ما يقمعون به جموح الارتجال، فيساوي ابن جني بين الفريقين، ويدحض إدّعاء المنادين بتحريم الضرائر على الشعراء المحدثين، فيقول: "ليسقط هذا من أوجه: أجدُها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه والملاحقة له، والتلوّم على رياضته، وإحكام صنعته نحو مما يعرض لكثير من المولدين، ألا ترى إلى ما يرى عن زهير من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمى "حوليات

1 - الخصائص ج191/3.
2 - مجلة المخطوطات العربية، مج25 الجزآن 1،2 . د. غازي مختار ص31-33.
3 - مجلة المخطوطات العربية المرجع السابق، ص33.
4 - الخصائص ج323/1.

زهير"؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة(1) وثانٍ أن من المحدثين أيضاً من يسرع العمل، ولا يعتاقه قط، وثالث كثرة ما ورد من أشعار المحدثين من الضرورات(2).

وابن جني لا يقف عند المساواة بين الشعراء الأقدمين والمولدين في إباحة الضرائر للفريقين، بل يحاورُ هذا الموقف إلى ما هو أوسع شأناً، فيرى أن ضرائر المتأخرين أولى بالاعتذار، وضرائر المتقدمين أحقّ باللوم. فالأوائل أصحاب ملكات سليمة، واللغة في زمانهم كانت نقية صافية. والمتأخرون عاشوا في زمان الاختلاط وفشوا العجمة(3). فكيف تبرأ ألسنتهم من الضرائر؟ قال ابن جني: إذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولّدين أحرى بالجواز(4).

يرى ابن جني أن "الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله(5)، وهكذا فإن "عطية" تصير "عطاء" في قول الشاعر:

أبوك عطاءُ ألأم الناس كلهم * فقبّح من فحل وقبّحت من نجل(6)**

وواضح أن ابن جني هنا يوضح أن الشعر موضع اضطرار، وأما الاضطرار فله الوزن وإن لم يصرح بذلك هنا. ويكاد ابن جني في هذا النص يكرر ما رأيناه عند سيبويه، فهو مع ذهابه إلى أن الشعر موضع اضطرار يرى إمكانية الاعتذار. ولعل من الاعتذار أن تحمل الضرورة على وجه من الصواب مثلما ذهب سيبويه على أن لابن جني رأياً آخراً من الضرورة يذهب فيه إلى أن العرب ترتكب الضرورة مع قدرتها على تركها، وهي "تفعل ذلك، تأنيباً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به

1 - الخصائص لابن جني، ج1/324.
2 - الخصائص لابن جني، ج1/327.
3 - الخصائص لابن جني، ج1/327.
4 - الخصائص لابن جني، ج1/327.
5 - الخصائص لابن جني، ج3/88.
6 - قائله: البعيث، بحره: الطويل، اللغة: نجل الرجل ونسله وشلخه وزكوته بمعنى واحد، مواضعه: ديوان العجاج ص28، 105،96، الخصائص لابن جني، ج2/437.

طريقك، ويرحُب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره، فنقول: إذ أجازوا نحو هذا ومنه بّدُ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بُداً، وكان عنه معدلا، ألاّ تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدُّوها لوقت الحاجة إليها(1)، ثم يستشهد على ذلك بجملة أبيات من الشعر يعلق بها كل واحد منها بأن الوزن ليس هو ما ألجأ الشاعر إلى الضرورة؛ وإنما كان ذلك منه رغبة في الاعتياد عليها(2) حتى يكون وقعها عند ارتكابها اضطراراً أخف على الناس وطأة مما لو لم يعتادوا سماعها، ومن ذلك قول ابن النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيار تدعي * عليّ ذِنباً كُلُّهُ لم أصنعِ(3)**

يعد مصطلح الضرورة من أكثر المصطلحات لدى اللغويين والنقاد العرب القدماء إثارة للاختلاف، إلى حد جعل الوصول إلى تعريف محدد له أمراً غير يسير. فذهب بعضهم إلى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ومنهم من رأي أنها ما يضطر الشاعر إليه اضطراراً، بحيث لا تكون له عنه مندوحة، وفيهم من أنهى إلى ما يسميه النحاة ضرورة من هو إلا خطأ، ومحاولة الاعتذار تكلف لا داعي له، وبينهم من رأى أنها شذوذ، أو رفضه، وغالى بعضهم فزعم أن الشعر نفسه ضرورة. واهتدى قليل منهم إلى أن هذا من لغة الشعراء؛ لأن ألسنتهم قد ألفت ذلك ودرجت عليه(4).

ومن أوائل من اهتدى لهذا الرأي الأخير الخليل بن أحمد؛ إذ يرى أن الشعراء أمراء الكلام يعرفونه أنى شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم

1 - الخصائص لابن جني، ج3/16-60.
2 - الخصائص لابن جني، ج3/61، وانظر تأكيداً لهذا في ص303-304.
3 - البيت من الرجز، لأم الخيار زوجة ابن النجم، وقد فسر الذنب بعد بأنه الشيب، انظر الخزانة، الشاهد السادس والخمسين. وقد تم تخريجه سابقاً ص2، 29.
4 - كتاب الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة، ص5، وينظر تفصيل آراء النحاة حول مفهوم الضرورة في الفصل الثاني من بحثه المذكور من ص127 إلى ص212.

من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد مقصوره وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويحتج بهم ولا يحتج عليهم(1).

ويذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك حين يرى أن مرتكب الضرورة يرتكبها لاعن ضعفٍ وعجزٍ، وإنما عن قوة طبع وفيض، ويقول: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانحراف الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإنْ دلَّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه (أي تكبيره)، وليس بدليل قاطع على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق لفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموع بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام. فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض مُنّته: إلا تراه لا يجهل أن لو تكفر من سلاحه، أو اعتصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة لكنه جشّم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام، إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه"(2). وإذاً فإنما ارتكاب الشاعر للضرورة اختياراً شأن المغامر في ركوبه المخاطر، فهو إذ لا يبالي بالمخاطر؛ فلأنه يحصل على لذة مضاعفة لنسبة الخطر. ولعل اللذة لم تأته إلا لأنه في مغامرته رادعاً لمجهول، وحصّل تجربة جديدة ما كان ممكناً بغير المغامرة تحصلها.

وإذ يرى ابن جني أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مضطراً بل حراً مختاراً (3). إذاً هما تفسيران يعرضهما ابن جني لارتكاب ما سمي بالضرورة؛ لتفسير يجعل الشاعر واعياً بما يفعل ومدلاً بقوة طبعه، وآخر

1 - منهاج البلغاء وسراج الأدباء للقرطاجني، تأليف أبي الحسن حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ص34.
2 - الخصائص لابن جني، ج392/2.
3 - الخصائص لابن جني، ج393/2.

يجعله غير واعٍ بما يفعل حين تنثال عليه الألفاظ فيصوغها في شكل يظنه واضحاً لغيره شأنها هو واضح في نفسه.

قال ابن جني في الخصائص في باب هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أم لا؟(1).

"كما جاز أن نقتبس منثورنا على منثورهم، فلذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازتهم الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، ولما كان كذلك فما كان أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا. وما بين ذلك بين ذلك".

فإن قيل(2): لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة، من حيث كان القوم لايترسلون(3) في عمل أشعارهم ترسل المولّدين، ولا يتأنون فيه، ولا يتلومون(4) على حوْكهِ "وعمله" وإنما كان أكثر ارتجالاً، قصيداً كان، أو رجزاً، أو رملاً، ففروستهم إذاً أقوى من ضرورة المحدثين. فعلى هذا يتبقى أن يكون عذرهم فيه أوسع، وعذر المولّدين أضيق.

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء بعد القدماء في غير الشعر بل في حال السعة وموقف الدعة كان ما يرد من المولدين في الشعر - وهو موقف فسحةٍ وعذر - أولى بجواز مثله(5) فمن ذلك استنكارهم همزة مصائب، وقالوا: منارة ومنائر، ومزادة ومزائد؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره؛ وعليه قال الطِرِمّاج:

مزائدُ خرقاء اليدين مُسيقةٍ * يُخِبّ بها مُستخلِف غير آئن(6)**

1 - الخصائص لابن جني، ج329/1.
2 - الخصائص لابن جني، ج329/1.
3 - الترسل في الأمر: التمهل فيه.
4 - التلوم: الانتظار والتلبث.
5 - الخصائص لابن جني، ج328/1.
6 - قائله: الطرماج، بحره: الطويل، اللغة: مزائد: واحدها المزادة، وهي ضرب من القرب يجعل فيها الماء، والمسيقة: وصف من أساق الخارز: أفسد الخرز. المستخلف: من يستقي الماء، الآئن: البطئ من الأون وهو الراحة، مواضعه: ديوانه ص 165، الشعر والشعراء ص379، الخصائص لابن جني، ج329/1.

والصواب مزاوِد، ومصاوِب، ومناوِر؛ قال:

الآئن: البطيء من الأون وهو الراحة. وفي شرح ديوان الطرماح: "من الأين وهو الأعياء" وقوله "يُخب" ضبط بضم الياء من الإخباب وفقاً لما في الديوان(1).

يصاحب الشيطان من يصاحبه * فَهْو أَذِيٌّ جَمّة مَصاوبِه(2)**

هما إذاً تفسيران يعرضهما ابن جني لارتكاب ما سميّ بالضرورة: تفسير يجعل الشاعر واعياً بما يفعل، ومدلاً بقوة طبعه، وآخر يجعله غير واعٍ بما يفعل حين تنثال عليه الألفاظ فيصوغها في شكل يظنّه واضحاً لغيره مثلما هو واضح في نفسه. على أن المهم في كلام ابن جني ميله العام إلى اعتبار ما سمي بالضرورة أمراً سائغاً للشاعر ارتكابه، خاصة من كان ذا فصاحة واقتدار لغويّ.

وربما أمكن عقد صلة بين ما يقوله ابن جني هنا وبين بحثه في "شجاعة العربية" فالضرورة ما هي إلا مظهر من مظاهر هذه الشجاعة.

وثمة من شارك ابن جني رأيه في الضرورة؛ فقد ورد عن معاصره أبي الطيب المتنبي أنه قال: "قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره، لا للاضطرار إليه، ولكنْ للاتساع فيه واتفاق أهله عليه، فيحذفون ويزيدون"(3). وقال: "وللفصحاء المدلين في أشعارهم ما لم يسمع من غيرهم..."(4) وليس بمستغرب على مثل أبي الطيب أن يصدر عن مثل هذا الرأي، وهو المبدع الذي نشد الحرية وانطوى على شعور مَن أيقن أن اللغة ملك له.

---

1 - انظر ديوان الطرماح ص165. والخصائص ج330/1.
2 - قائله: أبو خالد القناني، بحره: الرجز، اللغة: الأذى الشديد التأذي، وقيل هو المؤذي وقوله: "جمه" جاء في اللسان في "أذى" حمة، بالحاء المهملة، مواضعه: الخصائص ج329/1، ج144/4.
3- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ط مصطفى البابي الحلبي بمصر د. ت، ص450.
4- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 452.

وواضح أن حديث الضرورة يتخذ عند ابن جني بعدًا يكاد يكون جديدًا "يتمثل في القول بأن ارتكاب الضرورة، أو ما عُدَّ كذلك – لا يكون بسبب الاضطرار دائمًا، كما أن اللجوء إليها لا يجب اعتباره من قبيل ما يعتذر عنه وما يستدعي التأويل والتخريج؛ لأنه قد يكون برضي الشاعر وعَمْدِه لحاجات خلاف ما يراه القائمون علي القواعد التقليدية، وهو اعتراف بحق الشاعر في أن يكون له لغته الخاصة وبأن الشعر يمثل بالفعل هذا المستوي من اللغة(1)"

ومما يرجح هذا البعد عند ابن جنى أن الشعر يمثل مستوى مستقلاً أن له صدي في الناحية التطبيقية لديه؛ وذلك أنه لم يتوسع في إطلاق اسم الضرورة علي كثير من الشواهد توسع غيره من النحاة الذين ادخلوا تحت هذا المصطلح عددًا من الظواهر التي لها نظائر في لغة النثر؛ إذ كان في كثير من الأحيان يتجاهل حكم النحاة علي الظاهرة بأنها من الضرورة الشعرية، ويتناولها بما لا يشعر بأنها ضرورة علي الإطلاق. فعند حديثه في باب (إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة) يقول: " الأول منهما أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه، ودليلة عليه كقوله:

كفَّاك كفٌ لا تُليق درهما * جودًا وأخرى تُعطِ بالسيف الدّما(2)**

يريد تعطى. وعليه بيت الكتاب:

وأخو الغوانِ متي يشأ يَصْرِمْنَهُ(3)

وبيته:

دوامي الأيْدْ يخبِطْن السَّرِيحا(4)

1- نظرية اللغة في النقد العربي د / عبد الحكيم راضي ص 65. دار الرياض للنشر والتوزيع 1982م.
2- قائله: الحصين بن الحمام، بحره الطويل، اللغة: كفاك، يكفيك، دما: من تجده دما،من كبشة دما، الشاهد: حذف الباء من الفعل المضارع (تعط) من غير وجود جازم ضرورة، مواضعه: ضرائر الألوسي ص 175. والخصائص ج151/3، ضرائر ابن عصفور 121.
3- قائله: الأعشى في ديوانه ص 179، بحره: الكامل، مواضعه: الكتاب ج28/1، والمنصف ج73/2، والمذكور صدر بيت عجزه : ويكن أعداء بعيد وداد.
4- قائله: مضر بن ربعى في اللسان (ثمن)، بحره: الوافر، مواضعه: بلا نسبة في الكتاب ج27/1، والخصائص ج271/2.

ومنه قول الله تعالي : "لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ ۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ"(1) وهو كثير في الكسرة... (2)

فهو إذ يجيز تقصير الحركة الطويلة، أو حذف الحرف ـ على حد قوله ـ من غير داعٍ إلى ذلك في الشواهد السابقة فإنه لا يشير إلى أن ذلك من قبيل ضرورة الشعر، على الرغم من أن سيبويه نفسه ذكر بعض ذلك في (باب ما يحتمل الشعر)(3)، وقوله في الشعر دليل على أنه لا يجئ مثله في الكلام، وهذا معنى الضرورة (4).

وقد يكون ما منع ابن جني عن ذلك أنه وجد لهذه الظاهرة نظائر في لغة النثر مثل ما استشهد به على ذلك من القرآن الكريم. وقد كان ذلك هو موقف ابن جني في كثير من الظواهر(5).

وكما أنه يرفض الحكم على كثير من الظواهر التي لها نظائر في لغة النثر بأنها ضرورة، فتراه كذلك يورد كثيراً من القراءات القرآنية الشاذة ويحكم عليها بالضعف؛ لأنها جاءت موافقة للغة الشعر ومن ذلك "ما روي عن عاصم أنه قرأ: (ما كان صلاتهم عند البيت) نصبًا، (إلا مكاءٌ وتصديةٌ) رفعًا"(6) قال ابن جني في توجيه هذه القراءة : "لسنا ندفع أن جعل اسم كان كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر..."(7)

ومن ذلك أيضًا " قراءة طلحة بن سليمان: (أينما تكونوا يدرِكُكُم الموت) برفع الكافين قال ابن مجاهد: هذا مردود في العربية"(8) وقد استدرك عليه ابن جنى، إذ يقول: "وهو لعمري ضعيف في العربية وبابه الشعر

1- سورة الزمر، الآية رقم (16).
2- الخصائص لابن جني، ج3/135،136.
3- الكتاب ج1/28.
4- هامش (1) من شرح الشافية للرضي ج2/318 .
5- ينظر في ذلك : الخصائص لابن جني ج1/128، 129، 130، ج2/95، 96، ج3/136، 137. والمنصف ج1/10 وذلك علي سبيل المثال لا الحصر.
6- المحتسب في وجوه القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي عثمان بن جني، تحقيق علي الجندي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل قيلي، القاهرة 1386هـ، ج1/279 .
7- المصدر السابق، الصفحة نفسها. المحتسب، ج1/329.
8- المحتسب ج1/193.

والضرورة، إلا أنه ليس بمردود لأنه جاء عنهم، ولو قال مردود في القرآن لكان أصح معنى"(1)

ويؤكد ذلك أيضًا توجيهه لقراءة الزهري وأبى جعفر وشيبة "مُتَّكًا"، مشدد من غير همز. "(2) قال ابن جني : " أما مُتَّكًا غير مهموز فمبدل من (مُتَّكِإٍ)، (مُتَّكِإٍ)، وهو مفتعل من توكأت، كمُتَّجه من توجهت، ومُتَّعَد من وعدت. وهذا الابدال عندنا لا يجوز في السعة، وإنما هو في ضرورة الشعر، فلذلك كانت القراءة به ضعيفة(3)" ومثل ذلك في (المحتسب) كثير(4).

ولا نتفق مع ابن جنى في تضعيفة للقراءات القرآنية – وإن كانت شاذة– لا سيما أنّ طعنه فيها ليس من جهة السند والرواية، وإنما لكونها تحمل ظواهر أقرب إلى لغة الشعر والضرورة الشعرية. فالأَولى أن يكون مجئ هذه الظواهر فى القرآن مُخرجًا لها من باب الضرورة الشعرية لا أن يؤذن بتضعيف القراءة التى جاءت فيها. والعجيب أن يكون ذلك التضعيف مع ما ذكره ابن جنى نفسه من أنّ ما يسمى شاذًا من القراءات " نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالروايات من أمامه وورائه... وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمات العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرَي مُري أن العدول عنه إنما هو غضن منه أو تهمة له، ومعاذ الله ! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والله تعالي يقول: **"مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ"**(5) وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ وأخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه(6)".

1- المحتسب ج1/193.
2- المحتسب ج1/340.
3- المحتسب 341/340 .
4- ينظر في ذلك المصدر السابق الصفحات ج1/272، ج2/150، 254، 256، 266، 323، 373.
5- سورة الحشر، الآية رقم (7) .
6- المحتسب ج1/ 32، 33 .

غير أن رأيه هذا من الوجهة المنطقية يوضح أنه قد اتخذ خطوة واسعة نحو الفصل بين خصائص لغة الشعر عما تتسم به لغة النثر. ومع ذلك فلا نستطيع أن نذهب إلى أن ابن جني عمد إلي الفصل بين الشعر والنثر على أنّ كل واحد منهما يمثل مستوي تقعيدي مستقل عن الآخر، فذلك أمر أكبر من اختلاف في الرأي حول مسألة أو أكثر، وإنما هو منهج قائم بنفسه في دراسة اللغة، وذلك ما لا ندعي أن ابن جني أو غيره من اللغويين القدماء أقبل عليه.

وعلى الرغم من أن ابن جني لم يتوسع كغيره في إدراج كثير من الظواهر التي لها نظائر في لغة النثر تحت باب الضرورة الشعرية فإن أحكامه لم تسلم دائمًا من هذا الخلط، ومثل ذلك عند توجيهه لقراءة أبي عمر: "ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ"(1) من غير فتحة على الياء في (ثاني) يقول ابن جني: "الذي يعمل عليه في هذا أن يكون أراد: "ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ"(2) كقراءة الجماعة، إلا أنه أسكن الياء تشبيهًا لها بالألف. قال أبو العباس. هو من أحسن الضرورات، حتى لو جاء به إنسان في النثر كان مصيبًا. فإن قيل: كيف تجيزه في القرآن هو موضع اختيار لا اضطرار؟ قيل قد كثر عنهم جدًا... وشواهد سكون هذه الياء في موضع النصب فاش في الشعر، فإذا كثر هذه الكثرة وتقبله أبو العباس ذلك التقبل ساغ حمل تلك القراءة عليه(3)".

وليس من قبيل هذا الخلط ما ذهب إليه ابن جنى من أن الأمثال تجري مجري الشعر في تحمل الضرورة؛ " لأن الغرض في المثل إنما هو التيسير كما أن الشعر كذلك، فجري المثل مجري الشعر في تجوّز الضرورة فيه(4)".

1- سورة التوبة الآية رقم (40).
2- سورة التوبة، الآية رقم (40).
3- المحتسب ج289/1.
4- المحتسب ج70/2.

رأي الجمهور:

رأي الجمهور كرأي ابن جني وهو أن الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟(1) ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر(2)، دليل على ذلك قول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا * وكريم بخله قد وضعه(3)**

وفي رواية من خفض "مقرف" حيث فصل بين "كم" وما أُضيفت إليه بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفعل بينهما برفع "مقرف" أو نصبه(4). ومما استدل به صاحب هذا المذهب - أيضاً - قول الآخر(5):

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل إبقالها(6)**

ألا ترى أنّه حذف التاء من أبقلت، وقد كان يمكنه أن يثبت التاء وينقل حركة الهمزة فيقول: ابقلت ابقالها.

وخلاصته أن الضرورة الشعرية هي كل ما وقع في الشعر دون النثر.

---

1 - خزانة الأدب ج31/1، وانظر الضرائر وما سبقها للشاعر دون الناثر، تأليف الإمام السيد/ محمود شكري الألوسي، المكتبة العربية بغداد، المكتبة السلفية بمصر، 1341هـ، ص6، وانظر حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج253/1.

2 - ضرائر الشعر، لابن عصفور ص13.

3 - البيت من الرمل، قيل لأنس بن زنيم، وقيل لأبي الأسود الدؤلي، وقيل لعبد الله بن كريز، الكتاب ج167/2، المعجم المفصل، لإميل ج500/1، الهمع ج255/1، ج156/2وانظر سيبويه والشنتمري ج296/1 والمقتضب ج61/3، والإنصاف 191، والمغرب ج313/1، شرح شواهد الشارقة ج53/4.

4 - انظر الخزانة ج53/1.

5 - انظر الكتاب ج240/1، الخصائص ج411/2.

6 - البيت من المتقارب، عامر بن جوين الطائي، خزانة الأدب 45/1، الكتاب ج46/2، لسان العرب ج111/7 (أرض) الهمع ج171/2انظر ابن عقيل ج480/1، وكتاب سيبويه ج240/1.

المبحث الرابع

رأي ابن عصفور وأبي الحسن الأخفش في الضرورة الشعرية

رأي ابن عصفور:

قال ابن عصفور: اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، وعليه عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أم لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر(1). وقال: إن الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى(2).

دليل ذلك قوله:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا * وكريمٍ بخله قد وضعه(3)**

في رواية حفص "مقرفاً" ألا ترى أنه فصل بين "كم" وما أضيفت إليه بالمجرور والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه في الشعر، مع أنه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه(4)، وذكر ابن عصفور أنهم ألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر، لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم(5)، دليل قولهم: ((شهر"ثرى" وشهر ترى وشهر مرعى))(6).

1- ضرائر الشعر، لابن عصفور الاشبيلي، ص13.
2- الاقتراح، ص 61.
3- البيت تم تخريجه سابقاًص 40.
4- المرجع السابق ص13.
5 - المرجع السابق ص13.
6 - انظر سيبويه ج44/1، وابن الشجري ج326/1 ومجمع الأمثال ج251/1 يعنون شهور الربيع أي يمطر أولاً ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه الغنم، وابن عصفور ص13-14.

وكذلك قالوا "الضيح والريح"(1) فأسبقوا الحاء بياء اتباعاً للريح، والأصل الضح. حكى ذلك الخليل وأبو حنيفة الدينوري(2)، وفي الحديث عن النبي (ﷺ) أنه قال: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"(3).

والأصل موزورات لأنه من الوزر، فأبدلوا الواو ألفاً اتباعاً لمأجورات وقد جاء "في" ذلك في فواصل القرآن لتتفق: قال الله تعالى: "فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَاْ"(4) وقال سبحانه وتعالى: "وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَاْ"(5).

فزيادة الألف في "الظنونا" و"السبيلا" بمنزلة زيادة الألف في الشعر على جهة الإطلاق.

ويذهب المبرد إلى أن الأمثال أقرب إلى لغة الشعر في الكلام المرسل، ولذلك يجوز في الأمثال ما يجوز في الشعر، ويقول: "والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة استعمالها" وهذا يعكس إلتزام المبرد برأي سيبويه الذي كان يعد الأمثال لغة ضرورة(6).

وترى الباحثة أن الضرورة في الشعر خطأ ولحن؛ لأنها تؤثر في القاعدة النحوية والصرفية، فكيف تكون في المنثور؟.

---

1 - قال ابن قتيبية في أدب الكاتب ص42 ألا يقال الضيح ومجمع الأمثال ج108/1، والضح ما برز من الشمس والريح ما أصابته الريح، من قولهم، جاء فلان بالضح والريح، أي جاء بما طلعت عليه الشمس وجرت عليه الريح، انظر ابن عصفور ص14.

2 - هو أحمد بن داود بن وثنه كان نحوياً لغوياً مهندساً منجماً حاسباً رواية ثقة فيما يرويه جمع بين كلمة الفلاسفة وبيان العرب "انظر ترجمة الخزانة ج25/1. انظر ابن عصفور ص14.

3 - شرح المفصل لأبن يعيش ج64/9، الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز (50) باب ما جاء في إتباع النساء الجنائز، رقم 8 ص15.

4 - سورة الأحزاب، الآية رقم (67).

5 - سورة الأحزاب، الآية رقم (10).

6 - القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، للدكتور/ صابر بكر أبو السعود، الناشر مكتبة الطليعة بأسيوط، لا ط ت، ص141.

رأي أبي الحسن الأخفش:

يرى أبو الحسن الأخفش (215)هـ(1) أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغيره في كلامه؛ لأن لسانه قد اعتاد الضرائر، فكثيراً ما يقول : جاء هذا على لغة الشعر، أو محمل على ذلك قوله تعالى: "قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ"(2) في قراءة من قرأ بصرف قوارير.

وقال تعالى: "َتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَاْ"(3) و"فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَاْ"(4) بزيادة الألف لتتفق الفواصل، كزيادة الألف في الشعر للإطلاق. وهذا الاتجاه في الرأي يتعلل من وجود ما يسمى بالضرورة من قبل أنه يبيح للشاعر في كلامه المعتاد ما لا يباح لغيره (إلا في الاضطرار لاعتياد لسانه الضرائر على حدّ تعبيره. ويعترف أبو الحسن من جانب آخر بتأثير هؤلاء الشعراء بغيرهم لوصفهم طبقة ذات مكانة اجتماعية يهتدي بها العامة ويقلدها، وبذلك تشيع الظاهرة في الشعر والنثر على السواء، وعليه فلا محل إذاً للقول بأنها ضرورة(5).

فقد ذهب الأخفش مذهبًا مُغايِرًا لغيره من النُّحَاة في ضرورة الشعر؛ إذ نظَر إلى الشعراء على أنهم طبَقَة مختلِفة عن غيرهم، وينبغي أن يُباح لهم ما لا يُباح لسواهم، واعتَرَف بأنَّ لهم تأثيرًا في الكلام العادي؛ حيث يتأثَّرون هم أولاً بما يقولونه في شعرهم، وتصبح تراكيب الشعر جارية على ألسنتهم في مخاطباتهم، وبالتالي يؤثِّرون في غيرهم ممَّن يخالطونهم أو يقلِّدونهم أو غير ذلك، فذهَب الأخفش إلى "أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لم يجز لغيره"(6).

---

1 - مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المؤلف: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: موقع الجامعة في الإنترنت، ج153/42، شرح الجمل ج55/2.
2 - سورة الإنسان، الآية رقم (16).
3 - سورة الأحزاب، الآية رقم (10).
4 - سورة الأحزاب، الآية رقم (67)، مجلة الجامعة الإسلامية، 153/42.
5 - مجلة الجامعة الإسلامية، 153/42.
6 - شرح الصفار لكتاب سيبويه (مخطوط) ورقة 21، وينظر: "نظرية اللغة في النقد العربي"؛ لعبد الحكيم راضي، ص31، دار الرياض للنشر والتوزيع، 1982م.

وربما كان الأخفش في ذلك متأثِّرًا بأستاذه الخليل بن أحمد الذي صرَّح بأن "الشعراء أُمَراء الكلام، يصرِّفونه أنَّى شاؤوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد مقصوره، وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلَّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرِّبون البعيد، ويُبعِدون القريب، ويُحتَجُّ بهم، ولا يُحتَجُّ عليهم"(1).

فالظاهر من آراء الأخفش أنه كان يميل إلى التسمُّح وعدم التشدُّد، فإن ما يُجِيزه البصريون في ضرورة الشعر يُجِيزه الأخفش اختيارًا، وما يمنعه البصريون حتى في الضرورة يُجِيزه الأخفش في ضرورة الشعر، من مثل: مدِّ المقصور في الضرورة، فقد منَعَه البصريون مطلقًا، وأجازَه الأخفش في الضرورة، وتابَعَه على ذلك الكوفيون(2)، وكذلك منع المصروف في الضرورة حظَرَه البصريون مطلقًا في الضرورة، ولكن الأخفش يُجِيزه في الشعر دون اختيار الكلام(3).

فرأي الأخفش في نتيجته قريبٌ من رأي سيبويه، ولا عجب في ذلك فهو تلميذه، وهو الوارث الأوَّل لكتابه، وعنه انتَشَر في الناس وذاع، وعليه قُرِئ(4)، فضلاً عن أنه كان عالِمًا بلغات العرب(5).

1 - "زهر الآداب"؛ للحصري ج2/ 56.
2 - "الإنصاف"؛ للأنبا ري ج1/ 160.
3 - "الإنصاف"؛ للأنبا ري ج1/ 160، و"همع الهوامع"؛ للسيوطي ج1/ 37.
4 - "إنباه الرواة" 2/ 16، و"الضرورة الشعرية في النحو العربي"؛ لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص 156.
5 - الضرورة الشعرية في النحو العربي، د. إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، مصر، 1983م.

المبحث الخامس

خلاصة الآراء

يعد مصطلح الضرورة من أكثر المصطلحات لدى اللغويين والنقاد العرب القدماء إثارة للاختلاف، إلى حد جعل الوصول إلى تعريف محدد له أمراً غير يسير. فذهب بعضهم إلى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ومنهم من رأي أنها ما يضطر الشاعر إليه اضطراراً، بحيث لا تكون له عنه مندوحة، وفيهم من أنهى إلى ما يسميه النحاة ضرورة ما هو إلا خطأ، ومحاولة الاعتذار تكلف لا داعي له، وبينهم من رأى أنها شذوذ، أو رفضه، وغالى بعضهم فزعم أن الشعر نفسه ضرورة. واهتدى قليل منهم إلى أن هذا من لغة الشعراء؛ لأن ألسنتهم قد ألفت ذلك ودرجت عليه(1).

ومن أوائل من اهتدى لهذا الرأي الأخير الخليل بن أحمد؛ إذ يرى أن الشعراء أمراء الكلام يعرفونه أنى شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد مقصوره وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كَلَّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويُبَعِّدُون القريب ويحتج بهم ولا يحتج عليهم(2).

يمكن تلخيصها في الآتي:

1- ما ليس لك عنه مندوحة وهذا رأي سيبويه وابن مالك.
2- ومذهب ابن جني والجمهور الضرورة هي كل ما وقع في الشعر مما لا تجيزه القواعد مجيئة في النثر سواء كان الشاعر مضطراً لا يجد عنه معدلاً أم لم يكن ذلك.

---

1 - الضرورة الشعرية وحماسة ص5، وينظر تفصيل آراء النحاة حول مفهوم الضرورة في الفصل الثاني من بحثه المذكور من ص127 إلى ص212.
2 - زهر الآداب للحصري ج52/3.

3- الضرورة لحن وخطأ وهذا هو رأي ابن فارس.
4- الضرورة حق للشعراء من شعرهم ونثرهم وهذا هو رأي الأخفش.
5- الشعر لغة خاصة، كما قال سيبويه.

ما قاله أبو هلال العسكري في كتابه (الصناعتين):

(وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها؛ ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلة، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم، ولونقدت، ويهرج منها المعيب، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب، لتجنبوها)(1).

(1) من استقراء كلام سيبويه، نرى بوضوح أن الضرورة شيء خاص بالشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا(2).

(2) الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار(3)، ومما سبق يتضح لنا أن هنالك تفسيرين يعرفهما ابن جني لارتكاب ما سمي بالضرورة: تفسير يجعل الشاعر واعياً بما يفعل، ومدلاً بقوة طبعه، وآخر يجعله غير واعٍ بما يفعل حين تنثال عليه الألفاظ فيصوغها في شكل يظنه واضحاً لغيره مثلما هو واضح في نفسه، على أن المهم في كلام ابن جني أن ما سمي بالضرورة أمراً سائغاً للشاعر ارتكابه(4). يقول ابن جني: (فهي ليست دائماً أمراً معيباً، بل ربما كانت مظهراً من مظاهر الاقتدار الفني(5)، وهي نزوع لغوي موظف خاص بالشعر، ولعل هذا ما يفهم من قول سيبويه (181هـ) وليس لشيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً(6).

1 - كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تح: علي البجاوي وأبو الفاضل إبراهيم، ط عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1952، ص 150.
2 - شواهد سيبويه، ص437.
3 - الخصائص ج188/3، دار الهدى، بيروت، د.ت.
4 - الخصائص، ج329/1.
5 - الخصائص، ج393/392/2.
6 - الكتاب ج32/1.

(3) رأي ابن مالك وهو "ما يسمى للشاعر عنه مندوحة"(1) أما ما لا يؤدي الوزن والقافية إليه فليس هو من الضرورة في شيء. وعلى ذلك دخول (أل) على الفعل في قول الفرزدق:

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى * له الخل أهلاً أن يعد خليلاً**(2)

فهو دخول اختياري(3)، وغير مخصوص بالضرورة لإمكان الشاعر أن يقول "وما من يرى".

(4) الضرورة لحق أو خطأ أو شذوذ أو غلط وهذا رأي ابن فارس(4).

(5) الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر مندوحة عنه أم لا، وهو مذهب الجمهور. ومهما يكن فإنَّ النظرة إلى الضرورة الشعرية لم تكن على نحو واحد: فقد يكفي أن نقرأ للخليل بن أحمد كلاماً يلامس فيه ما ينبغي أن يتسم به الشاعر من حرية وامتياز، إذ يقول: ((والشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده .. ومد المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويُحتج بهم ولا يحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل))(5)

---

1 - خزانة الأدب، ج1/33.
2 - البيت من الطويل: هو بلا نسبة في خزانة الأدب ج1/32، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل بديع يعقوب ج2/666، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط دار الكتب العربي، القاهرة، 1967م، ص48 من تقديم المحقق.
3 - خزانة الأدب 1/33.
4 - ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس، ص12.
5 - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 144.

حمزة بن الحسن الأصبهاني (350هـ):

يرى أن الشعراء (لابد أن يدفعهم استيفاء حقوق الصفة إلى خسف اللغة بفنون الحيلة لما يدخلونه من الحذف عنها أو الزيادة فيها ومدة بتوليد الألفاظ على حسب ما تسمو إليه همهم عند قرض الأشعار[1].

أما ابن السراج (316هـ): فيرى أنه ربما وجدت الشاعر من القدماء الفصحاء يحوجه الوزن إلى قلب البناء أو يحتاج إلى المعنى فيشتق له لفظاً يلتئم به شعره[2].

وترى الباحثة أن الضرورة عموماً تخرق القاعدة النحوية والصرفية، لذلك على الشاعر أن يحاول عدم ارتكابها، لأنها تطيح بجمال البيت.

وبعض العلماء عدَّ الضرورة رخصة من هؤلاء ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة[3] حيث خصص لذلك باباً سماه (الرخص في الشعر)، وكذلك السيوطي في الاقتراح[4] بقوله عن الحكم النحوي: ينقسم أيضاً إلى رخصة وغيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر".

1 - تنبيه على حدوث التصحيف 141-158 لحمزة الأصبهاني، تحليل محمد آل ياسين، بغداد 1961م.
2 - انظر رسالة الاشتقاق ص28، لابن السراج، تحليل مصطفى الحدري ط1، دمشق 1973م.
3 - العمدة، ابن رشيق القيرواني، دار المعرفة بيروت، 1408هـ ص219.
4 - الاقتراح للسيوطي، ص11، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة، 1396هـ - 1976م.

الفصل الثاني

أسباب الضرورة الشعرية

المبحث الأول : مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الوزن

المبحث الثاني : مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الموسيقى اللفظية

المبحث الثالث : مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل القافية

المبحث الأول

مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الوزن

الوزن يوجب على الشاعر أن يفكر بدقة أكثر وأن يعبر عن نفسه بصورة أكثر وضوحاً. أنه يحدد الطريق أمام الشاعر فيكرمه بانتقاء أنسب الألفاظ وأوجزها للتعبير عما يريد بوضوح، من هنا كان لزاماً على الشاعر – عند ابن طباطبا – إذا أراد بناء قصيدة أن يفكر في الوزن الذي يسهل له القول عليه(1).

لا شك أن الشعر لم يبرح طوال العصور كوسيلة لخدمة النحويين القدامى، فاعتمدوا عليه وبنوا القواعد النحوية على أساسه، فباعتقادهم هذه الأشعار خاصة ما ترجع إلى الجاهليين وبعض المخضرمين معايير صحيحة لصحة القواعد النحوية أو رفضها أو عدم قبولها، فهذه النظرية تابعها كثير من علمائنا، فنحن اليوم أول ما يقلل اعتمادنا على الشعر، هو الضرورة الشعرية، فقد يلجأ الشاعر لمخالفة القاعدة النحوية أو الصرفية لأجل الوزن فمن أمثلة ذلك(2):

1- فك الإدغام عند وجوب الإدغام ويعد من مخالفة القياس الصرفي نحو قول أبي النجم:

الحمد لله العلي الاجلل * الواحد الفرد القديم الأول(3)**

فالأصل الأجلّ ففك الإدغام لاستقامة الوزن.

2- تسهيل الهمزة، نحو : "سألنا - سالنا"، من قول حرب بن المنذر بن الجارود:

---

1 - نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، الدكتور/ قاسم مؤمني – أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة اليرموك، إربد - الأردن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ص 200.

2- انظر العروض العربي البسيط/ 20، د. يحيى معروف طهران، سازمان سمت ودانشكاه رازي كرما نشاه، 1378هـ. ش.

3 - تم تخريجه ص 70.

فحَسْبي مِنْ الدُنْيَا كَفَافٌ يُقَيُمُني *** وأَثْوَابُ كَتَانِ أزُورُ بِهَا قَبْرِي(1)

وَحُبِّي ذوي قُرْبَى النَبِي مُحَمَّدِ *** فَمَا سَالَّنَا إلا المَوَّدَة مِنْ أَجْرِ(2)

الشاهد فيه تخفيف الهمزة في (سالنا).

3- وقد يحذف حرف الجر ضرورة لأجل الوزن كقوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ*** إلا اليعافير وإلا العيسُ (3)

فحذف حرف الجر (ربا) لأجل الوزن.

ونحو: مَعَاقِلُ - مَعَاقِلٌ" في قول العُمري الفاروقي ينعت أهل بيت النبي (ص):

سُفُن النّجا مَعَاقلٌ للِاِلْتِجَا *** تَلُوحُ شُرَّعاً وتَبْدُو هِضَباً(4)

فصرف معاقل لأجل الوزن وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهي الجموع.

فأما لو ورد بيت وفيه من الضرورة ما إذا لم يحتمل انكسر البيت انكسارا لم يجز إلا التزام تلك الضرورة نحو قول النابغة:

فلتأتينك قصائدٌ وليركبنْ *** جيش إليك قوادم الأكوار(5)

فهذا لا بد فيه من صرف "قصائد" وإلا انكسر البيت؛ لأنك لو لم تصرفه لصار: "متفاعلن" إلى "متفاعل"، وهذا لا يجوز فيه على وجه؛ فإذا كانت الضرورة على هذا النحو لم يكن بد من التزامها، وإلا انكسر الشعر، والكسر لا يجوز، والزحاف جائز في الشعر وواسع جداً وهذا كما في البيت أعلاه.

1 - انظر البيان والتبيين،عمرو بن عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت - دار الجيل، ج365/3.

2 - قائله: الأشعر الرقبان، بحره: المتقارب، مواضعه: سيبويه ج44/1، الخزانة ج180/1.

3- قائله جران العود، بحره الرجز،اللغة: اليعافير : جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشي .العيس: الأبيض من الإبل، مواضعه الهمع ج225/1،خزانة الأدب ج123/3

4- ديوان الباقيات الصالحات، ص15، العمري الفاروقي، عبد الباقي بن سليمان بن أحمد، تصحيح مصعب البصري، منشورات الشريف الرضي، 1370هـ - ش

5 - البيت تم تخريجه ص 20.

وقوله:

إذا ما غَزَوا الجَيْشُ حَلَّقَ فَوْقَهُ * عصائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ(1)**

فصرف قصائد، وعصائب التي في آخر البيت من أجل الوزن.

ومنه قول امرئ القيس(2):

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ * فقالت لك الويلاتُ أنك مُرجلي(3)**

الشاهد فيه صرف (عنيزة) وهي ممنوعة من الصرف.

4- اعتبار همزة القطع همزة وصل أو عكسها، مثل:

من يصنع من المعروف في غير أهله * يلاقى الذي لاقى مجير ام عامر(4)**

جعل همزة القطع وصل في كلمة "ام".

وصل همزة الوصل قطعاً ومثاله قول عبدالرحمن بن حسان بن ثابت:

فلذا أغتربت في الشام حتى * ظن أهلي مرجماتُ الظنون(5)**

جعل حمزة الوصل في "اغتربت" همزة قطع لأجل الوزن.

7- حذف حرف من كلمة أو حذف كلمة بأكملها لأجل الوزن:

كحذف نون (لكن، اللذان، اللتان)، ومثاله منها: جواز حذف الواو المتحركة للضرورة عند الكوفيين، كما في قول الشاعر:

---

1 - قائله: النابغة الذبياني، بحره: الطويل، مواضعه: ديوان النابغة ص 10، شرح المفصل لابن يعيش ج68/1، وضرائر ابن عصفور ص22، الشاهد فيه: (بعصائب) تم توضيحه أعلاه.

2 - هو أمرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو، ويقال له ذو القروح، ويقال له الملك الضلتل - في الطبعة الأولى من شعراء الجاهلية (انظر في ترجمته: طبقات ابن سلام 81، الشعر والشعراء 16 الخزانة 16/1).

3 - قائله: أمرؤ القيس في ديوانه ص11، بحره: الطويل، ولرؤبة في ديوانه ص105 وانظر: ضرائر ابن عصفور ص18، وخزانة الأدب ج345/5، ولسان العرب ج384/5 (عنز). اللغة: الخدر: الهودج، عنيزة: عشيقته، الشاهد فيه (صرف عنيزة)،مواضعه: ضرائر الالوسي ص 134، وتم توضيحه أعلاه.

4 - قائله: الأخطل، بحره: الطويل، مواضعه: سيبويه ج259/1.

5 - قائله: الشماخ، بحره: الوافر، مواضعه: الإنصاف ص67.

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَةُ قَالَ قَائِلٌ *** لِمَنْ جَمَلُ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ(1)

على أن أصل "فبيناه" فيه هو: فبينا هو، على أن الواو المتحركة قد حذفت من "هو" .

وقد تحذف الياء من "اللذين" كقوله:

وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً *** في مجلسِ أخذ الكلام اللذي إليك عني(2)

فقد حذف الياء من "الذي" فصارت "اللذا"، وقد يحذف أكثر من حرف من الكلمة كقول المتنبي:

فيا ليلةً ما كان أطول بثها *** وسُمّ الأفاعي عذبُ ما أتجرع(3)

أي "ما كان أطولها" فحذف الهاء، والألف.

كذلك اخذوا على أبي النجم الراجز المشهور:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي *** أني أجود لأقوام وإن ضننوا(4)

الشاهد فيه:

ضننوا قياسه "وإن ضنّوا" فهنا فك الإدغام بين الحرفين المتماثلين وهما "النون" فمخالفة القياس الثابت عند العرب في الميزان الصرفي الذي حدده النحاة وحدده الصرفيون يعد عندئذ قدحاً في الفصاحة وعيباً في الفصاحة؛ لأن الكلمة عندهم تكون فصيحة إذا كانت مألوفة الاستعمال.

قال المرقش الأصغر في كتاب الشعر والشعراء:

1- قائله العجير السلولي، بحره الرجز، اللغة: البيت في وصف رجل أضل بعيره ويئس من عودته فأراد أن يبيع رحله، موضع الشاهد (فبيناه) تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الخصائص ج69/1، الإنصاف ج512/2.

2 - قائله: النابغة الذبياني، بحره: الوافر، مواضعه: ديوانه ص79 (مجموع خمسة دواوين) الوهبية، 1293.

3 - قائله المتنبي.

4 - تم تخريجه ص 21.

رَمَتْكَ ابِنَةُ البَكْريّ عَنْ فَرْعِ ضَالَةٍ *** وهُنّ بنا خُوصٌ يُخلْعنَ نَعائِما(1)

الشاهد في قوله "عن فرع ضالة" فخفف التشديد في "ضالة" من باب الضرورة لأجل الوزن.

ومنها حذف حرف الخفض من المعمول ووصول العامل إليه بنفسه للضرورة(2) تشبيهاً له بالعامل الذي يصل بنفسه، نحو قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا *** كلامكم علي إذاً حرام(3)

يريد على الديار، فحذف حرف الجر لأجل الوزن.

ومنه العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض(4):

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونَا وتَشْتمُنَا *** فاذْهَبْ فَمَا بِك والأيامِ مِنْ عَجَبِ(5)

ومنه حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس للضرورة(6)، كقول الكميت:

طربت وما شوقاً على البيض أطرب *** ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ(7)

ومنه قول المرار الفقعسي:

صددت فأطولت الصُّدود وقلّما *** وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ(8)

1 - البيت قائله المرقش الأصغر، كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبية، تحقيق احمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر 1996م، ج215/1، الشاهد تم توضيحه أعلاه .
2 - ضرائر الشعر لابن عصفور، ص145، 146.
3 - قائله: جرير من ديوانه، ص512، مواضعه: المغرب ج115/1.
4 - الإنصاف، ص272.
5 - تم تخريجه ص 176.
6 - الخزانة 448/4.
7 - ضرائر ابن عصفور، ص 158، والبيت تم تخريجه سابقاً.
8 - تم تخريجه سابقاً ص 4.

أراد وقلما يدوم وصال، فقدّم وأخر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يبدأ به، وهو من موضع الشيء في غير موضعه(1).

يقول ابن جني تحت عنوان أصل يرجع إليه في باب وزن الشعر: (وأما قول أبي عثمان في قول الشاعر:

أبيت على معاري فاخرات * بهن ملوب كدم العباط(2)**

فهذا انشاد بعض العرب، وهو غلط لأنه لو أنشد (معارٍ فاخرات) لم ينكسر الشعر،ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الزحاف ونفرت عنه طبائعه مسكناً، مخالفة كسر الوزن، وأما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب. وابن جني يعلق على قوله مخافة كسر الوزن بأن المقصود به الزحاف. ويعلق ابن جني على كلام أبي عثمان بما يؤكد قيمة الزحاف ودور المنشد قائلاً: (وقوله وأما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت، لاستنكارهم زيغ الإعراب! قد تحصل لنا منه أصل نرجع إليه في باب وزن الشعر، وذلك أنه إذا ورد بيت يحتمل أن يكون فيه زحاف، إلا أنه لا يوصل ألا يكون فيه زحاف إلا باحتمال مالا يجوز مثله إلا في ضرورة الشعر، فالصواب أن ينشد مزاحفاً، ويترك ألا يكون فيه زحاف مخافة زيغ الإعراب، وألا يتجوز فيه ما لا يجوز مثله إلا في ضرورة شعر مثال ذلك قول الشاعر، أنشدناه أبو علي لقطري بن الفجاءة:

وضاربة خداً كريماً على فتى * أغر نجيب الأمهات كريم(3)**

هكذا أنشدناه أغر غير مصروف (ولو صرفه فقال: أغر نجيب الأمهات لكان أصح في الوزن لأنه كان يكون وزنه في العروض: (فعولن) (على

1 - تحصيل عين الذهب، الشنتمري، الأعلم، ص61.
2 - قائله: المتنخل الهزلي، بحره: الوافر، مواضعه: سيبويه ج58/2، الخصائص ج334/1، ضرائر ابن عصفور ص43، الزحاف والعلة، رؤية في التجريد والأصوات والإيقاع، تأليف الدكتور/ أحمد كشك - عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 340.
3 - قائله: قطري بن الفجاءة، بحره: الطويل، مواضعه: المنصف ج77/2.

التمام)، وهو إذا قال: (أغر) فلم يصرفه دخله القبض فصار (فعول). والوجه على ما ذكره أبو عثمان ألا يصرف، لأن حمله على الزحاف أقيس من صرف ما لا ينصرف وهو مذهب الجفاة الفصحاء من العرب كما قال أبو عثمان)(1).

من الحديث السابق نرى أن المزاحفة أمر وارد فيما يمكن عدم مزاحفته؛ وأن كان ذلك الأمر متروكاً لمن يقبلها على أساس التضحية بقيمة نحوية، أو يرفضها إبقاء على تلك القيم النحوية(2).

وأيضاً مما جاءوا به لأجل الوزن ما ذكره ابن جني من قول الشاعر:

العَاطِفُونَ تَحِين مَا مِنْ عَاطِفٍ * وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ(3)**

فقد أضاف الشاعر "للعاطفونة" تاءً تشبه تاء التأنيث المتحركة التي تلحق بالاسم المفرد في الوصل. وقد حاول ابن جني تفسير وجود هذه التا "أنه أراد أن يجريه في الوصل على حد ما يكون عليه في الوقف، وذلك أن يقال في الوقف: هؤلاء مسلمونة، وضاربونه.

وجاء من شواهد ابن عقيل:

وقاتِمِ الأعماقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ(4)

على أن تنوين الترنم قد يلحق الروي المقيد فيختص باسم الغالي تبع الشارح المحقق في جعل تنوين الغالي نوعا من الترنم لابن جني، فإنه قال(5) في

---

1 - انظر الزحاف والعلة، ص 341.
2 - انظر الزحاف والعلة، ص 341.
3 - قائله: أبو وجزة السعدي، بحره: الكامل، مواضعه: الشاهد (العاطفون تحين) فالتاء زائدة في (تحين) هذا رأي والرأي الثاني أن التاء زائدة في العاطفون، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب (العاطفونة حين)، مواضعه: خزانة الأدب، ج175/4 وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب، الجمل في النحو ج298/1، كتاب حروف المعاني ج10/1.
4 - قائله: روبة ابن العجاج. بحره: الرجز، مواضعه: ديوانه ص104، وبلا نسبة في الخصائص ج260/2، شرح ابن عقيل ج20/1. اللغة: القاتم الذي تعلوه القتمة وهي لون فيه غبرة وحمرة، وأعماق: جمع عمق، وهو ما يعد من أطراف الصحراء، الخاوي: الخالي، المخترق: مهب الريح.
5 - قائله روية ، بحره الرجز ، مغني اللبيب ص 142.

(سر الصناعة) الرابع من وجوه القوافي وهو أن يلحق أواخر القوافي معافياً لما فيه من الغنة لحرف الميم، وهو على ضربين أحداهما: أن يلحق متمماً للبناء، أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه، ثم قال: وإنما زادوا هذا التنوين في هذا الموضع ونحوه بعد تمام الوزن؛ لأن من عادتهم أن يلحقوه فيما يحتاج إليه الوزن نحو:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيبٍ وَمَنْزَلِ * بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدخُولِ فَحَوْمَلِ(1)**

فلما اعتادوا فيما يكمل وزنه ألحقوه أيضاً بما هو مستغني عنه وهذا معني قول الشارح (وإنما الحق بالروي المقيد تشبيهاً له بالمطلق). وزعم ابن يعيش إن فائدة هذا التنوين التطريب والتغني. وجعله ضرباً من تنوين الترنم، وزعم إن تنوين الترنم يراد به ذلك. وهو غلط كما بينه الشارح المحقق.

1 - قائله: أمرئ القيس، بحره: الطويل، اللغة: السقط: منقطع الرمل حيث يستق من طرفه، اللوى: الرمل، الدخول وحومل: موضعان، الشاهد فيه: وصل اللام في حال الكسر بالباء، مواضعه: ضرائر الألوسي ص288.

المبحث الثاني

مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الموسيقا اللفظية

لا شك أن للشعر موسيقا خاصة تنقسم إلى قسمين(1):

أ- الموسيقا الداخلية: وتكون في الشعر والنثر دون التزام من قبل الشاعر أو الناثر وبعبارة أخرى التزام حروف هامسة رقيقة، في بنيان الكلمات والعبارات هي الموسيقا الداخلية التي تشبه شقشقة المياه العذبة في جدول نمير، أو دفقها من ميزاب على حوض ماء غزير أو تسلسلها من فسقية في قاعة قصر معمور.

ب- الموسيقا الخارجية: ويلتزم بها النص الشعري غالباً عن طريق الوزن العروضي والقافية.

عدم اهتمام النحويين بالموسيقا الشعرية أحياناً سبب ظهور بعض القواعد الغريبة في النحو، كما نراه لدى ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك.

قال ابن عقيل(2) في باب الأسماء الستة حول ألـ "أب" واللغة الأخرى في أب وتاليه أن يكون بالألف رفعاً ونصباً وجراً نحو:

هذا أباه وحماه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه، وحماها، ومررت بأباها وأخاها وحماها وعليه قول الشاعر لأبي النجم العجلي:

واهاً ثمّ واهاً واهاً * هي المنى لو أننا نلناها(3)**

ياليت عيناها لنا وفاها * بثمنٍ تُرضى بها أباها**

إن أباها وأبا أبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها**

---

1 - الموسيقى اللفظية، عبدالقادر مايو، ص2، سوريا، حلب، دار القلم العربي.

2 - شرح ابن عقيل ج1، ص50.

3 - الأبيات قائلها أبو النجم العجلي، بحرها: الرجز، راجع جامع الشواهد، محمد باقر الشريف، قم المقدسة،منشورات فيروز أبادي، بدون تاريخ، ج3 ص122.

هذه الأبيات منسوبة إلى أبي النجم العجلي وحسب رأي آخر منسوبة إلى رؤبة بن العجاج(1) والشاهد فيه "أباها" وهي في موضع الجر ومع ذلك جاء بها بالألف، ويعتقد ابن مالك وابن عقيل في "أب" أن هذه الكلمة تأتي ندوراً بالألف رفعاً ونصباً وجراً، واستشهد ابن عقيل بالبيت الثالث من هذه الأبيات واحتج بأنه لم تأت "أبا أبيها" بالياء في حالة الجر.

لو أمعنا النظر إلى الأبيات المذكورة لوجدنا فيضان موسيقا "الألف" مرات عديدة، ليكون الإيقاع موزوناً مطرباً للآذان، من غير أن يفكر في القاعدة النحوية.

ومن مصاديق سيادة الموسيقا اللفظية على النحو ما في الآيات الكريمة في سورة "الإنسان" في صرف "قوارير" الممنوعة من الصرف: "وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠"(2).

فأيضاً نجد أن للضرورة الشعرية علاقة بالإيقاع؛ إذ إنها تقلب النظام الإيقاعي إلى ما يخرج بها عن إطار الاستجابة العامة للمتلقي(3).

فللشاعر أن يخرج عن النظام اللغوي من أجل انضباط النظام الإيقاعي على حين أنه لا يجوز له الاستجابة لمقتضيات النسق اللغوي على حساب النسق الإيقاعي(4).

فإن ابن جني(5) يرتضي ارتكاب الشاعر الزحاف إذا كان ذلك محققاً الصحة الإعرابية يقول في ذلك: "اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: "زيغ

1 شرح ابن عقيل ج1 ص51.
2 سورة الإنسان الآيات (11-15).
3 راجع كتاب الزحاف والعلة، ص238.
4 ظاهرة الإيقاع، ص699.
5- راجع الخصائص.

الإعراب وقبح الزحاف فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذكرنا، وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي(1)

ألم يأتك لكان أقوى قياساً على ما رتبه أبو عثمان، ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصاً؛ لأنه يرجع إلى مفاعيل: ألم يأت "مفاعيل".

ويرفض ابن جني وقوع الخلل الإيقاعي من أجل السلامة اللغوية، إذ يقول: فإن كان ترك زيغ الإعراب بكسر البيت كسراً لا يزاحفه زحافاً فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته، وذلك كقوله:

سماء الإله فوق سبع سمائيا(2)

فهذا لا بد من التزام ضرورته؛ لأنه لو قال: سمايا لصار من الضرب الثاني للثالث، وإنما مبني هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث(3). فهو يشير إلى أنه لا يمكن حدوث تبادل في الضرب بين مفاعلن المقبوضة ومفاعي المحذوفة؛ لأن هذا يمثل خلطاً بين أنواع القافية في القصيدة الواحدة(4).

ووقوع الخلل الموسيقي في القصيدة من شأنه أن يخرجها من دائرة الشاعرية عمن يقولها، ومن ثم فإنهم جعلوا للشاعر رُخصاً تجوز له دون سواه، وهذه الرخص من شأنها أن تخرج أحياناً بالخِطاب الشعري من دائرة الصحة اللغوية؛ وذلك من أجل احتفاظ الشعر بأخص خصوصيته وهو النظام الإيقاعي، وقد أطلق اللغويون على هذه الرخص الضرورة الشعرية.

وترى الباحثة أن هذا خطأ فينبغي للشاعر أن يجعل موسيقا شعره تتفق مع القاعدة النحوية والصرفية.

1- البيت تم تخريجه سابقا، ص 25.
2- قائله: إمرأة من عقيل، بحره: الطويل، الشاهد فيه (سمائيا) فهذا لابد من التزام ضرورته؛ لأنه لو قال سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث، وإنما هذا الشعر مبني على الضرب الثاني، مواضعه: الخصائص، ج212/1، 234، الخزانة ج359/8، المنصف ج254/2.
3- الخصائص 334/1، 335.
4- الفكر الإيقاعي في الخصائص 269/268.

المبحث الثالث

مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل القافية

وللقافية أيضاً أثر في مخالفة القواعد النحوية والصرفية وصياغة الكلمات ليستقيم الوزن الشعري وبالأحرى الموسيقا الشعرية.

القافية لغة من مادة "قفا يقفوا قفواً وقُفُواً: تبعه. قال ابن سِيدة: القفا، وراء العنق وقافية كل شيء آخره(1).

القافية اصطلاحاً: هي التي تقفو البيت الشعري. قيل: سُميت بذلك؛ لأنها تقفو البيت أي تجيء في آخره، أو؛ لأنها أي (القافية) فاعلة بمعنى مقفولة (أي المقفوة) كما يقال (عيشة راضية) بمعنى (المرضية) فقد اختلفت في تسميتها فكل قوم ذهبوا مذهباً فبعضهم يزعم أن القافية آخر كلمة في البيت، وإنما قيل لها قافية؛ لأنها تقفو الكلام وهذا قول الأخفش، وقال الخليل(2) القافية من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن.

ويقال من المتحرك الذي قبل الساكن كان القافية على قوله من قول لبيد:

عفت الديار محلها فمقامُها * بمنًى تأبد غولها فرِجامُها(3)**

من فتح القاف إلى آخر البيت أي "أمُها" وعلى الحكاية الثانية من القاف إلى آخر البيت أي "قامُها".

---

1 - انظر (لسان العرب مادة قفو) قفا ج262/11). لسان العرب، (ابن منظور محمد ابن مكرم، بيروت دار التراث العربي 1403هـ، ق 1988م.

2 - لسان العرب ج264/11. وانظر موسوعة العروض والقافية إعداد: الأستاذ سعد بن عبد الله الواصل، ص96.

3 - قائله: لبيد، بحره: الكامل، مواضعه: مختصر القوافي لابن جني، تحقيق حسن شاذلي، دار التراث 1392-1972م، ص19، 23.

فالقافية جزء مهم في البيت الشعري وهي المقاطع الصوتية التي تأتي في أواخر أبيات القصيدة ويلزم تكرار نوعها في كل بيت فلو أنهى الشاعر قصيدته في البيت الأول بكلمة "سألُ" يلزم عليه أن يختم بقية الأبيات بلام مضمومة مثل "يعدلُ" و"مرسلُ" و"يعملُ" والمثال لذلك قول السيد الحميريُّ:

أشهدُ بالله وآلائه * والمرء عمّا قاله يسألُ(1)**

إنّ عليّ بن أبي طالب * خليفة الله الذي يعدلُ**

وإنهُ قد كان من أحمد * كمثل هارون ولا مُرسلُ**

لكن وصى خازنٌ عنده * عِلمٌ من الله به يعملُ**

فالقافية هي "يسألو، يعدلو، مرسلو، يعملو" وأحياناً قد لا يجد الشاعر كلمة مناسبة للقافية يتوسل إلى خلق كلمة. ولو كانت مهملة، كما تكون الحال لدى بشار بن برد في خلق "الشيفران" من شعره:

سيدي خذ بي أتانا * عند باب الأصبهاني(2)**

ولها خدٌ أسيلٌ * مثل خدّ الشيفران**

فالواقع أن كلمة "الشيفران" ليس لها معنى يليق بها وإنما اخترعها الشاعر لحاجته الماسة إلى كلمة القافية فقط.

مخالفة الشاعر للقواعد النحوية والصرفية أمر شائع لدى كثير من الشعراء القدامى والمعاصرين، فالنحو عندهم يُضحى في سبيل القافية مراراً. فهنا نأتي بعدة أمثلة من مخالفة الشعراء لهذه القواعد ذاكراً السبب الذي حمل الشاعر عليه.

1 - قائله: السيد الحميري، مواضعه: الأميني، الغدير ج227/2 (الأمين النجفي، عبدالحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة – بيروت، دار الكتاب العربي، 1983، 1403هـ. ق.

2 - قائله: بشار بن برد، بحره: الرمل، خذ بي طالب بدمي، أتان أنثى الحمار، البستاني المجاني الحديثة ج3، ص50، تحت إشراف فؤاد أفرام البستاني، بيروت، دار المشرق.

فيقول ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك: حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تُكسر شذوذاً ومنه قوله:

وماذا يدري الشعراءُ مِنّي * وقد جَاوَزْتُ حدّ الأربعينِ(1)**

لو نظر إلى البيت السابق واللاحق لما ذكرناه، لوجدنا أن القصيدة نونية أي أولها نونٌ مكسورة وعلى الشاعر مراعاة الروي وحركته ابتداءً من أول القصيدة وانتهاءً إلى آخر القصيدة كي لا يقع في فخ "الإقواء" والإقواء في الحقيقة هو الخطأ في الإعراب، الإقواء لغة: من قوة الحيل أي كأنه نقص قوة من قواها (لسان العرب، مادة قوى)، واصطلاحاً: هو اختلاف حركة الروي وقيل الإقواء هو اختلاف إعراب القوافي، أي بعضه مرفوع وبعضه مجرور أو منصوب، وقيل أيضاً هو اختلاف الروي بكسر وضم.

والإصراف: هو اختلاف حركة الروي بفتح وضم أو (بفتح وكسر) لا يخرج منه إلا يعد وقوعه في خطأ إعرابي آخر - ففي البيت يجب على الشاعر أن يأتي بالنون المكسورة مراعاة لسائر القوافي في الأبيات السابقة واللاحقة وذلك كما يلي:

هذه الأبيات لجرير بن عطية بن الخطفي، التي خاطب بها فضالة القرنى:

عَرينُ مِنْ عُرَيْنَةَ ليْس مِنَّا * بَرِئتُ إلى عُرْيَنة مِنْ عَرِينِ(2)**

عَرَفْنَا جَعْفَراً وبَنِي أَبِيه * وأَنْكَرْنَا زَعَانفَ آخرينِ(3)**

والشاهد في البيتين كسر نون الجمع في (عرين) و(آخرين).

---

1 - تم تخريجه ص 159.

2- قائله: جرير، بحره: الوافر، مواضعه: الضرائر لابن عصفور ص219، الخزانة ج390/3، المنصف ج79/11، الهمع ج79/1، هامش ابن عقيل ج68/1، شرح التصريح ج79/1.

3- قائله: جرير، بحره: الوافر، الشاهد فيه : تم توضيحه أعلاه، مواضعه: ديوان جرير ص 429، وشرح ابن عقيل ج67/1، وهمع الهوامع ج49/1.

وهكذا في التثنية قال ابن مالك(1):

"وظاهر كلام المصنف؛ أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة، كما قد منا، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؛ وهو ظاهر كلام المصنف، ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

أعرفُ منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا(2)**

الشاهد فيه الألف في (ظبيانا).

وقد قيل إنه مصنوع فلا يحتج به، وكقول الشاعر:

يا ابتا أرّقني القِذّانُ * والنّوم لا تألَفُهُ العَيْنَانُ(3)**

الشاهد فيه ضم نون المثنى.

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك؛ لأنها تقي الفعل من الكسر وذلك نحو (أكرمني، ويُكرمني، وأكرمني) وقد جاء حذفها مع "ليس" شذوذاً كما قال الشاعر:

عددتُ قومي كعديد الطيس * إذ ذهب القوم الكرامُ ليسي(4)**

الشاهد فيه حذف نون الوقاية، لأجل القافية من (ليسي).

وذكر (ابن مالك) أنّ "مِن وعن" تلزمهما نون الوقاية(5). فنقول منِّي وعنِّي بالتشديد ومنهم من يحذف النون، فيقول "مني وعني" بالتخفيف وهو شاذ، قال الشاعر:

1- ابن عقيل، ج1 ص71 وانظر شرح التصريح، ج79/1، وانظر الهمع ج49/1. والرجز لرجل من بني ضبة، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص187، تم تخريجه سابقا.
2- تم تخريجه، ص 159.
3- تم تخريجه، ص 159.
4- البيت لرؤبة، بحره الرجز ، اللغة: العديد العدد، يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى، والطيس: الرمل الكثير، مواضعه: ضرائر الألوسي ص 65.
5 شرح ابن عقيل، ج1 ص114.

أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنِّي * لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسٌ مِنِّي(1)**

مثلاً نجد أن الشاعر يضطر إلى اختيار لغات غير فصيحة في بعض أبياته من أجل القافية، ومن ذلك قول المتنبي:

لعيني كل يوم منك حظ * تحير منه في أمر عجاب(2)**

فعجاب لغة في عجيب مثل طويل(3) وطوال وخفيف وخفاف ونحوها. ومنه قوله:

وليس مصيرهن إليك شيئاً * ولا في صونهن إليك عاب(4)**

والعاب لغة في العيب(5).

وقال الأعشى:

فأما ترى لمتى بُدِلتْ * فإن الحوادث أودى بها(6)**

والشاهد فيه حذف (التاء) من (أودى) لضرورة القافية، إذ أن الفعل متحمل للضمير العائد إلى المؤنث المجازي.

قال الراجز:

كَنَهْوَرٌ كانت من أعقاب السُّمِي(7)

الشاهد فيه: أصلها التشديد "سُمَيٌّ" فخففت للقافية.

1- تم تخريجه سابقاً ص 106.
2 - قائله: المتنبي، مواضعه: اللهجة والضرورة الشعرية في شعر المتنبي، طلحة الحريب، الثلاثاء 2005/9/20م، في مجلة الفرات يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.
3 - انظر المرجع السابق نفسه .
4 - قائله: المتنبي، انظر المرجع السابق نفسه .
5 - المصدر السابق، اللهجة والضرورة الشعرية في شعر المتنبي.
6 - قائله: الأعشى، بحره: المتقارب، مواضعه: ديوانه الأعشى ص66 برواية فإن تعهديني ولي لمة، من شواهد كتاب سيبويه، ج46/2.
7 - قائله: الأعشى، بحره: الرجز، الشاهد فيه: ديوان الأعشى الكبير ص 68، تقديم وشرح: الدكتور/ حنا نصر الحتي، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي 1414هـ، 1994م. مواضعه: العجاج، في ديوانه ص69، من شواهد سيبويه 46/2 شرح المفصل ج95/5، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، السيد/ محمود شكري الألوسي، ط1، دار الآفاق العربية، 1418هـ، 1998م، ص 89.

ونقصان الجموع عن أوزانها لضرورة القافية كما قال رؤبة:

"حتى إذا بلَّت حلاقيم الحُلقْ"[1]

يرد (الحُلُوق) وترك صرف ما ينصرف؛ لأنه يحذف منه التنوين وهو يستحقه، وهو غير جائز عند البصريين، إلا أنه قد جاء في الشعر.

وزيادة حرف في المجموع نحو قول الشاعر:

تنفي يَدَاهَا الحصي في كل هاجرةٍ * نَفْيَ الدَّراهِمِ تنقادُ الصياريفِ**[2]

فزاد ياء في (الدراهم) وياء في (الصيارف) إن لم تكن الرواية تختلف، على أن الدراهم لا يضطر فيها إلى زيادة الياء؛ إذ كان الوزن يقوم دونها، وإن قيل في بعض اللغات (دِرْهام)[3].

وملخص الكلام:

ترى الباحثة أن الشعر يتعرض لكثير من التحول والتغير، ولذلك اعتمادنا على بيت شعري لإثبات قاعدة شاذة من القواعد النحوية أمر غير مقبول.

1 - قائله: رؤبة، بحره: الرجز، مواضعه: الخصائص ج9/1، ج291/3، والبيت ليس في ديوانه، العمدة في محاسن الشعر وأدبه، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت - لبنان، 1981م. ص274.

2 - تم تخريجه ص 68.

3 - العمدة في محاسن الشعر وأدبه، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت - لبنان، 1981م، ص276.

الفصل الثالث

الضرورة في الأفعال والأسماء والحروف

المبحث الأول : الضرورة في الأفعال خاصة دخول (ال) على الفعل المضارع

المبحث الثاني : الضرورة في الأسماء

المبحث الثالث : الضرورة في الحروف

المبحث الأول

ضرورة الأفعال

لقد لفت نظري واسترعى انتباهي دخول (ال) على الفعل المضارع فوددت أن أقف عندها كي نعرف هل هي ضرورة أم اختيار؟.

وقال عباس حسن في كتاب النحو الوافي(1) بعض القبائل العربية قد يدخل (ال) على الجملة المضارعة فتكون هذه الجملة هي الصلة ومن أمثلتها قول الفرزدق:

ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ * وَلا الأصِيلِ ولا ذِي الرَّأيِ والْجَدَلِ(2)**

ولو سألنا لماذا يجنح الشعراء لاستخدام (ال) بمعنى الذي في شعرهم على ندرتها على الرغم من تمكنهم من الإتيان بصيغ أخرى تلائم الوزن والقافية؟.

وهنا يجب أن نقف على قول ابن مالك على قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً * إلىَ رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ(3)**

الشاهد فيه (اليجدع) حيث أدخل (ال) على الفعل.

وقول الآخر:

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى * له الخل أهلاً أن يعد خليلاً(4)**

الشاهد فيه (اليرى)، حيث أدخل (ال) على (اليرى).

---

1 - النحو الوافي، تأليف عباس حسن، ج1/388، ط5.

2 - قائله الفرزدق، بحره الطويل، اللغة: الأصيل: الحسيب، وفي بعض الروايات (ولا البليغ)، موضع الشاهد: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الخزانة ج1/111، الإنصاف 533/2، الهمع ج1/85، لسان العرب ج9/6 مادة (أمس).

3 - البيت تم تخريجه ص14، الخزانة ج1/31 الهمع ج1/85، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إميل بديع يعقوب ج1/520، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1420/2هـ-1999م. تم تخريجه سابقاً.

4 - لم أقف على قائله، بحره: الطويل، مواضعه: الهمع ج2/49.

وقال إن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان الأول من أن يقول: صوت الحمار يجدعُ، والثاني ما من يرى للخل، وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار(1).

وذهب الكوفيون الى أن الالف واللام تُقام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف، واستدلوا بقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته(2)

أراد "الذي تُرضى"

فقال الآخر:

بَلْ القَوْمِ الرَسُولِ اللهِ منهم * هَمُ أَهلُ الحُكُومةِ مِنْ قُصيّ(3)**

موضع الشاهد في البيت الأول هو دخول "ال" الموصولة على الفعل المضارع، وهذا يدل على أن "ال" الموصولة لا تدل على ما دخلت عليه اسم؛ لأنها تدخل على الاسم كالقائم والمضروب، وعلى الفعل وغيره.

أما الشاهد في البيت الثاني "الرسول الله فيهم" فإن "ال" في أول هذه العبارة موصولة والأصل في صلة "ال" الموصولة أن تكون صفة صريحة كاسم الفاعل واسم المفعول ولكن الشاعر قد جاء في هذا الكلام بصلة "ال" الموصولة جملة اسمية من مبتدأ وخبر كما تكون صلة الذي وفروعه، وكأنه قال من القوم الذين رسول الله فيهم.

---

1 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي 1030-1093، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ج33/1.

2 - البيت تم تخريجه ص40، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق محمد محي الدين، ج521/2، المكتبة المعصرية - صيدا - بيروت.

3 - البيت من الوافر، لم يعرف قائله، شرح ابن عقيل ج86/1، الهمع ج85/1 المعجم المفصل ج62/1. المصدر السابق نفسه ونفس الصفحة.

وقال الآخر:

يَقُولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً * إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ ٱلْيُجَدَعُ(1)**

وَيُسْتخرجُ الَيْرْبُوعَ مِنْ نافِقائِه * وَمِنْ جَحْرِهِ بالشيحةِ الْيَتَقَصَّعُ(2)**

ذهب الكوفيون الى أنه أراد الذي يجدع والذي يقصع، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أن الألف واللام يدخلان لتعريف الجنس كقوله تعالى: "إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ"(3)، وكقولهم "الرجل خير من المرأة" أو لتعريف العهد كقوله تعالى: "إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَـٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَـٰهُ أَخْذًا وَبِيلاً"(4)، أو يدخلآ على شيء غلب عليه نعته فعُرف به، كقولك الحارث والعباس(5).

وأورد الشارح، وابن هشام في مُغْنى اللبيب على أن "ال" في اليجدع اسم موصول، ودخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلاّ في ضرورة، وقال الأخفش أراد الذي يجدع، كما نقول اليضربك، تريد الذي يضرك، وقال السراج: "في كتاب الأصول لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلاً وهو من أقبح ضرورات الشعر"(6).

---

1 - تم تخريجه سابقاً، ص 49.
2 - هذا البيت والذي بعده من مقطوعة عدتها سبعة أبيات لذي الخرق الطهوي يهجو بها أحد بني ثعلبة، بحره: الطويل، اللغة: اليربوع: دويبة تحفر الأرض، النافقاء: جحر يكتمه اليربوع ويستره ويظهر جحراً آخر غيره، الشيحة: رمل بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة، اليتقصع: أراد الذي يتقصع: وتقصع اليربوع إذا دخل في قاصعائه: والقاصعاء: جحر آخر من حجرة اليربوع: ومحل الشاهد قوله (اليتقصع) فإنه أراد الذي يتقصع فوصل (ال) الموصولة بالفعل المضارع. مواضعه: الإنصاف، ج522/2، شرح ابن عقيل ج158/1، الخزانة ج488/2، ج14/1.
3 - سورة العصر، الآية رقم (2).
4 - سورة المزمل، الآيتان (15) و(16).
5 - المصدر السابق، ص 522.
6 - خزانة الأدب، ج1، ص31.

وقول أبي علي الفارسي في المسائل العسكرية إن دخول "ال" على الفعل المضارع لم يوجد الأفعال الا اليجدع واليتقصع، وأظن حرفاً أو حرفين آخرين، ليس كذلك كما ذكرنا، وسكت عن دخولهما على الظرف نحو(1):

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهُ * فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةْ(2)**

وقوله:

وغيرتي ما عال قيساً ومالكاً * وعمراً وحجراً بالمعشر المعه(3)**

يريد اللذين معا - وقال الكسائي: أراد معا و"ال" زائدة(4)، وعن دخولها على الجملة الاسمية نحو:

بل القوم الرسول الله فيهم(5)

لأنه يريد النقص بها وإن كانت موصولة اسمية شاذة كشذوذها مع الفعل والكل خاص بالشعر.

وقال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك(6): وأما "ال" فمختصة بالأسماء على جميع وجوهها: من كونها لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها.

وترى الباحثة أن دخولها على الفعل المضارع إخلال بالقاعدة النحوية، وينبغي على الشعراء المحدثين ألاّ يقعوا في نفس الخطأ، وحتى لو اعتبرنا دخولها ضرورة شعرية فإني أراها من الضرورات القبيحة.

---

1 - خزانة الأدب، ج1، ص32.
2 - قائله: لبيد، بحره: الرجز، اللغة: على المعه: أي على الذي معه. حر: حري وجدير، مواضعه: الهمع ج85/1، خزانة الأدب ج32/1، شرح ابن عقيل ج84/1 ، الشاهد رقم (32) ص 160.
3 - قائله: لبيد، بحره: الرجز، مواضعه: الهمع ج85/1.
4 - خزانة الأدب، ج33/1.
5 - البيت من الوافر، لم يعرف قائله، شرح ابن عقيل ج86/1، الهمع ج85/1 المعجم المفصل ج62/1.
6 - خزانة الأدب، ج33/1.

وإذا بالنحاة يستنبطو قاعدة نحوية تقول: إن "ال" يمكن أن تكون اسماً موصولاً فكأنها "الذي" أو "التي" وحجتهم أن الفرزدق شاعر كبير واعتمدوا - تقوية لقاعدتهم هذه - على بيت شعر لشاعر مخضرم مجهول يهجو فيه شخصاً وهو يقول:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً * الى ربنا صوت الحمار اليجدع(1)**

يقول ابن هشام في مغني اللبيب(2) (ال) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفاتِ المشبهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤوَّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلةُ على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، وقيل: هي في الجميع حرفُ تعريف، ولو صح ذلك لمنعتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف، وقيل: موصولٌ حرفي، وليس بشيء؛ لأنها لا تؤول بالمصدر. وربما وُصلت بظرف، أو بجملةٍ اسمية، أو فعلية فعلها مضارعٌ، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريفٍ، فالأول كقوله:

منْ لا يزالُ شاكراً على المعهْ * فهو حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سعهْ(3)**

والثاني(4) كقوله:

من القومِ الرّسُولُ اللهِ منهُمْ * لهم دانت رقابُ بني معدّ(5)**

1 - تم تخريجه سابقاً ص 49، الخزانة ج31/1 الهمع ج85/1، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إميل بديع يعقوب ج520/1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1420/2عـ-1999م، انظر: مجلة الموقف الأدبي 23، عدد 348 - شهر صفر 1424هـ..

2 - مُغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، حققته وعلق عليه الدكتور/ مازن المبارك - أستاذ العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق والدكتور/ محمد علي حمد الله مدرس اللغة العربية في دار المعلمين بدمشق، راجعه: سعيد الأفغاني - رئيس قسم اللغة العربية بجامعة دمشق سابقاً، دار الفكر، ص71.

3 - تم تخريجه ص 52.

4 - يعني دخول (ال) على جملة اسمية.

5 - قائله عمرو بن إله، بحره الوافر، مواضعه: ضرائر ابن عصفور ص 289، ابن عقيل ج84/1، اللغة: "من القوم الرسول الله" أي من القوم الذين رسول الله منهم.

والثالث كقوله:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً * إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَدِّعُ(1)**

والجميع خاص بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

2- والثاني: أن تكون حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: عَهْدية، وجِنْسِية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذِكرياً، نحو: "كما أرسلْنا إلى فرعونَ رسولاً فعصى فرعونُ الرَّسولَ" ونحو: "فيها مصباحٌ المصباحُ في زُجاجةٍ الزجاجةُ كأنَّها كوكبٌ دُرِيٌّ" ونحو: (اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرسَ) وعبرة هذه أن يسدَّ الضميرُ مسدَّاً مع مصحوبها، أو معهوداً ذهنيّاً نحو: (إذ هُما في الغار ...) ونحو: "إذ يُبايعونكَ تحتَ الشَّجرة .." أو معهوداً حضورياً(2)، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو (جاءني هذا الرجلُ) أو (أيّ) في النداء نحو (يا أيُّها الرجلُ) أو إذا الفجائية نحو (خرجتُ فإذا الأسدُ) أو في اسم الزمان الحاضر نحو (الآن) انتهى، وفيه نظرا؛ لأنك تقول لشاتمِ رجلٍ بحضرتك: (لا تشتمِ الرَّجلَ) فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم؛ فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلية على الآن أنها زائدة؛ لأنها لازمة،ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمةً بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: "**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**"(3).

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كلّ) حقيقةً، نحو: "**وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا**"(4) ونحو: "**إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟**.."(5) أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) مجازاً، مجازاً، نحو: (زيد الرِّجل علماً) أي الكامل في هذه الصفة، ومنه (ذلك

1 - يعني دخول (ال) على جملة فعلية فعلها مضارع. تم تخريجه سابقاً ص 14، 49، 51، 53.
2 - مغني اللبيب ، ص 72.
3 - سورة المائدة، الآية رقم (3).
4 - سورة النساء، الآية رقم (28).
5 - سورة العصر، الآية رقم (2).

الكتابُ) أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً، نحو "وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ "(1) وقولك (والله لا أتزوج النساء)، أو (لا ألبسِ الثياب) ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد؛ فإن الأجناسُ أمورٌ معهودة في الأذهان مُتميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضروها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد(2).

قال ابن عصفور: "أجازوا في نحو: (مررتُ بهذا الرَّجلِ) كونَ الرجل نعتاً، وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرفَ من المُبيَّن، وفي النعت ألا يكون أعرفَ من المنعوتِ، فكيف يكون الشيءُ أعرفَ وغير أعرف؟

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بياناً قدرت أل فيه لتعريف الحضور؛ فقد يُفيدُ الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخول أل، والإشارةُ إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قدِّر نعتاً قدرت أل فيه للعهد،والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا؛ فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه، فكانت أعرفُ. قال: وهذا معنى كلام سيبويه".

3- الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة. **فالأولى** كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأنَّ تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنَّضر والنُّعمان واللات والعزَّى، أو لارتجالها كالسِّموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصلِ كالبيتِ للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد. **والثانية**: نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.

1 - سورة الأنبياء، الآية رقم (30).
2 - مغني اللبيب، ص 73.

فالأولى: الداخلة على عَلم منقول من مجرد صالح لها مَلْمُحٍ أصله كحارث وعبَّاس وضحَّاك، فتقول فيها: الحارث، والعباس، والضحَّاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد؟. **والثانية**: نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر.

فالأولى: كالداخلة على يَزيدَ وعَمْروٍ في قوله:

باعَدَ أمَّ العَمْرِ مِنْ أسيرِها * حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورِها(1)**

وفي قوله:

رَأيتُ الوَليدَ بْنَ اليزيدِ مُبارَكاً * شديداً بأعْباءِ الخلافَة كاهِلُهْ(2)**

فأما الداخلة على وليد في البيت فلَلَمْح الأصل، وقيل: أل في اليزيد والعمْر للتعريف، وإنهما نُكِّرا ثم أدخلت عليهما أل، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله:

عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رأسَ زيْدِكُمْ * بأبيض مشحوذ الغرار ريمان(3)**

واختلف في الداخلة على (بنات أوْبَرَ) في قوله:

ولقدْ جنَيْتُكَ أكمُؤاً وعَساقِلاً * ولقدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأوْبَرِ(4)**

فقيل: زائدة للضرورة؛ لأن (ابن أوْبَرَ) عَلَم على نوع من الكمْأة، ثم جمع على (بنات أوبر) كما يقال في جمع ابن عُرْس (بنات عُرْس) ولا يقال (بَنو عُرْسٍ) لأنه لما لا يعقل، ورده السِّخاوي بأنها لو كانت زائدة لكان وجودُها

---

1 - قائله: أبو النجم العجلي، بحره: الرجز، مواضعه: الإنصاف للأنباري ص 317.

2 - قائله: ابن ميادة، بحره: الطويل، اللغة: عبء: حمل، الكاهل: ما بين الكتفين، الشاهد فيه: (اليزيد) زيدت (ال) ضرورة، ضرائر الألوسي ص304، شرح المفصل ج44/1، لسان العرب ج200/3 مادة (أزيد)، الصحاح ج596/3 (وَسَعَ)، الخزانة ج226/2.

3 - قائله: عمرو الجنبي، بحره: الطويل، مواضعه: المنصف ج18/2.

4 - لا يعرف قائله، بحره الكامل، اللغة: حنيتك: جنيت لك، من جنيت التمر أجنيها، فحذف الجار توسعاً، عساقلا: جمع عسقول، وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض، وأصله: عساقيلا فحذفت المد ضرورة، وبنات أوبر: كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم، مواضعه: لسان العرب ج271/5 مادة (وبر)، وأنشجه ابن جني في سر صناعة الأعراب ص 366، والمحتسب ج224/2.

كالعَدَم، فكان يخفضه بالفتحة؛ لأن فيه العلمية والوَزْنَ، وهذا سَهْو منه؛ لأن أل تقتضي أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة، ولو كانت زائدة فيه؛ لأنَّه قد أمِنَ فيه التنوين، وقيل: أل فيه للَمْحِ الأصل، لأنَّ (أوبر) صفة كحَسَن وحُسَيْن وأحْمَر، وقيل: للتعريف، وإن (ابن أوْبَرَ) نكرة كابن لَبون، فأل فيه مثلُها في قوله:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قرَنٍ * لم يستطع صولة البُزْلِ القناعيسِ(1)**

قال المبرد، ويرده أنه لم يُسْمَع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

والثانية: كالواقعة في قولهم: (ادخلوا الأوِّل فالأول) و(جاؤوا الجمَّاءَ الغفير) وقراءة بعضهم "**لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ**"(2) بفتح الياء، لأن الحال واجبة التنكير، فإن قدرت الأذل مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة أل(3).

اعلم أن لام التعريف تقع من الكلام في أربعة مواضع، وهي(4): تعريف الواحد بعهد/ وتعريف الواحد بغير عهد، وتعريف الجنس، وزائدة.

الأول: نحو قولك لمن كنت معه في ذكر رجل: قد وافى الرجل، أي: الرجل الذي كنا في حديثه وذكره.

الثاني: قولك لمن لم تره قط ولا ذكرته: يا أيُّها الرجلُ أقْبلْ، فهذا تعريف لم يتقدمه ذكر ولا عهد.

الثالث: نحو قولك: المَلَكُ أفضلُ من الإنسان، والعسلُ حُلْوٌ، والخَلُّ حامضٌ، وأهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدراهمُ، فهذا التعريف لا يجوز أن يكون عن إحاطة بجميع الجنس ولا مشاهدة له؛ لأن ذلك متعذر غير ممكن، لأنه لا يمكن

1 - قائله: جرير، بحره: البسيط، مواضعه: ديوانه ص 265.
2 - سورة المنافقون، الآية رقم (8).
3 - مغني اللبيب 73-74.
4 - سر صناعة الإعراب، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي الأستاذ المساعد في كلية العلوم العربية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، القصيم، السعودية، الجزء الأول، دار القلم، دمشق، ص350.

أحداً أن يشاهد جميع الدراهم، ولا جميع الدنانير،ولا جميع العسل، ولا جميع الخلّ، وإنما معناه أنّ كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسة المشاهدة، أفضلُ من كل واحد من هذا الجنس الآخر، وأن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وكُلّ جزء من الخل الذي لا تمكن مشاهدةُ جميعه حامض.

الرابع: قوله عز وجلّ: "ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ"(1) فالألف واللام في الآن زائدة، وكذلك لام الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ولام اللاتِ والعُزَّى في قول أبي الحسن، ولا أعرف لسيبويه فيه خلافاً، ولهذا نظائر سأذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى.

فالذي يدل على أن اللام في الآن زائدة أنها لا تخلو من أن تكون للتعريف كما يظن مخالفانا، أو تكون زائدة لغير التعريف كما نقول نحن. فالذي يدل على أنها لغير التعريف أنّا اعتبرنا جميع ما لامه للتعريف، فإذا إسقاط لامه جائز فيه، وذلك نحو الرجُل ورجُل، والغُلام وغلام، ولم يقولوا: أفْعَلْهُ الآن، فدل هذا على أن اللام فيه ليست للتعريف، بل هي زائدة كما يزاد غيرها من الحروف، وإذا ثبت أنها زائدة فقد وجب النظر في ما تعرَّفَ به الآن، فلا يخلو من أحد وجوه التعريف الخمسة، إما لأنه من الأسماء المضمرة، أو من الأسماء المعرفة باللام(2).

فمحال أن يكون من الأسماء المضمرة لأنها معروفة محدودة، وليس "الآن" واحداً منها.

ومحال أيضاً أن يكون مِنْ الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو؛ لأن تلك تخص الواحد بعينه، والآن يقع على كل وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض، ولم يقل أحد إنَّ الآن من الأسماء الأعلام.

1 - سورة البقرة، الآية (71).
2 - سر صناعة الإعراب، ص 350.

ومحال أيضاً أن يكون من أسماء الإشارة؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيه لام التعريف، وذلك نحو هذا، وهذه، وذلك، وتلك، وهؤلاء، وما أشبه ذلك.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الآن إنما تعرَّفه بالإشارة، وأنه إنما بُني لما كانت الألف واللام فيه لغير عهد متقدم، إنما تقول: الآن كان كذا وكذا، لمن لم يتقدم لك معه ذكر الوقت الحاضر.

فأما فساد كونه من أسماء الإشارة فقد تقدم. وأمّا ما اعتل به من أنه إنما بني لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم ففاسد أيضاً؛ لأنا قد نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وتلك الأسماء مع كون اللام فيها معربة، وذلك نحو قولك: يا أيها الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام، فقد بطل بما ذكرنا أن يكون "الآن" من الأسماء المشار بها.

ومحال أيضاً أن يكون من الأسماء المتعرفة بالإضافة، لأنّا لا نشاهد بعده اسماً هو مضاف إليه، فإذا بطلت، واستحالت الأربعةُ الأَوْجُهِ المُقَدَّم ذكرُها، لم يبق إلا أن يكون معرفاَ باللام نحو الرجل والغلام. وقد دلت الدلالة على أن الآن ليس معرفا باللام الظاهرة التي فيه؛ لأنه لو كان معرفاً بها لجاز سقوطها منه، لزوم هذه اللام الآن دلالة على أنها ليست للتعريف، وإذا كان معرفاً باللام لا محالة، واستحال أن تكون التي فيه هي(1) التي عرفته، وجب أن يكون معرفاً بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيه، بمنزلة أمس في أنه تعرّف بلام مراده، والقول فيهما واحد، ولذلك بنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف، وهذا رأي أبي علي، وعنه أخذته، وهو الصوابِ الذي لا بد من القول به.

وأما الألف واللام في الذي والتي وبابهما من الأسماء الموصولة، فيدل على زيادتها وجودك أسماء موصولة مثلها مُعرّاة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة، وتلك: مَنْ، وما وأيّ في نحو قولك: ضربتُ مَنْ عندك، وأكلتُ ما أطعمتني، ولأضربنَّ أيَّهم يقوم، فتعرُّفُ هذه الأسماء التي هي أخوات الذي

1 - سر صناعة الإعراب، ص 350.

والتي بغير لام، وحصولُ ذلك لها بما تبعها من صلاتها دون اللام يدل على أن الذي إنما تعرَّفه بصلته دون اللام التي فيه، وأن اللام فيه زائدة، إلا أنها زيادة لازمة.

فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام في الذي والتي ونحوهما حتى إنها لما زيدتْ لزمتْ؟.

فالجواب: أن الذي إنما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات؛ ألا تراها تجري أوصافاً على النكرات في نحو قولك: مررت برجلٍ أبوه كريم، ونظرت إلى غلام قامت أخته، فلما أريد مثل هذا في المعرفة لم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم على أن تكون الجملة وصفاً لزيد لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة، فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن(1) يقولوا: مررت بزيدٍ كريمٍ، على الوصف، فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجلٍ أبوه كريمٌ، لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يُدخلوا اللام على الجملة؛ لأن اللام من خواص الأسماء، فجاءوا بـ "الذي" متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلةً لـ "الذي" فقالوا: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، وبهندٍ التي قام أخوها، فألزموا اللام هذا الموضع لمّا أرادوا التعريف للوصف ليُعلموا أن الجملة الآن قد صارت وصفاً لمعرفة، فبدءوا بالحرف الذي وضع للتعريف، وهو اللام، فأوْلوْه الذي ليتحصل لهم بذلك لفظ التعريف التي قصدوه، ويطابق اللفظ المعنى الذي حولوه. ونظير هذا أنهم لمّا أرادوا نداء ما فيه لام المعرفة، ولم يمكنهم أن يباشروه بـ "يا" لما فيها من التعريف والإشارة، توصلوا إلى ندائها بإدخال أيّ بينهما، فقالوا: يا أيُّها الرجل، فالمقصود بالنداء هو الرجل، وأي وُصْلة إليه كما أن القصد في قولك: مررت بالرجل الذي قام أخوه، أن يُوصف الرجل بقيام أخيه، فلما لم يمكنهم ذلك لما ذكرناه توصلوا إليه بالذي.

1 - سر صناعة الإعراب، ص 350.

فإن قال قائل: إن الأسماء الموصولة كثيرة، فَلِمَ اقتصروا في وصف المعرفة على الذي دون ما، ومَنْ، وأيّ؟ وهلا قالوا: مررت بزيد المَنْ أخوه منطلق، ونظرت إلى محمد المَنْ قام صاحبه، كما تقول: الذي أخوه منطلق، والذي قام صاحبه(1)؟

فالجواب: أنهم إنما قصدوا في هذا الموضوع إصلاح لفظ الوصف على ما تقدم من قولنا، ولم يكن ينبغي مع الاحتياط لذلك أن يعدلوا إلى مَنْ، وما، وأيّ دون الذي، وذلك أن مَنْ، وما كلٍ واحد منهما على حرفين، وليس في الأوصاف شيء على حرفين، وإنما أقلّ ذلك ثلاثة نحو صَعْبٍ، وخَدْل، وبَطَل، ونجُد ومَرس، فلمّا قَلّ لفظ ما، ومَنْ عن عدد الأوصاف، وكان أصل الذي ثلاثة أحرف، وهو "لذي" كَمَلت فيه العدّة التي يكون عليها الوصف، وذلك نحو مَحِكٍ، وغَرِضٍ، ومَرِح، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه، كما تقول: مررت بزيد العَمِي، والمكان النَّدِي.

فإن قلت: فأيٌّ أيضاً على ثلاثة أحرف، فهلا دَخَلت اللام عليها، فقيل: مررت بزيد الأيِّ أخوه منطلق، ما تقول: الذي أخوه منطلق، ويكون الأيّ في الوصف بمنزلة الرَّثّ، والصَّبّ، والخَبّ، كما كان الذي منزلة العَمِي، والجَوِي، والنَّدِي؟

فالجواب: أن في أيّ سراً يمنع من هذا الذي سُمْتَه فيها، وأن الحكمة في عدولهم عنها إلى الذي، وذلك أن أيّاً في أي موضع وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام والشرط والتعجب، فليست منفكة من معنى الإضافة لأنها أبداً بعض من كُلّ، فلا بدّ من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظاً أو معنى فيها، فلما شاع فيها معنى الإضافة بَعُدت عن الصفة، فلم توضع موضعاً يُقتصر بها لأجله على الصفة البتة كما فُعل ذلك بالذي، وإنما منعت الإضافة من ذلك لأنها تُنافر الصفة في اللفظ والمعنى، أمّا في اللفظ فلأن كل صفة معرفة فلا بدّ فيها من لام المعرفة على ما تقدّم، ولام المعرفة لا تجامع الإضافة لأنهما يعتقبان الكلمة، فلا يجتمعان معاً، فأما قولهم: الحَسَنُ الوجهِ، والكريمُ الأب وبابهما فإن الإضافة فيهما غير محضة، وتقدير الانفصال

1 - سر صناعة الإعراب، ص 350.

فيهما واجب؛ ألا ترى أن المعنى: الحسنُ وجهُ، والكريمُ أبوه، على أن هذا الاتساع في اللفظ بالجمع بين اللام والإضافة إنما جاء في الصفات المشتقة من الأفعال نحو الحَسَن من حَسُنَ، والظريف من ظَرُفَ، و"أيّ" ليست بصفة ولا جارية على فعل، فبعدت من أحكام الصفات.

أما المعنى فلأن الإضافة تُكسب التعريف والتخصيص، والصفة مشابهة للفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة، فأما الذي فتعرُّفه بالصلة دون اللام على ما قدمنا(1).

قال ابن يعيش(2):

"فأما الألف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي" في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الضارب زيداً، والمراد الذي ضرب زيداً، وهذا المضروب والمراد الذي ضُرِبَ أو يُضْرَبُ؛ وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يكن ذلك لتنافيها في التعريف والتنكير توصلوا إلى ذلك بالألف واللام وجعلوها بمعنى الذي بأن نووا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلو الذي بها؛ إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم حَوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل فإذا قلت الضارب فالألف واللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول هذا ضارب زيداً أمس فتعمله فيما بعده بل تضيف ألبتة، ويجوز أن تقول هذا الضارب زيداً أمس فتعمله لأنك تنوي بالضارب الذي ضرب والتي لم تنو بالألف واللام الذي لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه وصار كسائر الأسماء ويؤيد ما ذكرناه أن الشاعر قد يضطر فيدخل الألف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله إلى اسم الفاعل وما أقله قال الشاعر:

وَيُسْتخرجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نافِقائِه * وَمِنْ جُحْرِهِ بالشيحةِ الْيَتَقَصَّعُ(3)**

1 - سر صناعة الإعراب، ص 350.
2 - شرح المفصل للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، ح1، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص143.
3 - هذا البيت تم تخريجه ص 51، الإنصاف، ج522/2، شرح ابن عقيل ج158/1.

وقال الآخر:

يقول الخنا وابغض العجم ناطقاً * إلى ربه صوت الحمار اليجدع(1)**

والمراد الذي يتقصع والذي يجدع، وقد "اختلف في هذه اللام" فذهب قوم إلى أنها حرف وليست اسما، وأنّ نوع بها نذهب الاسمية ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب الذي يغير صلة ولو كانت اسما لكان الإعراب لها وحكم على موضعها بالإعراب الذي يستحقه الذي، وذهب قوم على أنها اسم واحتجوا لذلك بعود الضمير من الصفة بعدها إليها كما يعود إلى الذي من صلتها، والصواب الأول أنها حرف إذ لو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنّه لا موضع لها من الإعراب ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب؛ لكنت إذا قلت جاءني الضارب يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف الألف واللام واسم الفاعل، وإذا قلت ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد وإذا قلت مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال وأما قوله أن يعود إليها الضمير من الصفة فلا تقول إن الضمير يعود إلى نفس الألف واللام بل تقول أنه يعود إلى الموصوف المحذوف لأنك إذا قلت مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به وتارة تقول أنه يعود إلى مدلول الألف واللام وهو الذي فاعرفه(2).

ومن أمثلة ضرورات الأفعال أيضاً(3):

الجزم بأداة الشرط "إذا" وهي: أداة جزم غير عاملة، فلا تجزم فعل الشرط وجوابه ولكنها تعامل كأداة جازمة في الشعر كقول عبدالرحمن بن حسان:

---

1 - البيت تم تخريجه سابقاً ص4، 49، 51، 53، 62، مجلة الموقف الأدبي 23، عدد 348 – شهر صفر 1424هـ..

2 - مجلة الموقف العربي، ص144.

3 - الضرورة الشعرية، منتديات أنا الحضارية على شبكة الانترنت.

استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصبك خصاصة فتجمل(1)**

فقد جزم بإذا فعل الشرط "تصب". ومنها حذف الفعل المضارع المجزوم(2)، يقول الشاعر:

أحفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الأعازب إن وصلت وإن لم(3)**

والأصل "وإن لم تصل" فحذف الفعل للضرورة وهذا لا يحصل في لم وإنما يحصل في (لما) وإن كانت جازمة فيجوز لك أن تحذف مجزومه فتقول: قاربنا البلد ولما، أي جئنا من مكة إلى المدينة وعند اقترابكم من مشارف المدينة تقول: قاربنا البلدُ ولما، أي ولما ندخل.

وقال ابن قتيبية قد يضطر الشاعر فَيُسَكِّن ما ينبغي له أن يحركه ومنه قول أمرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقبٍ * إثْمَاً مِنْ الله ولا واغِل(4)**

فسكن الفعل "أشرب" للضرورة من غير مبرر، وقال ابن قتيبة:

ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت ويحتجون به في تسكين المتحرك لاجتماع الحركات وأن كثيراً من الرواة يرونه هكذا لظننت:

فاليوم أسقي غير مستحقب

---

1 - قائله: عبد قيس بن خفاف، بحره: الكامل، مواضعه: الخزانة ج176/2، الهمع ج206/1.
2 - الشيخ اللغوي عبد الرحمن بن عوف الكوني "منتديات السلفيين"، شبكة الانترنت.
3 - قائله: إبراهيم بن هرمة، بحره: الطويل، مواضعه: طبقات الشعر والشعراء تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبية، ص 10، عالم الكتب، ط1 1212هـ، ج1403/2هـ - 1983م، ط1404/3هـ - 1984م..
4 - قائله امرؤ القيس في ديوانه، بحره السريع، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: ديوان أمرئ القيس ص122، شرح المفصل ج48/1، والهمع ج52/1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1964م، ورواية الديوان: فاليوم اسقي وانظر: سيبويه ج204/4، والخصائص ج74/1، 617/2، الخزانة ج176/2.

ومن ضرورات الأفعال قول الشاعر قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد(1)**

فللنحويين فيه أقوال(2): قال بعضهم هي لغة لبعض العرب، يضمون المعتل في الرفع، فالأصل عندهم (يأتيك) في الرفع فأسقط الجازم الضمة المنطوق بها في اللفظ، وقال قوم(3): أسقط (الياء) للجزم وأضطره الوزن إلى إشباع الكسرة فنشأت عنها (ياء) يقوم بها وزن الشعر.

وقال قوم(4): لما اضطر الشاعر حذف الضمة التي كانت مقدرة في نيته على الياء.

وأشهر شواهد سيبويه التي اعترض العلماء على روايتها، بيت أمرئ القيس السابق الذكر:

فاليوم أشْرَبْ غيرَ مُستَحقِف * إثْماً من الله ولا واغل(5)**

فقد سكن الشاعر آخر الفعل المضارع بإشمام الباء شيئاً من الضم عند النطق، وردَّ بعض العلماء هذه الرواية، وقالوا: إن الرواية فيه (فاليوم أُسقَى)، أو (فاليومَ فَاشْرَبْ) (6)، وأشهر من ردَّ هذه الرواية أبو العباس المبرد.

وعندي أن المبرد أو غيره من العلماء أصلحوا رواية سيبويه فراراً من القبح، وقد عد عليٌّ بن حمزة البصري رواية (فاليوم أُسقَى) من تغيير المبرد، وقال ابن جني معلقاً على اعتراض أبي العباس المبرد: "وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يُمكن في الوزن أيضاً غيره".

---

1 - مغني اللبيب، ص108، وانظر رسالة الملائكة لأبي علاء المعري، تحقيق محمود الجندي ص205.
2 - الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني، دراسة وتحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ - 2002م، ص508-509.
3 - الفوائد والقواعد، ص508-509.
4 - الفوائد والقواعد، ص508-509.
5 - تم تخريجه سابقاً ص 63.
6 - انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 446.

وقول أبي العباس: إنما الرواية فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه: كَذَبْتَ على العرب، ولم تسمعْ ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمرً هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه. وكذلك إنكارُه عليه أيضاً قول الشاعر: (وقد بدا هَنْكِ من المِئزَرِ)، فقال: إنما الرواية (وقد بَدَا ذاك من المئزر). وما أطيب العُرسَ لو لا النفقة) (1).

وخلاصة القول في هذه القضية هو أن بعض العلماء قصروا الضرورة على ما لا يجدُ الشاعر عنه بديلاً، فلذلك نجد هؤلاء يسارعون إلى رواية يجدونها قد تُعِين على تصحيح موضع الضرورة في البيت، ظناً منهم أنهم بذلك إنماء يُصْلحون فساداً، ويقومون معوجاً، مع أن الضرورة ليست سوى رُخصة من الرخص، أعطيها الشاعر.

قال الشاعر:

قال لها من تحتها وما استوى * هزي إليك بالجذع يجنيك الجنا(2)**

فالشاهد فيه: لم تحذف الياء في "يجنيك" على أنها جواب الطلب المجزوم.

ومن ضرورات الأفعال أيضاً قول الشاعر:

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل * أمامك بيتٌ من بيوتي سائرُ(3)**

الشاهد فيه جزم (لايزل) في ضرورة الشعر بجعله جواب الشرط، وكان القياس أن يرفع ويجعل جواباً للقسم، لكنه جزم لضرورة الشعر فيكون جواب القسم محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط.

1 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 447.
2 - لم أقف على قائله، بحره الرجز، ضرائر ابن عصفور ص 45، معاني القرآن للفراء، ج1.
3 - لم أقف على قائله، بحره: الطويل، مواضعه: خزانة الأدب، تحقيق محمد نبيل طريفي، المعجم المفصل في الشواهد الشعرية، أميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر 1998م مكان النشر بيروت، ج11، ص363، الشاهد الخامس والثلاثون بعد التسعمائة.

وقال ابن عصفور[1]:

وليس حلفت فيه قسماً كما ذهب إليه الفراء بل هو خبر محض غير مراد به معنى القسم؛ لأن القسم إذا تقدم على الشرط بني الجواب عليه ولم يُبْنَ على الشرط.

1 - المصدر السابق، ص 364.

المبحث الثاني

ضرورة الأسمـــاء

ينقسم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها(1) والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر(2)، ويتفاوت حسناً وقبحاً، فالضرورة الحسنة ما لا يستهجن ولا تستوحش منها النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور، والمقصود زيادة الياء في فعالل، وحذفها كصيارف وصياريف، وأسهل الضرورات تسكين عين فعلة في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباع كقوله(3):

فتستريح النفس من زفْراتها(4)

الشاهد (زفْراتها) حيث سكن الفاء والاصل فتحها.

والضرورة المستقبحة ما يستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة بتغيير ما عنه من زيادة أو نقص، كقوله:

أصابهم الحمى وهو عواف(5)

أراد الحمام.

وقوله:

وشتا بين قتلي والصلاح(6)

أراد شتان.

---

1 - وانظر الاقتراح للسيوطي ص 41 تحقيق وتعليق الدكتور/ أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى بالقاهرة 1396هـ - 1976.

2 - قال في اللسان في مادة (زفر) الزفر إدخال النفس والشهيق إخراجه والاسم زفرة ومجمع زفرات بفتح الزاي وإلغائه لأنه اسم وليس بنعت، وربما سكنها الشاعر للضرورة.

3 - وانظر الاقتراح للسيوطي، ص42.

4 - بحره: الرجز، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج103/1، الخصائص ج316/1، ضرائر ابن عصفور ص86.

5 - بحره: الطويل، البيت انشده الفراء ولم ينسبه إلى قائله، فيض الانشراح، ج332/1.

6 - بحره: الوافر، عجز بيت صدره (أريد صلاحها وتريد قتلي) قائله جميل بن معمر، ص 28، تحقيق حسين نصار 1382هـ، بحره الوافر، مواضعه: خزانة الأدب ج278/6، همع الهوامع ج156/2، الشاهد فيه (شتا) أصله شتان وحذفت النون ضرورة وهي من أقبح الضرورات، وشتان بمعنى افترقا، فيض الانشراح، ج337/1.

وما أدى إلى التباس جمع بجمع كرد مطاعم إلى مطاعيم أو عكسه؛ فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام(1).

قال حازم القرطاجي في منهاج البلغاء(2):

"وأشد ما تستوحش منه النفس تنوين أفعل، كما قال: وهو من أقبح ضرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقول الفراء:

من حيث ما نظروا فأنظور(3)

أي انظر فزاد فيه الواو ضرورة وهوالشاهد؛ لأن هذا الاشباع أخرجه إلى وزن مفقود في الكلام، لذلك كان من أقبح الضرائر"(4).

وأيضاً من الزيادة المؤدية لإفساد المعنى قول الآخر:

طأطأت شيمالي(5)

أراد شمالي، وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبان(6)

أراد المنازل.

وكقول الآخر:

فكأنما تزكى سنابكها الحبا(7)

أراد الحباحب يعني نار الحباحب، وكذلك العدول من صيغة لأخرى، كقول الحطيئة:

---

1 - فيض الانشراح، ج1/338-339.
2 - الاقتراح، ص42.
3 - تم تخريجه ص 23.
4 - فيض الانشراح، ج1، ص346.
5 - قائله أمرؤ القيس، بحره: الطويل، انظر رسالة الملائكة، ص208، وضرائر ابن عصفور، ص36، الهمع الهمع ج156/2.
6 - تم تخريجه ص 22.
7 - قائله: أبو داؤود، بحره: الطويل، ضرائر ابن عصفور ص 143، رسالة الملائكة، ص356-362.

أراد سليمان.

وقول الفرزدق:

تنفي يَدَاهَا الحصي في كل هاجرةٍ *** نَفْيَ الدَّراهِمِ تنقادُ الصياريفِ(2)

يريد الصيارف.

فكل هذه الأبيات مخالفة للقياس وتعتبر من الضرورات القبيحة؛ لأنها إنما تزاد في الجمع إذا كانت الياء آخر، الواو أو الألف رابعة في المفرد، نحو: قنديل، أو إذا كان الآخر مضعفاً غير مدغم، نحو قردد وقراديد، كراهية التضعيف. وما عدا ذلك لا تزاد الياء في آخره الا شاذاً في الكلام أو ضرورة في الشعر(3).

وذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز في كل اسم يجمع على "مفاعل" في الكلام والشعر؛ الا أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، نحو: سبطر، فإن ذلك لا يجوز، بل نقول في جمعه سباطر لا غير؛ لأن الا شباع لا يتصور إذ ذاك في المفرد فيبنى الجمع عليه(4).

واستثنى الفراء موضعين آخرين سوى ذلك، أحدهما ما كان مضاعف الآخر مدغماً، نحو مردّ، لم يجز فيه مراديد؛ لأن الحرف المضعف بمنزلة حرف واحد، فكرهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التضعيف، والآخر: ما كان على وزن فاعل: زعم أنهم يقولون في جمعه فواعيل، وجعل السبب ذلك أن بُرقُعاً قد قيل فيه بُرقوع، ونحو مفتح قيل فيه مفتاح، فحمل الجمع على ما يحتمله المفرد من الزيادة، قال: ولم يأت في فاعل فاعيل فكفوا عن الياء في جمعه لذلك قال: قد حكي لنا أن العرب قالت سوابيغ، وهو شاذ.

---

1 - تم تخريجه سابقاً ص 23.
2 - قائله: الفرزدق، ولم أجده في ديوانه، بحره: الطويل، مواضعه: شواهد كتاب سيبويه ج28/1، الخصائص ج315/2، ضرائر ابن عصفور ص36، ديوانه ص 570.
3 - ضرائر ابن عصفور، ص 37.
4 - ضرائر ابن عصفور، ص37.

وأجاز الزيادة فيما عدا ذلك نحو: منكرِ مناكير وموعظة ومواعيظ، وقال سمعت بعض العرب يقول: وسع الله مداخيلك، ومرفق مرافيق وأنشد(1):

في فتيةٍ كسيوف الهندِ قد سروا * أيدي السرابيل عن حد المرافيق(2)**

وجمع ذلك عند البصريين شاذ أو ضرورة(3) ومنها: إثبات حرف العلة في المواضع التي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراءً للمعتل مجرى الصحيح نحو قول جرير:

فيوما يُجارين الهَوَى غَيْرَ ماضِي * ويوماً تُرَى مِنْهُنَّ غُولٌ تَغُولُ(4)**

فأثبت حرف العلة في (ماضي) وكان الوجه يقول "ماضٍ"، لو لا الضرورة(5).

ومثل ذلك أيضاً قول الآخر:

ما رأيت ولا أرى في مدتي * كجواريٍ يلعبن في الصحراء(6)**

فجمع بين ضرورتين: إحداهما إثبات الياء وتحركها، والثانية أنه صرف ما لا ينصرف، وكان الوجه لما أثبت الياء، إجراءً لها مجرى الحرف الصحيح، أن يمنع من الصرف فيقول: كجواري(7).

ومما خالف القياس أيضاً قول الفرزدق:

وإذا الرجال رَأَوْا يزيدَ رأيْتهُم * خَضِعِ الرِقابُ نَواكسَ الأبصار(8)**

---

1 - أنظر ضرائر ابن عصفور، ص37-38.
2- قائله: لم يعرف، بحره : البسيط، مواضعه: ضرائر ابن عصفور ص 38.
3- المصدر السابق، ص38.
4 - البيت تم تخريجه ص21.
5- الخصائص ج159/3، لسان العرب ((غول، مضى) المقتضب ج354/3.
6 - قائله: أبو صدفة الديربي، بحره: الكامل، الشاهد فيه: كجواري قوله فيه تحريك الياء، ضرائر الألوسي ص175، الخزانة ج529/3.
7 - المصدر السابق، ص44.
8 - قائله: الفرزدق، بحره: الكامل، اللغة: خضع الرقاب، منكسو رؤوسهم للاسفل، مواضعه: ديوانه ص 450، الخزانة ج99/1.

وفي هذا البيت شيء سيتطرق إليه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ماكان من فاعل على فواعل لئلا يلتبس بالمؤنث، لايقولون ضارب وضوارب وقاتل قُواتل؛ لأنهم يقولون فيجمع ضاربة ضوارب وقاتلة قواتل ولم يأت ذلك إلا في صيغتين أحدهما في جمع فارس فوارس؛ لأن هذا مما لا يستعمل للنساء فأمنو الالتباس ويقولون في المثل هو هالك في الهواك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال؛ لأنه مثل فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة الشعر(1).

وقد تؤدي الضرورة لمخالفة القياس كما يقول الشاعر:

الحمدُ لله العلي الأجلل(2)

فإن القياس الأجل.

ومنه أيضاً قول الراجز:

إنَّ بني اللئام زهده * مالي في صدورهم من مودة(3)**

فأظهر التضعيف في (مودة) فهو أيضاً مخالف للقياس.

ولم تزد العرب من الأسماء شيئاً إلا الضمير، في الفعل خاصة، في نحو قولك، ظننت زيداً هو القائم؛ لأنه لا موضع له في الإعراب، إلا ترى أنه لا يمكن أن يكون تأكيداً لزيد؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر، ولا بدلاً منه؛ لأن الضمير إذا كان بدلاً من منصوب كانت صيغته صيغة الضمير المنصوب، فلو كان بدلاً منه لوجب أن يقال: ظننتُ زيداً إياه القائم(4).

1 - الكامل للمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي،ج49/2، دار الفكر للطباعة والنشر.
2 - قائله: لم أقف على قائله، بحره: الرجز، مواضعه: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، تحقيق علي فؤاد منصور، ج148/1.
3 - قائله: العجاج، بحره: الرجز، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: ضرائر ابن عصفور ص 21، لسان العرب مادة (ودد)، درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، ج28/1.
4 - ضرائر ابن عصفور، ص 80-81.

يرى أبو علي الفارسي إلى أن[1] المنقول عن العرب ما جاء على غير قياس فالأولى أن يفسح المجال للضرورة فلا يضيف على الخالفين ما دام السابقون لم يضيفوا على أنفسهم ويسروا اللغة تيسراً. فمن ذلك استنكارهم همز مصائب وقالوا منارة ومنائر، ومزادة ومزايد وهمزوا ذلك في الشعر ومن ذلك قول الطرماح:

مزائد خرقاء اليدين مسيقة * يخب لها مستخلف غير ائن[2]**

الشاهد في (مزائد)

وإنما الصواب مزاود، ومصاوب ومناور.

وقال:

يصاحب الشيطان من يصاحبه * فهو أذى جمه مصاوبه[3]**

فالشاهد هنا مصاوب وهو القياس الصحيح.

ومما جاء مخالفاً للقياس قول الشاعر:

يا قوم قد حوقلت أو دنوت * وشر حيقال الرجال الموت[4]**

حق الألفاظ التي على وزن (فعلل) أن يكون مصدرها على (الفعللة) وقد جاءت مخالفة للقاعدة الصرفية المعروفة في البيت المتقدم، فقد جعل الشاعر مصدر (حوقل) الحيقال على وزن (فعلال) بكسرٍ فسكون[5].

---

1 - انظر القياس في النحو العربي، ص 319.
2 - تم تخريجه ص 34.
3 - تم تخريجه ص 35.
4 - قائله: رويشد بن كثير، بحره: البسيط، مواضعه: ابن السراج في الأصول ج114/3، وابن عقيل ج131/2.
5 - ابن عقيل، ج131/2.

المبحث الثالث

ضرورة الحروف

يضطر الشعراء إلى حذف الحروف للضرورة مثلما يضطرون إلى زيادتها فنتناول ذلك بشيء من الإيجاز في هذا المبحث.

أولاً ـ حذف حروف المعاني للضرورة:

وفيما يلي يعرض المبحث بعض مواضع حذف حروف المعاني للضرورة الشعرية، وذلك من خلال تقسيماتها التي وضَعَها اللغويون والنُّحَاة وهي: الأحادية، والثنائية، والثلاثية (1). فكما يعرض أيضاً بعض زيادتها للضرورة.

فالحروف الأحادية التي حُذِفت للضرورة هي: (**الهمزة، والباء، والفاء، واللام: "الام الطلب ولام الجواب"، والنون: "نون التوكيد خفيفة وثقيلة، ونون الوقاية، ونونا التثنية والجمع"، وواو العطف**)(2).

وأمَّا الحروف الثنائية فهي: (**أن الناصبة، وفي الجارة، ولا العاملة عمل ليس**)(3).

وأمَّا الحروف الثلاثية فهي: (**إلى الجارة، وربَّ الجارة، وعلى الجارة**)(4).

وسوف أعرض ذلك على النحو التالي:

---

1 - حذف حروف المعاني للضرورة، أ. د/ أحمد بن عبد الله سالم الدرعية، العددان: 37-38، ربيع الأول / جمادى الآخرة 1428هـ - إبريل يوليو 2001م، موقع حضارة الكلمة، شبكة الألوكة.
2 - مجلة .....، حذف حروف المعاني للضرورة.
3 - مجلة .....، حذف حروف المعاني للضرورة.
4 - مجلة .....، حذف حروف المعاني للضرورة.

1 - الحروف الأحادية:

أ- حذف همزة الاستفهام:

يعبِّر عنها بعض النُّحَاة(1) بالألف المفردة، وتكون حرفًا من حروف المعاني إذا كانت للاستفهام أو النداء.

والتي تُحذَف للضرورة هي همزة الاستفهام، وهي من الحروف المشتَرَكة، وحذفها للضرورة عند أمْن اللبس هو ظاهر كلام سيبويه والمبرد، وقد نقل سيبويه(2) استشهاد الخليل بقول الشاعر:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ * غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ(3)**

حيث سوَّى بينه وبين قولهم: "إنها لإبلٌ أم شاء".

أمَّا سيبويه، فيرى(4) جواز إرادة الاستفهام، وأن التقدير: أكذبتك، ثم استشهد لحذفها مرارًا بهاء الاستفهام للضرورة بقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا * شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ(5)**

وبقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا * بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ(6)**

1- كتاب سيبويه ج174/3، المقتضب ج294/3، مغني اللبيب، ص 13.
2- الكتاب ج174/3.
3- قائله: الأخطل (غياث بن غوث، ت 90هـ)، بحره: الكامل، مواضعه: الكتاب ج174/3، المقتضب ج295/3، خزانة الأدب ج352/4.
4- الكتاب ج174/3.
5- قائله: الأسود بن يعفر، بحره: الطويل، مواضعه: الكتاب ج175/3، المقتضب ج294/3، المحتسب ج50/1، الخزانة ج450/4، الهمع ج132/2.
6- قائله: عمر بن أبي ربيعة، بحره: الطويل، مواضعه: الكتاب ج175/3، المقتضب ج394/3، المحتسب ج50/1، الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قبادة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م، ص 35، "ديوانه": ص 258.

أمَّا أبو الحسن الأخفش فيرى جواز حذفها في السَّعَة مع (أم) وبدونها، ولا يجعله خاصّاً بالشعر، واستشهد(1) لذلك بقوله - تعالى: "**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ**"(2)، وقد ردَّه النحاس(3) بأنها لا تُحذَف؛ لأنها حرف يحدث لمعنى إلا إن كان في الكلام (أم) فتحذف في الشعر.

وأقوى ما يُحتَجُّ به لقول الأخفش الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول الرسول - صلَّى الله عليه وسلَّم - لجبريل: ((**وإن زنى وإن سرق**))(4)، على على تقدير: "أوَإن زنى؟"، وجعل المرادي(5) حذف الهمزة إذا كان بعدها (أم) مطردًا في النثر والنظم، وجعل من النظم البيت السابق.

والخلاصة: أن همزة الاستفهام تُحذَف إذا دلَّت عليها (أم) المتَّصلة، ويكون ذلك الحذف خاصّاً بالشعر كما يرى سيبويه والخليل والمبرد وأبو جعفر النحاس، وابن أبي الربيع، أمَّا الأخفش فيرى حذفها في السَّعَة مع (أم) وبدونها، ويشترط المرادي لحذفها في الشعر والنثر أن تكون بعدها (أم).

ومن شواهد حذف الهمزة في الشعر قول الشاعر:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا الى البِيضِ أَطْرَبُ * وَلاَ لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ**(6)

يَلْعَبُ(6)

على تقدير: (**أو ذو الشيب يلعب**).

وممَّا يُحمَل على ذلك قوله:

1- معاني القرآن للفراء، ط1، بيروت: طبعة عالم الكتب، 1955م، ص 426.
2- سورة الشعراء، الآية رقم (22).
3 - إعراب القرآن للفراء ج485/2.
4 - رواه الشيخان والترمذي عن أبي ذر في باب الإيمان، وأورده البخاري في بابي النكاح والجنائز ج/1 174، ج/2 85.
5- "الجنى الداني"، ص 35.
6- قائله: الكميت بن يزيد، بحره: الطويل، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: شرح الشافية الكافية ج12/5/3، الخصائص ج281/2، المحتسب ج50/1، الهمع ج195/1، ج69/2، ضرائر ابن عصفور ص158.

ثُمَّ قَالوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا *** عَدَدَ القَطْرِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ(1)

على معنى: أتحبها، وخُرِّج على إرادة الخبر فيكون التقدير: (**أنت تحبُّها**) وهو أَوْلَى لعدم (**أم**)، وهو ما عبَّر عنه المبرد(2) بجعل (**أم**) دليلاً عليها.

ب- حذف الباء:

تُزاد الباء في فعل التعجب (**أفْعِلْ به**)؛ ولأن إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر قبيح التزمت زيادة الباء في الفاعل؛ ليصبحَّ على صورة المفعول به نحو (**أحسن بزيد**)(3).

وتُزاد الباء في فاعل الفعل القاصِر الذي هو (**كفى**) بمعنى (**حَسْبَ**)، ولكن زيادتها غالبةٌ(4) لا لازمة نحو: "كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا"(5)، وقال الزجاج(6): إن إن دخولها لتضمُّن كفى معنى (**اكتفِ**).

أمَّا لزومها في فاعل (**أفْعِلْ**) في التعجب فهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين(7)، كما ذكر صاحب "الجني"، ويقول(8): وهي لازمةٌ أيضاً على على مذهب مَن جعَلَها زائدة مع المفعول، وهذه لا تُحذَف إلا مع (**أنَّ**) و(**أنْ**) كقول الشاعر:

وَقَال نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا *** وَأَحْبِبْ الِيْنَا أَنَّ تَكُونَ المُقَدَّمَا(9)

1- قائله: عمر بن أبي ربيعة، بحره: الخفيف، مواضعه: في "ديوانه"، ص 423، و"الخصائص" ج2/ 281، وانظر ليس من كلام العرب، تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 350، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة 1399هـ - 1979م.
2- "المقتضب" ج3/ 294.
3- انظر: "شرح التصريح" ج2/ 88.
4- انظر: "الجنى الداني"، ص 49.
5- سورة الإسراء، الآية رقم (96).
6- انظر: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده (د.ت)، ص60.
7- نسب صاحب "الجنى" هذا إلى سيبويه وجمهور البصريين ولم أعثر عليه في "كتاب سيبويه".
8- المرادي في "الجنى" (48، 49).
9- قائله: عباس بن مرداس، بحره: الطويل، مواضعه: التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الأزهري، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2/ 353، "همع الهوامع" ج2/ 90، 91.

أمَّا حذف الباء مع غير (أنَّ) و(أنْ) فيكون للضرورة، ولعل منه قول الشاعر:

إذَا مَا زَلَّ سَرْجٌ عَنْ مَعَدٍّ * وَأَجْدِرْ مِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا**(1)

حيث جعَلَه(2) ابن مالك في أحد احتماليه على معنى التعجب، وأنَّ الباء قد حُذِفت من (**مثل**) اضطرارًا، وأنَّ مصحوبها قد استحقَّ الرفع على الفاعلية، لكنه بُنِي لإضافته إلى مبني، كما بُنِي(3) في قوله تعالى: "**إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**"(4) على قراءة(5) النصب.

والفراء يُلزِمُ(6) مصحوبها بعد حذفها النصب، ومن ذلك هذا البيت المتقدم وكذلك قول الشاعر:

الاَ طَرَقَتْ رِحَال القَوْمِ لَيْلَى * فَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا**(7)

وقد ردَّه ابن مالك بقوله: "ولا حجَّة له في قول الشاعر لإمكان جعل (**أبعِد**) دعاءً على معنى: أبعد الله دارَ مرتحلٍ... الخ"(8).

1- قائله: ابن أحمر، بحره: الوافر، مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي بدوي المختون، ط1، مصر: مطبعة هجر، 1410هـ - 1990م 3/ 35، و"المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1379هـ - 1960م ج19/3، وقد أورده ابن جني فيه لغرض لغويٍّ برواية: "فأجدر بالحوادث أن تكونا"

2- "شرح التسهيل" ج3/ 35

3 - بيَّن المازني أن البناء على الفتح يكون (مثل) و(ما) اسمًا واحدًا، ويرى الجرميُّ أن (مثلاً) منصوب على الحال والنكرة (حق)، "مشكل إعراب القرآن"؛ لمكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين السواس، دار المأمون للتراث، (د.ت)ج2/ 323.

4 - سورة الذاريات، الآية رقم (23).

5 - قراءة النصب هي قراءة الباقين غير حمزة والكسائي وخلف وأبي بكر، التيسير في القراءات السبع" لأبي لأبي عمرو الداني،استانبول:مطبعة الدولة، 1930م، ص203، "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب ج323/2، ولم ينصَّ مكي على القرَّاء كما زعم محقق "شرح التسهيل" ج3/ 35.

6 - نسبه له ابن مالك في "شرح التسهيل" ج3/ 35، وليست في "معاني القرآن" إلا قوله عن قراءة: (والأرحام) بالخفض بعد قوله (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ) [النساء: 1]، وفيه قبحٌ؛ لأن العرب لا ترُدُّ مخفوضًا على مخفوض، وقد كنَّى عنه، "معاني القرآن"؛ للفراء، ط1، بيروت، طبعة عالم الكتب، 1955م، ج1/ 252، 253.

7 - بيت من الوافر مجهول القائل، "شرح التسهيل" ج3/ 35، "همع الهوامع" ج91/2، "الدرر اللوامع" لأحمد بن الأمين الشنقيطي، طبعة كردستان - الجمالية، 1328هـ، ج2/ 120.

8 - " شرح التسهيل" ج3/ 35.

فالفراء وابن مالك يريان حذفها مع غير (أنَّ) و(أنْ) للضرورة، ويختلفان في الحالة الإعرابية لمصحوبها بعد حذفها، فالفراء يرى لزوم النصب، وابن مالك يرى لزوم الرفع، وما تقدم في حذف الباء من الشواهد يمكن حملها على الضرورة إلا ما حُذِفت فيه مع (أنْ) - وهو الشاهد الأول في مبحث الباء - فلا يُحمَل على الضرورة؛ لأن هذا الحذف مطَّرد في السَّعَة، فكيف به في الشعر!

ج - الفاء:

المراد بالفاء هنا فاء الجواب، فإنها تُحذَف في ضرورة الشعر، وهو رأي سيبويه(1)، وقد رأى هذا الرأي من بعده: ابن جني(2)، وعبد القاهر الجرجاني(3)، والمرادي(4)، وابن هشام(5)، وبدر الدين بن مالك(6)، ومن ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا * وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ(7)**

التقدير فالله يشكرها.

ومن شواهد حذف الفاء للضرورة قول الشاعر:

بَنِي ثُعَلٍ لاَ تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا * بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ(8)**

على إرادة (**فهو ظالم**).

---

1 - "الكتاب" ج3/ 65.
2- "المنصف" ج3/ 118.
3 - المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القادر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، الناشر الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سنة 1982م، ج1101/2.
4 - "الجنى الداني"، ص 69.
5 - "مغني اللبيب"، ص 165، 635، 636.
6 - "شرح التسهيل" ج4/ 76؛ لأن بدر الدين هو مَن شرح الجزء الرابع منه، الخصائص ج281/2، المقتضب ج22/2، المنصف ج118/2.
7 - البيت تم تخريجه ص29.
8 - البيت من الطويل، لفلان الأسدي، انظر: سيبويه ج3/ 65، "المحتسب" ج1/ 122، 193.

وقد جعل(1) المبرد من شواهد حذف الفاء قول الشاعر:

وَإِنِّي مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانِبِ الذِي * بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ**(2)

على تقدير: **(فأنا ناظر)**، ويرى البصريون(3) أنه على إرادة الفاء ويصلح أن يكون عندهم على التقديم؛ أي: **(وإني ناظرٌ متى أُشرف)**.

أمَّا الأخفش فيرى(4) جواز حذفها في الاختيار؛ كقوله - تعالى -: **"إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ"**(5)؛ أي: فالوصية، فهو بهذا يُجِيز حذفها في الشعر، ولا تحمل عنده علَى الضرورة قياساً على إجازته حذفها في النثر.

وهذا يؤيد أن ما حُمل على الضرورة، قد يختلف بوجهه عند أصحاب المذهب الواحد.

ويرى المالقي أن حذف الفاء من الجواب(6) ضرورة في قول الشاعر عمرو عمرو بن خثارم البجلي:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ * انك إن تُصْرعْ أخوك تُصْرعُ**(7)

الشاهد: أراد (فتصرعُ) فحذف (الفاء) للضرورة فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع (الفاء).

---

1 - في "المقتضب" ج2/ 71.
2 - البيت من الطويل لذي الرمة في ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، دمشق، مطبعة طربين، طربين، 1392هـ، ج2/ 1014، وانظر: سيبويه ج3/ 68، وقد أورده لإرادة التقديم أو حذف الفاء، وانظر: "المقتضب" ج2/71، و"الخزانة": ج3/ 645.
3 - انظر: "المقتضب" ج2/ 72.
4 - "معاني القرآن" ج1/ 158، "مغني اللبيب" ج1/ 165
5 - سورة البقرة، الآية رقم (180).
6 - رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام أحمد عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405هـ - 1985م، ص 37.
7 - قائله: جرير بن عبد الله البجلي، بحره :الرجز، مواضعه: الهمع ج2/72، الكتاب ج3/67، لسان العرب (بجل)، الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ - 1996م، ج2 / 192. والبيت من شواهد سيبويه، ج1/438، الشاهد فيه (تُصرعُ) تم توضيحه أعلاه.

د- حذف اللام:

1- لام الطلب:

ذهب الجمهور(1) إلى أنَّ هذه اللام لا تُحذَف إلا في ضرورة الشعر كقوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا(2)**

والتقدير محمد "لتفد نفسك".

وقوله:

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي * وَلَكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ(3)**

وهذا الرأي أصحُّ الآراء الأربعة التي وردت(4) في حذف هذه اللام: أولها: جواز حذفها مطلقًا بعد لام الأمر في الشعر والنثر وهو رأي الكسائي(5)، وجعل منه قوله تعالى: ((قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰة))(6) أي: ليقيموا، وثانيها: أنَّ حذفها لا يجوز مطلقًا لا في شعرٍ ولا نثر، وهو رأي المبرد(7)، وثالثها: وهو الذي قدَّمناه في هذا المبحث، وهو رأي الجمهور الذي يقضي بجواز حذفها في ضرورة الشعر، وقد صحَّحه المتأخِّرون(8)، وجعلوا الجزم في الآية التي استشهد بها الكسائي على أنه جواب الأمر أو جواب شرط محذوف.

---

1 - انظر: "المقتضب" 2/ 132، والمقرب لابن عصفور، ج1، ص272، والكتاب ج1، ص408، و"الجنى"، ص 112.

2 - قائله: الأعشى، وقيل حسان، وقيل أبي طالب، وليس في ديوان واحدٍ منهم، ونسبه مؤلف ضرائر الألوسي إلى أبي طالب، ومن الناس من ينسبه إلى ابنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، بحره: الوافر، مواضعه: ضرائر الألوسي ص239، الانصاف ص 530، الخزانة ج2/629، 666، الهمع ج2/55، شرح التصريح ج2/194، الكتاب ج1/408، ضرائر ابن عصفور ص 149، سيبويه ج1/408، المقتضب ج 2/132، المقرب ج1/272، اللغة: معنى التبال: الوبال وسوء العاقب، الشاهد فيه: حذف اللام من (تفد).

3- البيت من الطويل لم يعرف قائله، انظر: "معاني القرآن"؛ للفراء 1/ 159، "شرح التسهيل"؛ لابن مالك ج4/ 59، الشاهد فيه : حذف اللام من (يكن).

4 - انظر: "الهمع" ج2/ 55، وانظر طرفًا منها في "الجنى"، ص 113

5 - انظر رأيه في: "المغني"، ص 225، "الهمع" ج2/ 55

6 - سورة إبراهيم، الآية رقم (31).

7 - "المقتضب" ج2/ 133، "الهمع" ج2/ 55، وقد بنى المبرد رأيه على أن عوامل الأفعال لا تُضمَر، فكيف فكيف بأضعفها وهي الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ويرى أن البيت (محمد تفد نفسك) غير معروف ويُلحِّن قائله

8 - ينظر: "الهمع" ج2/ 55

ورابعها: جواز حذفها في الاختيار بعد قولٍ ولو كان غير أمرٍ، ولا يجوز في غيره إلا ضرورةً، ومنه الشاهد المتقدم:

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي * وَلَكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ(1)**

الشاهد: يكنْ، والأصل "ليكنْ".

ومع أن بدر الدين بن مالك قد اختار(2) لزومها في النثر وجواز حذفها في الشعر، الاَّ أنه لم يجعل منه على سبيل الضرورة قول الشاعر:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِا جَارُهَا * تَأْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا(3)**

لإمكانه قول: **(إيذن)**، لكنه آثَر الجزم باللام المحذوفة، ومثله قول الشاعر:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي * لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى(4)**

فليس ذلك عنده بالضرورة؛ لإمكان الشاعر أن يقول: وليبكِ ما بكى، مع استقامة الوزن، في حين أنَّ هذا الشاهد من شواهد النُّحَاة على الحذف اضطرارًا، كما ذكر المبرد(5).

وقد نقل المراديُّ في "الجنى"(6) اضطراب موقف ابن مالك من حذف هذه اللام ما بين "التسهيل"، و"شرح الكافية".

ومن شواهد حذفها للضرورة عند النُّحَاة قول الشاعر:

1- تم تخريجه أعلاه.
2 - انظر: "شرح التسهيل" ج4/ 59؛ لأنه هو مَن شرحه.
3 - قائله: منظور بن مرثد الأسدي، بحره: الرجز، مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك ج59/4، المغني ص225، الجنى الداني ص114، الهمع ج56/2.
4 - قائله متمِّم بن نويرة، بحره الطويل، اللغة: البعوضة اسم موضع كان به حرب، فأخمشي: أقطعي، وحرُّ الوجه: مقدمه، والشاهد فيه: حذف اللام للضرورة ولو قدر الجزم بالعطف على فاخمشي بمعنى: لتخمشي لم يكن الحذف ضرورة، مواضعه: الكتاب، ج409/1، ابن منظور (ب ع ض)، الإنصاف ج532/2، ضرائر الألوسي، سيبويه ج3/ 9، المقتضب ج2/ 132، شرح التسهيل لابن مالك ج4/ 59، شرح المفصل لابن يعيش ج7/ 60، 62.
5 - في "المقتضب" ج2/ 132
6 - في "الجنى"، ص 113

فَمَنْ نَال الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ *** صَنِيعتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ(1)

التقدير: وليجهد.

وقول الشاعر:

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ *** فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِر(2)

والشاهد فيه (فيدنُ) والأصل (فليدنُ) فحذف (لام الأمر).

2- لام الجواب:

المقصود بالجواب هنا جواب القسم، ويُستشهَدُ لحذف اللام من **(لأفعلنَّ)** للضرورة بقول الشاعر:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ *** فَرِغٌ وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَر(3)

على تقدير: **(لأثأرنَّ)**.

وقد أفاضَتْ كتب النحو واللغة في الحديث عن هذا الشاهد.

هـ- حذف النون:

1- نون التوكيد:

(الأولى): نون التوكيد الخفيفة:

قد تُحذَف نون التوكيد الخفيفة للضرورة؛ لسكونها وسكون ما بعدها، كقول الشاعر:

ولاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ *** كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ(1)

---

1 - البيت من الوافر لأحيحة بن الجُلاَح من شواهد "الكتاب" ج3/ 9، ولم أعثر عليه في سواه، وقد استشهد به سيبويه على حذف لام الطلب في الشعر، أمَّا إذا خُرِّج على العطف على المجزوم قبله (فليصطنعه) فلا ضرورة فيه، الشاهد فيه: حذف اللامن من (يجهدْ).

2 - تم تخريجه، ص 29.

3 - قائله: عامر بن الطفيل في ديوانه، رواية أبي بكر بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى الثعلب، بيروت، 1399هـ - 1979م، ص 56، بحره: الكامل، مواضعه: في الديوان (لم يقصد)، "شرح التسهيل"؛ لابن مالك ج3/ 210، 211، و"المغني"، ص 645، وقد ورد البيت في "ديوانه" من قصيدة دالية وقافيته: (لم يقصد).

الشاهد: (تُهين) والأصل (تُهينن) فحذف نون التوكيد الخفيفة.

وهناك[2] مَن يرى أنَّ حذفها في البيت واجب للتخلُّص من التقاء الساكنين، وقد تُحذَف[3] للضرورة وإن لم يكن بعدها ساكن كقول الشاعر:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا * ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسَ[4]**

على تَوَهُّم الساكن، والحذف ظاهرٌ بأنه للضرورة لا كسابقه.

ومثل ذلك في حذفها للضرورة ما أنشده أبو بكر بن دريد:

إِنَّ ابْنَ أَحْوَصَ مَغْرُورٌ فَبَلِّغَهُ * فِي سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ العُلاَ قِصَرُ[5]**

على تقدير: فبلغنه.

والضرورة ظاهرة؛ إذْ حُذِفت النون ولم يلقها ساكن ومثله قوله:

يَا رَاكِبًا بَلِّغَ إِخْوَانَنَا * مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةَ أَوْ وَائِلِ[6]**

على تقدير (بلِّغن إخواننا، فحَذَفَه مع عدم الساكن ممَّا يسوِّغ الحمل على الضرورة.

---

1 - قائله: الأضبط بن قريع، بحره: المنسرح، الشاهد تم توضيحه أعلاه، مواضعه: خزانة الأدب ج450/11، شرح التصريح ج208/2، الإنصاف ج271/1، همع الهوامع ج1/ 134، ج2/ 79، لسان العرب (قنس، ركع، هون). ويُروَى البيت بـ(لا تعاد الفقير)، و(لا تحقرنَّ الفقير)، ولا شاهد فيه على الروايتين.

2 - ابن هشام في "المغني"، ص 642.

3 - انظر "شرح المفصل"؛ لابن يعيش ج9/ 44.

4 - البيت من المنسرح لطرفة بن العبد وليس في "ديوانه"، "الخصائص" ج1/ 126، "شرح المفصل"؛ لابن يعيش ج9/ 44، "الهمع" ج2/ 79، ومعنى: قونس الفرس: ما بين أذنيه.

5 - من البسيط قائله: أبو حيَّة النميري، "المحتسب" ج196/1، على إرادة (فبلِّغْهُ)، "خزانة الأدب" ج588/4، وقد نسب الإنشاد للفارسي، "شرح التسهيل"؛ لابن مالك ج123/1، وقد قدره ابن مالك (فبلغْهُ) على حذف الواو والأصل عنده (فبلغوه) وهذا في غير ما نحن فيه.

6 - البيت من السريع، انظر ديوان أمريء القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، مصر، دار المعارف، 1964م، "خزانة الأدب"ج4/ 588، هامش "شرح المفصل"؛ لابن يعيش ج9/ 45.

(الثانية): نون التوكيد الثقيلة:

جعَل ابن هشام(1) من حذفها ضرورةً قول الشاعر:

فَلاَ وَأَبِي لَنَأْتِيهَا جَمِيعًا * وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ(2)**

وقول الآخر:

تَألّى ابْنُ أَوْسٍ حِلْفَةً لِيَرُدَّنِي * عَلَى نِسْوَةٍ عُطْلٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ(3)**

ولم يجعله الفارسي(4) والكوفيون من الضرورة لجوازه في الاختيار.

2- نون الوقاية:

تُحذَف نون الوقاية للضرورة في سبعة ألفاظ هي: **(فعل التعجب)**، و**(ليس)** و**(ليت)** و**(قد)** و**(قط)**، و**(مِنْ)** و**(عن)**(5)، فنتناول بعضها:

ومن شواهد حذف نون الوقاية من (قد) للضرورة قول الشاعر:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي(6)

حيث حذفت نون الوقاية في البيت من **(قد)** الثانية.

وقول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ * إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي(7)**

---

1 - "مغني اللبيب" ج2/ 172.
2 - البيت من الوافر في ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري، جمعه وحققه حسن محمد باجودة، طبعة القاهرة، 1972م، ص 103، "شرح التسهيل"؛ لابن مالك ج3/ 209، "المغني" ج2/ 172، الشاهد فيه: حذف النون من (لنأتيها).
3 - البيت من الطويل قائله: زيد الفوارس (الحصين بن ضرار الضبي) انظر: "المقرب"؛ لابن عصفور ج1/206، و"شرح التسهيل"؛ لابن مالك ج3/ 209، و"خزانة الأدب" ج4/ 218، "همع الهوامع" ج2/42، الشاهد فيه: حذف النون من (ليردّني).
4 - انظر: كتاب "الشعر"؛ لأبي علي ج1/ 54، 55، "الهمع" ج2/ 42.
5 - "الهمع" ج1/ 64، "شرح التصريح" ج1/ 110.
6 - بحره: الرجز، تم تخريجه ص 10.
7 - قائله رؤبة بن العجاج، بحره الرجز، اللغة: العديد: بمعنى العدد، الطيس: الكثير من كل شيء كالرمل والماء وغيرهما، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص 175، ولسان العرب ج1/211، وهمع الهوامع ج1/64، وخزانة الأدب ج5/324 .

الشاهد فيه حذف نون الوقاية من (ليسي) للضرورة.

ومن حذف نون الوقاية من (عن ومن) قول الشاعر:

أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنْي * لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسٌ منْي**(1)

والشاهد فيه (عنْي ومنْي) بالتخفيف والأصل (عَنِّي ومِنِّي).

ومثال حذف نون الوقاية من (ليتني) فيقولون (ليتي) قول الشاعر زيد الخيل:

كَمُنْيَةَ جَابرٍ إذ قال ليْتي* أصادفُهُ،وأُفْقِد جُلَّ مَالِي**(2)

والشاهد فيه قوله : (ليتي) فحذفت النون اضطراراً.

3- نونا التثنية والجمع:

ومن شواهد حذفهما للضرورة قول الشاعر:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ * وَإمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَر**(3)

الشاهد فيه: حذف النون من (خطتا) ويريد (خطتان).

ومن حذف نون المثنى للضرورة أيضاً قول الشاعر:

---

1 - البيت لم ينسب لقائل، بحره المديد، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: شرح ابن عقيل ج114/1، شرح المفصل ج125/3، همع الهوامع ج64/1، خزانة الأدب ج380/5، ضرائر ابن عصفور، ص113.

2 - قائله : زيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن منهب، بحره: الوافر، الشاهد فيه: (ليتي) تم توضيحه أعلاه، مواضعه: خزانة الأدب ج375/5، الكتاب ج370/2، الهمع ج64/1، والبيت من شواهد سيبويه، ج370/2.

3 - البيت من الطويل، ديوان تأبط شراً وأخباره (ثابت بن جابر بن سفيان)، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1404هـ - 1984م. ص 89. انظر: "الخصائص" 2/ 405، و"خزانة الأدب" 3/ 356، "مغني اللبيب"، ص 643، "شرح التصريح" 2/ 58، "الهمع" 1/ 49، 2/ 52، والشاهد فيه: حذف نون المثنى (خطتان) للضرورة الشعرية أو للإضافة عند بعضهم. وانظر ضرائر ابن عصفور ص107.

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا(1)

هكذا رواه الكوفيون برواية نصب "الحيات" والشاهد فيه: حذف النون من (القدما) والتقدير (القدمان).

ومن حذف نون المثنى ضرورة قوله:

أَقُولُ لِصَاحِبِي لَمَّا بَدَا لِي *** مَعَالِمُ مِنْهُمَا وَهُمَا نَجِيبَ(2)

على إرادة **(نجيبان)**.

ومن حذف نون الجمع للضرورة كقوله:

لَوْ كُنْتُمُ مُنْجِدِي حِينَ اسْتَعَنْتُكُمُ *** لَمْ تُعْدَمُوا سَاعِدًا مِنِّي وَلاَ عَضُدَا(3)

على إرادة **(مُنْجِدِينَ)**، ولكنه حذف نون الجمع للضرورة.

وأمَّا قوله:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَال *** لاَ يَزَالونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ(4)

فقد اختُلِف فيه: فعلى رواية **(ضاربين)** لا شاهد فيه، وأمَّا على رواية **(ضاربي للقباب)** فيحتمل حذف نون الجمع للضرورة، وأمَّا رواية **(ضاربي القباب)** فالوزن لا يستقيم معها.

---

1 - يُنسَب لعبد بني عبس وأبو حيان الفقعسي والدبيري، والعجاج، ومساور العبسي وبعده: "الأفعوان والشجعمان"، بحره الرجز، ينظر: سيبويه 1/ 187، وقد أورده لغير الضرورة بحذف النون، وانظر: "الخصائص" 2/ 430، "شرح التسهيل" 2/ 157، ضرائر ابن عصفور، ص107.

2- لم يُعرَف قائله، بحره: الوافر، والشاهد فيه: حذف نون المثنى للضرورة الشعرية، مواضعه: المنصف الخصائص ولم أعثر على البيت وهو من شواهد السيوطي في "الهمع" 1/ 49.

3 - البيت من البسيط لم يُعرَف قائله والشاهد فيه أوضَحْتُه في المتن، ينظر: "الدرر اللوامع" 1/ 24، "همع الهوامع" 1/ 50.

4 - قائله: أبو النجم العجلي، من الرجز، اللغة: الحي القبيلة، العرندس: الشديد، الطلال: الحالة الحسنة، مواضعه: ضرائر الألوسي ص168. لم يُنسَب لقائلٍ، ينظر: "مغني اللبيب"، ص 643، "الهمع" 1/ 47، "التصريح" 1/ 77.

4- واو العطف:

جعل ابن هشام حذف الواو العاطفة من باب الضرورة، حيث قال(1): "بابه الشعر"، مستشهدًا بقول الشاعر:

إِنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ * بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا**(2)

على تقدير: "ومنزله برمل يبرين".

وممَّا حُذِفت فيه الواو العاطفة في الشعر قول الشاعر:

لَمَّا رَأَيْتُ نَبَطًا أَنْصَارَا(3)

شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِيَ الإِزَارَا

كُنْتُ لَهُمْ مِنَ النَّصَارَى جَارَا(4)

على تقدير: **(وكنت)**.

2- الحروف الثنائية:

أ- (أن) الناصبة:

يرى جمهور البصريين(5) أنها تُحذَف من خبر "عسى" في ضرورة الشعر، ويستشهدون لذلك بقول الشاعر:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ * يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ**(6)

---

1 - في "المغني" ص 635.
2 - البيت من البسيط، انظر ديوان الخطيئة بشرح السكري، مطبعة التقدم، 1323هـ، ص 5، و"المغني" ص635، و(يبرين) موضع بالشام.
3 - لم يعرف قائله، بحره: مشطور الرجز، مواضعه: "المقتضب" ج2/ 71.
4 - أبيات من مشطور الرجز للعجاج، والشاهد فيه حذف الواو العاطفة ضرورة على رواية الواو؛ أي: (وكنت لهم)، ينظر: "معاني القرآن"؛ للفراء 1/ 44، ولم أعثر عليها في "ديوان العجاج".
5 - انظر: "الجنى الداني"، ص 462.
6 - البيت من الوافر قائله: هُدْبَةُ بن الخشرم العذري، حُذِفت فيه (أنْ) من خبر (عسى) للضرورة، انظر: سيبويه 3/ 159، "المقتضب" 3/ 70، "المقرَّب"؛ لابن عصفور 1/ 98، "الهمع" 1/ 130، "شرح التصريح" ج1/206.

وظاهر كلام سيبويه أنَّ ذلك لا يختصُّ بالشعر بدليل قوله: "واعلم أنَّ من العرب مَن يقول: عسى يفعل(1).

ولم يعقِّب على ذلك بشيء، ولم يصرِّح بحذفها للضرورة عندما استشهد بالبيت السابق.

ومن شواهد سيبويه على حذف (أنْ) من خبر "عسى" قول الشاعر:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ *** عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيم(2)

على تقدير: (أن يغترَّ).

وجعل(3) ابن عصفور ممَّا بابه الشعر حذف (أنْ) من خبر (أوشك) في قول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ *** فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا(4)

على إرادة: (أن يوافقها)، وهو من شواهد سيبويه، ولكنه لا يخصُّه بالشعر؛ بدليل قوله: "وقد يجوز: يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء"(5).

ب - (في) الجارة:

من حذف (في) للضرورة قول الشاعر:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ *** فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(6)

---

1 - "الكتاب" 3/ 158.
2 - البيت من الوافر نسَبَه السيرافي للمرَّار بن سعيد الأسدي، وهو مجهول القائل في كثيرٍ من مراجع البيت، ينظر: سيبويه 3/ 159، "المحتسب"؛ لابن جني 1/ 119، "شرح أبيات سيبويه"؛ للسيرافي 2/ 63.
3 - ينظر: "المقرب" 1/ 98.
4 - البيت من المنسرح قائله أمية بن أبي الصلت، طبعة بيروت، 1353هـ، ص42، ينظر: سيبويه 3/ 161، ابن يعيش 7/ 126، العيني 2/ 187، "التصريح على التوضيح" 1/ 207، 208، "الهمع" 1/ 129.
5 - ينظر: "الكتاب" 3/ 160.
6 - البيت من الكامل قائله ساعدة بن جؤيَّة، ينظر: سيبويه 1/ 36، 214، "الخصائص" 3/ 319، "الخزانة" "الخزانة" 1/ 474، "التصريح" 1/ 312.

بنصب (**الطريق**) بعد حذف الجر في من إجراء اللازم مجرى المتعدِّي، ومن حذفها وبقاء عملها قول الشاعر:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ ال قَيْسَ الفْتُهُ * حَتَّى تَبَذَّخَ وَارْتَقَى الأَعْلاَمِ**(1)

على تقدير: (**في الأعلام**) (2)

ج - (لا) العاملة عمل ليس:

قد تُهمَلُ (**لا**) النافية للجنس لعلَّة من العلل التالية:

- الفصل عن اسمها.
- كون مدخولها معرفة.
- إذا وليها مفردٌ منفيٌّ بها خبرًا أو نعتًا أو حالاً.

وعندئذٍ يجب تكرارها عند جمهور النُّحَاة، وقد تُحذَف المفصولة والتي مدخولها معرفة للضرورة عند جمهور النُّحَاة في قول الشاعر:

بَكَتْ أَسَفًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ * رَكَائِبُهَا أَنْ لاَ الْيْنَا رُجُوعُهَا**(3)

وقد أجاز المبرد وابن كيسان(4) عدم تكرارها مع الفصل وكون مدخولها نكرةً كما في البيتين، وعليه قولهم: (**لا نولُك أن تفعل**) وقد بيَّن ابن مالك(5) أن لا حجة لهما فيه.

ومن شواهد حذف (**لا**) الثانية للضرورة قول الشاعر:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا * حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ**(6)

---

1 - لم يعرف قائله، بحره: الكامل، مواضعه: الهمع ج36/2.
2 - الهمع ج36/2.
3 - قائله: الأحوص، بحره: الطويل، مواضعه: الهمع ج1/ 147-148، وهو مذهب سيبويه، الكتاب ج1/ 355، الهمع ج148/1.
4 - "المقتضب" 4/ 360، 361، "شرح التسهيل"؛ لابن مالك 2/ 66، "الهمع" 1/ 148.
5 - "شرح التسهيل" 2/ 66.
6 - البيت من الطويل ينسب إلى رجل من بني سلول، وإلى الضحَّاك بن هنَّام، وإلى جنف بن مالك، سيبويه 2/ 305، "المقتضب" 4/ 360، "الخزانة" 2/ 89، "الهمع" 1/ 148.

الشاهد: لا نفع وموتك فاجع "ولا موتك".

ومن حذف (**لا**) المكرَّرة للضرورة قول الشاعر:

تَرَكْتُ العِدَا لاَ مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ * وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ وَالمَكْر** (1)

3 - الحروف الثلاثية:

أ - حذف (إلى) الجارَّة:

قد تُحذَف (**إلى**) ويبقى عملها وهو الجرُّ، ولكن ذلك لا يقع في السَّعَة، وما ورد من ذلك في الشعر فمحمولٌ على الضرورة كقول الشاعر:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ**(2)

ولعل الضرورة سببها الحذف لإبقاء الجرِّ لإمكان الرفع دون أن يخلَّ ذلك بوزن البيت.

الشاهد "كُليبٍ) والأصل "إلى كُليبٍ).

ومن ذلك قول الشاعر:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ ال قَيْسَ الفْتُهُ * حَتَّى تَبَذَّخَ وَارْتَقَى الأَعْلاَمِ**(3)

في تقدير(4) من قدَّره "إلى الأعلام".

---

1 - البيت من الطويل لم يُنسَب لقائل، "همع الهوامع" 1/ 148، 245، "الدرر اللوامع" 1/ 129، 202، وهو برواية: (قهرت) مكان (تركت) في "الجنى الداني"، ص299.

2 - البيت من الطويل، ديوان الفرزدق، ص 520، وينظر في ذلك: "الخزانة"ج 3/ 669، ج4/ 208، العيني ج2/ 542، ج3/ 354، "التصريح بمضمون التوضيح" ج1/ 312، "الهمع" ج2/ 36، الأشموني مع الصبان ج2/ 90، 233.

3 - لم ينسب لقائل، بحره: الطويل، مواضعه: الهمع ج30/2، 36.

4 - "شرح التسهيل"؛ لابن مالك ج2/ 151، الأشموني مع الصبان ج2/ 234.

ب - (رُبَّ) الجارَّة:

تحذف **(رُبَّ)** الجارة ويبقى عملها، وذلك محمولٌ على الضرورة في الشعر، ولا يقع ذلك في السَّعَة، هذا ما صرَّح(1) به الرضيُّ؛ حيث اشترط لحذفها مع بقاء عملها شرطين:

أولهما: أن يكون حذفها في الشعر خاصة.

الثاني: أن يكون حذفها بعد الفاء أو الواو أو **(بل)**، وجعل حذفها من دونهن شاذًّا حتى في الشعر، فهو يرى شذوذ حذفها في قول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ(2)**

أمَّا حذفها بعد الفاء للضرورة على ما يراه الرضيُّ ففي قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * فَالهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(3)**

وأمَّا حذفها جارَّة بعد **(الواو)** فمذهب غير المبرد والكوفيين(4)؛ لأنهم يرون أن الجرَّ بالواو نفسها وهي عندهم عاطفة، وحينما حُذِفت **(ربَّ)** أخذت معناها وقامت مقامها في عمل الجر، ومن شواهد حذفها بعد الواو قول الشاعر:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٌ أَعْمَاؤُهُ * كأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ(5)**

وشواهد حذف **(رب)** بعد الواو كثيرة في الشعر العربي.

---

1 - "شرح الكافية" ج2/ 333، وينظر: "الهمع" ج2/ 37.
2 - البيت من بحر المنسرح، ديوان جميل بن معمر "شعر الحب العذري" تحقيق حسين نصار، طبعة بيروت، (د.ت)، ص48.
3 - البيت من الطويل لامرئ القيس، ويروى (فعيل) مكان (محول)، و(بكرًا) مكان (حبلى)، "المغني"، ص136، 161، "التصريح" ج2/ 22، "الهمع" ج2/ 36.
4 - "المقتضب" ج2/ 347، 348، "شرح الكافية"؛ للرضي ج2/ 333، وقد أورد الأنباريُّ في "الإنصاف" ص 376 - 378 الخلاف في ذلك بين الكوفيين والمبرد وبين البصريين، وأورد حجج كل فريقٍ، ثم ردَّ على حجج الكوفيين والمبرد من البصريين
5 - قائله: رؤبة بن العجاج، بحره الرجز، الشاهد (بلدٍ) حذف حرف الجر (رب) مواضعه: ديوانه ص 3، الإنصاف ج529/2، ابن يعيش ج2/ 118.

وأمَّا حذف (رُبَّ) بعد (بل) فكقول الشاعر:

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ(1)

فقد حذف (ربَّ) بعد (بل) وأبقى عملها وهو الجر.

ج - حذف (على) الجارَّة:

من حذف (على) للضرورة قول الشاعر:

آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ اليَوْمَ أَطْعَمُهُ ***وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ(2)

تقديره: (**على حبٍّ**) فحذفت على فانتصب (**حبّ**).

ثانياً- زيادة الحروف للضرورة:

ومثلما حذف الشعراء مضطرين زادوا كذلك مضطرين، نذكر من ذلك أمثلة على سبيل المثال لا الحصر:

إثبات الزيادة اللاحقة لـ (من):

قال شمير بن الحارث الضبي:

أتوا ناري فقلتُ مَنُّونَ أنتم * فقالوا الجن قلتُ عِموا ظلاماً(3)**

والشاهد في قوله: (منون) حيث جمعه في الوصل ضرورة، وإنما يجمع في الوقف وهو جمع، (مَنْ). وهذه اللغة من الندرة بحيث لا يقاس عليها(4).

---

1 - البيت من مشطور الرجز، قائله سؤر الذنب، والتيهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها، وجوز التيهاء: وسطها، و(الجحفة) الترس من الجلد، "الخصائص" ج1/ 304، "المحتسب" ج2/ 92، ابن يعيش ج118/2، ج4/ 67، ج8/ 105، ج9/ 80، 81.

2 - البيت من البسيط، قائله المتلمِّس في ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، طبع الشركة المصرية للطباعة، 1970م، ص5، سيبويه ج1/ 38، "أمالي ابن الشجري" ج2/ 134، "التصريح" ج1/ 312.

3 - قائله سير بن الحارث الضبي وهو من الوافر من شواهد كتاب سيبويه ج411/2.

4 - المقرب ج300/1.

إشباع الحركة:

قال سيبويه: "وربما مدوا مثل مساجد ومنابر، شبَّهوه بما جمعُ على غير واحده في الكلام"(1).

قال الفرزدق:

تنفي يداها الحصي في كل هاجرةٍ * نفي الدنانير تنقاد الصياريف(2)**

والشاهد فيه (الصياريف) فزاد الياء في الصياريف.

تضعيف ما لا يضعف:

قال سيبويه: (وأما التضعيف فقولك: هذا خالِدْ، وهو يجعلْ، وهذا فَرَجْ حدثنا بذلك الخليل عن العرب، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي (سَبْسَبَا) يريد: (السَبْسَبَ) و(عَيْهلٌ) يريد: (العيهل)؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام وأجروا الألف مجراهما؛ لأنها شريكتهما في القوافي، ويمد بها في غير موضع التنوين، ويلحقونها في غير التنوين، فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام وجعلوا سَبْسَبْ كأنه مما لا تلحقه الألف من النصب إذا وقفت)(3).

وذلك نحو قوله:

ببازلٍ وَجَناءَ أو عيهلِّ * كأن مَهْواها على الكَلْكَلِّ(4)**

حيث شدده في الوصل ضرورة.

---

1 - كتاب سيبويه 288.
2 - تم تخريجه ص 68.
3 - الكتاب ج4/169-170.
4 - قائله: منظور بن مرثد الفقعسي الأسدي، بحره: الرجز، الشاهد فيه: عيهل، الكلكل،يريد عيهل والكلكل: فشدد، مواضعه: الكتاب ج4/170، الانصاف ص457، ضرائر ابن عصفور ص51.

تنوين الاسم المبني للنداء:

وذلك نحو قول الأحوص:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها * وليس عليك يا مطرُ السلامُ(1)**

والشاهد فيه (مطرٌ) فقد نون للضرورة.

فك الإدغام:

ومن ذلك قول قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جربت من خُلقي * إني أجودُ لأقوام وإن ضننوا(2)**

والشاهد فيه قوله: (ضننوا) أراد حننوا فأظهر التضعيف ضرورة.

زيادة "إن" المكسورة الهمزة في قول الشاعر:

ورجَّ الفتى للخير ما إن رأيته * على السن خيراً لا يزال يزيد(3)**

زيادة الباء ومن ذلك قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لا فوت لبون بني زياد(4)**

الشاهد فيه: زاد الباء في فاعل (يأتي) ألا ترى أن المعنى: أم يأتيك ما لاقت لبون بني زياد(5).

ومنها زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه تقوية للعمل نحو قول ميادة:

---

1 - قائله: الأحوص عبد الله بن محمد بن عبد الله توفى سنة 105هـ، بحره: الوافر، مواضعه: الأعلام ج116/4، وانظر الخزانة ج294/1 من شواهد كتاب سيبويه 202/2 وضرائر ابن عصفور، ص26.
2 - تم تخريجه ص 20.
3 - قائله: المعلوط بن بدل، بحره: الطويل، مواضعه: الكتاب ج306/2، الخصائص ج110/1، ضرائر ابن عصفور، ص 61، المقرب ج97/1، خزانة الأدب ج598/3، الهمع ج125/1.
4 - البيت تم تخريجه سابقاً ص 25.
5 - انظر: ضرائر ابن عصفور، ص63.

وملكت ما بين العراقِ ويثربٍ * مُمْلَكاً أجارَ لمُسْلِمٍ ومعاهدٍ(1)**

يريد: أجار مسلماً ومعاهداً، فزاد اللام.

ومنها زيادة (ما) بعد كاف الجر: نحو قول الأعشى:

كما راشدٍ تجدين إمرءا * تفكر ثم أرعوى أو يَدِمْ(2)**

الشاهد فيه: (كما راشدٍ) يريد كراشدٍ.

ومنها زيادة الفاء:

يموت أناس أو يشيب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر(3)**

يريد: والصغير يكبر، فزاد الفاء.

ومن شواهد زيادة اللام قول الشاعر:

أمُ الحليس لعجوز شهريه * ترضى من اللحم بعظم الرقبة(4)**

الشاهد فيه أن اللام في (العجوز) زائدة وزيادتها في الخبر شاذة لا يقاس عليها(5). والأصل (لهي عجوز).

---

1 - قائله: ابن ميادة، بحره الكامل، مواضعه: ضرائر ابن عصفور ص67، والهمع ج2/11.
2 - البيت في ديوان الأعشى، ص35.
3 - لم ينسب لقائل، بحره: الطويل، مواضعه: ضرائر ابن عصفور، ص73، خزانة الأدب ج588/3.
4 - قائله: رؤبة، بحره: الرجز، اللغة: شهربة: كبيرة، مواضعه: خزانة الأدب ج349/15، لسان العرب ج510/1 (شهرب)، همع الهوامع ج140/1.
5 - انظر شرح ابن عقيل: 366/1.

الفصل الرابع

مصادر الاحتجاج وأثرها في إبرام الحكم النحوي

المبحث الأول : بناء القاعدة النحوية على أشعار العرب وإغفال جانب القرآن والحديث

المبحث الثاني : كيف يجتمع الشاهد النحوي والضرورة الشعرية؟

المبحث الثالث : استخدام روايات القرآن المتواترة ولغات العرب الشهيرة

المبحث الرابع : تعزيز الشاهد النحوي بالقرآن

المبحث الأول

بناء القاعدة النحوية على أشعار العرب

وإغفال جانب القرآن والحديث

القرآن الكريم هو النص العربي الصحيح، المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق والكيفية التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولا يوجد على مر العصور، وتعاقب الدهور أمة أولت نصاً من العناية والدراية والحفظ وما أولاه المسلمون من العناية بالقرآن العظيم.

يقول سعيد الأفغاني(1): " وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة. أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك، إذ إنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تَحَرَّوا ضبطها، جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله".

"لقد ثبت لدينا فيما مضى،أن النحويين وضعوا قواعدهم على استقراء ناقص للغة العرب، ثم ثبتوا هذه القواعد بمقاييس عقلية منطقية، بغية اطّرادها في الكلام؛ ولذا كثر في قواعدهم التأويل والتعليل. فإذا ما جاءت قراءة صحيحة، تخالف قاعدتهم القياسية، ردَّوها وتأوّلوها. والمنهج السليم يقتضي منهم إذا ما خالفت قاعدتَهم التي استنبطوها نتيجة استقراء ناقص قراءةٌ صحيحة، أن يغيروا قاعدتهم بما يتلاءم والقراءة الصحيحة الثابتة، لا أن يتأوّلوا القراءة لتوافق قاعدتهم، ويصور سعيد الأفغاني حال أولئك النحاة وموقفهم من بعض القراءات الصحيحة بقوله(2): "حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند، تخالف قاعدتهم القياسية، طعن فيها، وإن كان قارئها

1- سعيد الأفغاني، في أصول النحو 28، بيروت المكتب الإسلامي 1407هـ - 1987م.
2- الأفغاني، في أصول النحو، 31.

أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم. فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها"

وقد سبقه إلى ذلك الفخر الرازي ؛ فوصف اضطراب النحاة وتناقضاتهم في الاحتجاج ببعض القراءات، فقال(1): " إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به. وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى".

أما ابن حزم فإنه ينتقد صنيع فريق من النحاة في تحكيم قواعدهم المستنبطة على بعض القراءات، بحيث جعلوا تلك القواعد دستوراً ثابتاً لا يمس، فينصرفون إلى تأويل الآية وصرفها عن وجهها، لتظل قاعدتهم مطردة بزعمهم، فاسمعه يقول، كما نقل عنه الأفغاني(2) : "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها".

ويقول في موضع أخر متعجباً أشد العجب من صنيع بعض النحاة(3): "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير أو لجرير،أو الحطيئة أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي أو سُلمي أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه".

1- الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي، الطبعة الأولى، ج193/3.
2- انظر الأفغاني، في أصول النحو 32.
3- ابن حزم، علي بن محمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصير وعبد الرحمن عميرة (جدة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1402هـ،1982م) 231/3.

وقد أخطأوا في قياس آيات القرآن الكريم على قواعد النحو أيما خطأ؛ لأن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى، وأنه أصل اللغة، ومنه تستنبط قواعدها، وفي ضوء آياته تضبط اللغة وتصحح هيئاتها.

ولتؤكد الباحثة هذه الحقيقة تأتي إلى بعض تلك القراءات التي أدّعَوْا إنها خالفت قواعد العربية، لتبين أنها لم تخالفها بل لها في وجوه العربية ما يؤيدها، ليتقرر من خلال ذلك أن هذه الدعوى يثني على قصور قائليها وعدم درايتهم بكل أوجه العربية. ومما أورده في هذا المقام ما يلي:

النموذج الأول:

قال تعالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ"(1).

اختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله: (وَٱلْأَرْحَام) فقرأ حمزة وحده: (وَالْارحامِ) خفضاً. وقرأ الباقون: (وَٱلْأَرْحَام) نصباً.

أنكر هذه القراءة وحرّم القراءة بها المبرد، حيث قال: (لو صليت خلف إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت)(2).

وضعّفها الزمخشري بقوله: (والجر على عطف الظاهر على المضمير ليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز. ووجب تكرار العامل، كقولك: مررت به وبزيد)(3).

1 - سورة النساء، الآية (1).
2 - الكامل في اللغة والأدب ج749/2.
3 - الكشاف ج493/1.

وخطأها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه، قال: (فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر. وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((**لا تحلفوا، بآبائكم**) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا)(1).

وضعفها نصر بن علي بن محمد الفارسي النحوي، حيث قال: (والأرحام بالخفض، قرأها حمزة وحده، وهو ضعيف؛ لأنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا يضعف من جهة القياس والاستعمال جميعاً)(2).

الرد:

هذه القراءة مسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم - قال بصحتها جمع من النحويين واللغويين، منهم: ابن جني، وابن يعيش، وأبوحيان الأندلسي، وأبن زنجلة، وغيرهم.

يقول ابن جني: ((ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، ... لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل أمرر به، ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما))(3).

وقال ابن يعيش: (إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض ثم قال: ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض: **أحدهما:** أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون (بالأرحام) ويعظمونها – وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون

1 - معاني القرآن وإعرابه ج6/2.
2 - الموضح في وجوه القراءات وعللها ج402/1.
3 - الخصائص ج285/1.

قوله: "إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا"(1)، جواب القسم، **والوجه الثاني:** أن يكون قد اعتقدوا أن قبله باء ثانية، حتى كأنه قالو بالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها(2).

وأما أبو حيان فلا يكتفي بالرد على من ضعّف هذه القراءة، بل يرد عليهم عامه، وعلى بن عطية خاصة فيقول: ((وما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح. بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز))(3). وأضاف أبوحيان: ((وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة إلى آخر كلامه))، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة، الذين تلقوا القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة، عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب رضي الله عنهم، عمد إلى ردها هو بشيء خطر له في ذهنه؛ وهذه الجسارة لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم. وحمزة رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر بن محمد الصادق. ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحاً وربما ثقة في الحديث))(4). وبعد هذا البيان لابد لي من كلمة أقولها: تمسك معظم النحويين بالقاعدة المعروفة لدى البصريين، التي لا تجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ولو أمعنا النظر في القرآن الكريم لرأينا شواهد كثيرة، ورد فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض. ولا أدري لم أهملها النحاة! مع أنهم احتجوا بأبيات شعر سمعت عن بعض العرب، وبنصوص من كلام العرب الفصحاء، ومنها قول الشاعر:

---

1 - سورة النساء، الآية رقم (1)
2 - شرح المفصل ج78/3.
3 - البحر المحيط ج144/2 وما بعدها.
4 - البحر المحيط ج156/3.

فاليومُ قَد بِتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمنا *** فَأذْهَبْ ومَا بِكَ مِنْ الأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

الشاهد فيه: عطف "الأيام" على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض.

النموذج الثاني:

قال تعالى: "وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ"(1) بجعل (زُين) ماضياً للمجهول، ورفع (قتلُ) على أنه نائب فاعل ونصب (أولادهم) على المفعول به وجر (شركائهم) بالإضافة إلى (قتلُ) وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، وهذه قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة.

وقد عارض بعض النحاة هذه القراءة بحجة أنه قد فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في غير الشعر، فإن ذلك وإن كان سمجاً في الشعر أيضاً إلا أنه يتسامح فيه للضرورة الشعرية.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر(2). أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا(3): إنما قلنا ذلك؛ لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، قال الشاعر:

فزججتها بمزجةٍ *** زج القلوص أبي مزادة(4)

والتقدير زجّ أبي مزادة القلوص(5)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول بظرف ولا حرف خفض.

1 - سورة الأنعام، الآية رقم (137).
2 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (60)، ج327/2.
3 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (60)، ج327/2.
4 - البيت من الكامل، المقرب، لابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار، ج54/1، ط1، 1392-1971، الإنصاف، ج337/2، ابن جني، الخصائص ج351/.
5 - الإنصاف، ج428/2.

وقال آخر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ لَهْجَتَهَا * كأنّ قَفْراً رُسُومَها قَلَمَا**[1]

والتقدير بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذي هو بعد والمضاف إليه الذي هو بهجتها (بالفعل الذي هو/ خط).

وقد حكى الكسائي عن العرب: "هذا كلام والله زيد" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "والله"، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى[2].

وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة "وكذلك زين ..... إلخ" بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه: (قتل شُركائهم أولادهم) ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى[3].

أما البصريون فأحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحدٍ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة:

كمّا رأتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ * لله دَرُّ الْيَوْم مَنْ لامَهَا**[4]

الشاهد فيه: (در اليوم من لامها) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأن التقدير لله دَرُّ من لامها اليوم.

---

1 - قائله ابن منظور، اللغة: لم يعزه وهذا البيت مضطرب التركيب يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وذهاب المعالم، واصل نظام هذا البيت، فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها، ففصل بين أصبح وخبرها، وبين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل ومفعوله، وبين كأن واسمها، وقد خبر كأن عليها وعلى اسمها. موضع الشاهد (بعد خط لهجتها) تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الإنصاف ج431/2 المسألة (60)، ص 431، وذكره ابن منظور في مادة (خ ط ط).

2 - الإنصاف،ج2/ المسألة (60)، ص 431.

3 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (60)، ص 431.

4 - قائله: عمرو بن قميئة صاحب امرئ القيس في رحلته إلى بلاد الروم، بحره: السريع اللغة: ساتيدما: جبل عند ميافارقين، واستعيرت: بكت من وحشة الغربة، لله در فلان: إذا دعوا له أو تعجبوا من بلوغه الغاية، مواضعه: الكتاب ج91/1، شواهد سيبويه ج91/1، الإنصاف ج432/2، المسألة (60) ص 432، خزانة الأدب ج247/2، موضع الشاهد (در اليوم من لامها) تم توضيحه أعلاه.

قال صاحب الإنصاف أما الجواب على كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به[1].

وأما ما حكاه الكسائي من قولهم (هذا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ) فتقول: إنما جاء ذلك في اليمين؛ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمن حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو (لغواً) لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها[2].

وإما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر؛ والقرآن ليس فيه ضرورة[3].

والبصريون يذهبون إلى أنّ هذه القراءة ووهْم القارئ؛ إذ لوكانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الاجماع على خلافه دليل على وهْي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو، فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم[4].

ومن المفسرين الذين ردوا هذه القراءة الزمخشري حيث قال في الكشاف متابعاً النحاة: وأما قراءة عامر (قتلُ أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً فكيف به في الكلام المنثور؟ وكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته والذي حمله - أي ابن عامر - على ذلك أن يرى في بعض

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (60)، ج435/2.
2 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (60)، ج435/2.
3 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (60)، ج435/2.
4 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (60)، ج436/2.

المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء، لكان الأولاد شركاءهم في أموالهم ولوجد في ذلك مندوحة عن هذا الانكباب(1).

وأياً ما كان السبب، فالحق أحبّ إلينا من كل حبيب، فقراءة ابن عامر قراءة متواترة وكان الأولى الزمخشري ومن رَدَّ هذه القراءة، أن يصححوا القاعدة النحوية لتمضي مع القراءة، لا أن يردُّوا قرآناً متوتراً لمخالفته قاعدة نحوية.

وإذا نظرنا للقياس النحوي نرى أن القراءة ماضية مع القواعد النحوية، فلقد قال الكوفيون يجوز الفصل بين المتضايفيين في النثر والشعر؛ لأنَّهم يبنون الأصول - على ما يوثق به عندهم من الكلام العربي، فكيف لا يبنوها على ما تواتر عندهم سنده، وصحت قراءته عن الرسول(2)(ﷺ) ومما يعزز عندهم هذه القراءة في الفصل بين المتضايفيين بالمفعول به قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمَزَجةٍ * زَجَّ القَلُوْص أبي مَزَادَة(3)؟؟**

على أن التقدير: زج أبي مزادة القلوص، فإذا استشهد بهذا في الشعر للضرورة، فمن باب أولى أن تستشهد بكلام الله تعالى. وقد نسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين إجازة الفصل بينهما بغير الظرف، وحرف الخفض للضرورة(4).

أما الفراء يسير في فلك البصريين؛ ولذلك أجاز الفصل بينهما بالجار والمجرور والظرف في الضرورة الشعرية، أما الفصل بغيرهما كالمفعول به فقد أنكره: وليس قول من قال:

1 - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، ج53/2، دار الفكر للطباعة والنشر،الطبعة الأولى 1403هـ 1983م.
2 - الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، الدكتور/ عبد الفتاح الحموز أستاذ النحو والصرف في جامعة مؤتة، النشر عمان - الأردن، دار عمار ص25.
3 - البيت تم تخريجه ص 103، وانظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ج5، ص165،تحقيق الدكتور / أحمد الخراط - دمشق، دار القلم،الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
4 - الإنصاف، أبو البركات الأنبا ري، ج427/2-436.

(مُخلِفَ وَعدَه رسلِه) ولا (زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) بشيء. ونحويو أهل المدينة ينشدونه:

فرجتها متمكناً * زج القلوص أبي مزادة(1)**

قال الفراء باطل والصواب (زج القلوص أبو مزادة) (2).

ومن ثم فإنه لا يجوز مطلقاً الطعن في قراءة ثابتة؛ لأنَّها قرآن منزل من عند الله تعالى، يحتج به ولا يحتج عليه ببيت الشعر، ولا بقاعدة نحوية هي من وضع البشر، هناك ما يخالفها أيضاً من كلام البشر.

فقد عارض الفراء قراءة ابن عامر الآية الكريمة "وكذلك زين لكثير من المشتركين قتل أولادهم شركائهم" بالفصل بين المضاف وهو (قتل) والمضاف إليه وهو (شركائهم) بالمعفول به وهو (أولاد) وخالف الأخفش الأوسط فيما ذهب إليه من تأييد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعفول وهم على الشاهد الذي دعم به الأخفش قياسه وبذلك أسقط دليل القياس والمعروف أن الأخفش استند في رأيه إلى البيت:

فزججتها بمزجة * زج القلوص أبي مزادة(3)**

وذهب الفراء إلى تعديله هكذا:

فزجتها متمكناً * زج القلوص أبو مزادة(4)**

وبذلك أسقط القاعدة من أساسها ورجع إلى أصل القياس ووافق البصريين في هذه المسألة ولم يشأ أن يعول قياسه على شاهد يقيم عليه رأيه وإنما عَوَّل على أصل القاعدة القياسية، وقال:

"وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

---

1 - تم تخريجه ص 103.
2 - الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص27.
3 - تم تخريجه ص 103.
4 - تم تخريجه ص 103.

فزججتها بمزجة *** زج القلوص أبي مزادة(1)

وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية(2).

وجاء في كتاب سيبويه كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاوهم) وقرأ الجمهور: (زين) مبنياً للفاعل ونصب (قتل) مضافاً إلى (أولادهم) ورفع (شركاوهم) فاعلاً بزين وإعراب هذه القراءة واضح، وقرأت فرقة منهم السلمى والحسن وأبو عبدالملك قاضي الجند صاحب ابن عامر (زين) مبنياً للمفعول (قتل) مرفوعاً مضافاً إلى (أولادهم شركاوهم) كما تقول: حبب لي ركوب الفرس زيد هكذا خرجه قطرب، فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون كما ذلك في القراءة الأولى، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون. ومجازه أنهم لما كانوا مزينين القتل جعلوا هم القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل، وقرأت فرقة كذلك إلا أنهم خفضوا شركائهم وعلى هذا الشركاء هم المودودون لأنهم شركاء في النسب والمواريث، أو لأنهم قسيميو أنفسهم وأبعاض منها. وقرأ ابن عامر: (كذلك) إلا أنه نصب (أولادهم) وجر شركائهم فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءةالمتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وروساء العربية لا يجيزون بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله:

كَمَا خطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمَاً *** يَهُودِي يُقَارِب أو يَزِيلُ(3)

1 - تم تخريجه ص 103.
2 - انظر القياس في النحو العربي، ص209، وانظر معاني القرآن، للزجاج تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - دار الكتب، 1955م، ج1 ص357.
3 - قائله: أبو حية النمري، بحره: الوافر، اللغة: يزيل: يفرق، موضع الشاهد (بكف يوماً يهودي) تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الإنصاف ج432/2، لسان العرب مادة (ع ج م)، الخصائص ج236/2، سيبويه ج91/1، ضرائر ابن عصفور ص 192، الهمع ج52/2.

فكيف بالمفعول في أفصح كلام ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش:

وفي بيت الطرماح وهو قوله:

يَطِفْنَ بِحُوزِي المَرَاتِع لم يُرَعْ * بِوَادِيهِ مِنْ قَرْع القِسِيِّ الكَنَائِنِ(1)**

الرد:

وممن صوب هذه القراءة: ابن مالك، وأبو حيان، وابن الجزري، والأشموني، والصبان، والسيوطي، والألوسي، وغيرهم. واكتفى بما قاله ابن مالك، وأبو حيان، وابن الجزري، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب**

فصل يمين واضطراراً وجدا * بأجنبي أو بنعت أو ندا(2)**

فقد أجاز ابن مالك أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه المضاف، من مفعول أو ظرف أو ما يشبهه(3)، خالف في ذلك المدرسة البصرية التي ينتمي إليها.

وممن دافع هذه القراءة أبو حيان الأندلسي النحوي، قال وهو يرد على الزمخشري: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو(4)، يرد على عربي صريح محض، قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب، في غير ما بُين "وأعجب لسوء ظن الرجل بالقرّاء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة، لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسملون على نقلهم لضبطهم وفهمهم وديانتهم وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة

1 - قائله: الطرماج بن حكيم، بحره: الطويل، اللغة: تطفن: تدرن حوله، الحوزي: المتوحد المنفرد، وأراد به فحل بقر الوحش: المراتع جمع مرتع وهو مكان الرتع، القسي: جمع قوس، الكنائن: جمع كنانة وهي جراب توضع فيه السهام، موضع الشاهد (قرع القسي الكنائن) تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الإنصاف للأنباري ج43/1، تحقيق محمد محي الدين، 1982م، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ج1005/2.

2 - شرح ابن عقيل على الألفية ج82/3.

3 - شرح ابن عقيل على الألفية ج82/3.

4- ليس الزمخشري ضعيفاً في العربية، فهو إمام من أئمتها، إلا أنه جانب الصواب في رده لقراءة متواترة.

في قول بعض العرب: هو غلام – إن شاء الله – أخيك. فالفصل بالمفرد أسهل"(1).

وقد استدل أبو حيان في رده على الزمخشري بقول أبي الفتح: "إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي، وما جاء به، فإذا كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن الظن به؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة، قد طال عهدها وعفا رسمها. ثم استدل بقول أبي عمرو بن العلاء المشهور: "ما انتهى إليكم مما قاله العرب إلاأقله، ولو جاءكم لجاءكم علم وافر وشعر كثير"(2).

أما ابن الجزري فقال: "قلت: والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي. وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياره. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر. ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة، التي بلغت التواتر. كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين، والذين أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء – رضي الله عنهما -، وهو مع ذلك عربي صريح، من صميم العرب. فكلامه حجة، وقوله دليل على أنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأبما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى"(3).

وهذه الأدلة كافية على أن هذه القراءة ليست قبيحة كما قال بعضهم، ولا ضعيفة، بل هي أجدر بالتقدير من القاعدة النحوية المستحدثة. وقد تحقق نقلها بالتواتر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فهل القدسية للقراءة المتواترة؟ أم للقاعدة النحوية؟.

فاللسان العربي اشتمل على كثير من الأساليب التي ورد فيها الفصل بين المتضايفين، بأشكال وأنواع شتى، في شعر الأعشى وعمرو بن كلثوم،

1 - البحر المحيط ج229/4.
2 - البحر المحيط ج229/4، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية/ 75-76.
3 - النشر في القراءات العشر، شمس الدين بن الجزري ج263/2، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.

وجبير بن زهير، ومعاوية بن أبي سفيان، وتأبط شراً، والفرزدق، وجرير، وأبي زيد الطائي، وأبي حية النميري، وذي الرمة(1).

النموذج الثالث: قوله تعالى: "إن هذان لساحران":

وقف الفراء على نموذج اختلفت فيه مقاييس النحاة ووقف هو على أصول وآراء من لغة العرب دعم بها قياسه وذلك قوله تعالى: "إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ"(2). ويقول: "إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ" قد اختلف القراء فقال بعضهم: هو لحن ولكنا نمضي لئلا نخالف الكتاب)(3).

جاء في المعاني (حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني أبو معاوية الضرير عن هاشم عن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها سألت عن قوله في النساء "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة))(4).

وعن قوله في المائدة "إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ"(5) وعن قوله: (إن هذان لساحران) فقالت: يا بن أخي هذا كان خطأ من الكاتب. وقرأ أبو عمرو: (إن هذين لساحران) واحتج أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد (صلّى الله عليه وسلم) (6).

قوله: (إنْ هذان): اختلف القُرَّاء في هذه الآية الكريمة(7): فقرأ ابن كثير وحده (إنْ هذانِّ) بتخفيف إنْ، والألفِ، وتشديدِ النون. وحفصٌ كذلك إلاَّ أنه

1 - نظرية النحو القرآني/ 82.
2 - سورة طه، الآية رقم (62).
3 - معاني القرآن، ج183/2، وانظر القياس في النحو العربي ص212.
4 - سورة النساء، الآية رقم (162).
5 - سورة المائدة، الآية رقم (69).
6 - القياس في النحو العربي ص212.
7 - انظر في قراءاتها: السبعة 419، والنشر ج321/2، والحجة 454، والبحر ج255/6، والإتحاف ج248/2.

خَفَّف نونَ (هذانِ). وقرأ أبو عمرو (إنْ) بالتشديد (هذين) بالياء وتخفيفِ النون. والباقون كذلك(1) إلاَّ أنهم قَرَؤوا "هذان" بالألف.

فأما القراءةُ الأولى(2) - وهي قراءةُ ابنِ كثير وحفص - فأوضحُ القراءاتِ معنىً ولفظاً وخطّاً؛ وذلك أنهما جعلا (إنْ) المخففة من الثقيلة فجيء باللامِ فارقةً في الخبر(3). فـ (هذان) مبتدأُ، و(لساحران) خبرُه، ووافقتْ خطَّ المصحفِ؛ فإن الرسم (هذن) بدون ألفٍ ولا ياءٍ وسيأتي بيانُ ذلك.

وأما تشديدُ نونِ (هذان) فعلى ما تقدَّم في سورةِ النساءِ، وقد أتْقَنتُ ذلك هناك(4).

وأما الكوفيون(5) فيزعمون أن (إنْ) نافيةٌ بمعنى ما، واللامُ بمعنى إلا، وهو خلافٌ مشهورٌ وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم(6) (ما هذانِ إلا ساحران).

وأمَّا قراءةُ أبي عمرو(7) فواضحةٌ من حيث الإعرابُ والمعنى، أمَّا الإعرابُ الإعرابُ فـ (هذَيْن) اسم (أنَّ) وعلامةُ نصبه الياءُ، و(لساحران) خبرها، ودخلت اللام توكيداً. وأمّا مِنْ حيث المعنى: فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدي من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خطُّ المصحفِ(8)؛ وذلك أنْ أنْ رسمه (هذن) بدون ألفٍ ولا ياءٍ، فإثباتُه بالياءِ زيادة على خط المصحف. قال أبو إسحاق(9): "لا أُجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلافٌ المصحف". قال أبو عبيدة(10): "رأيتُهما في الإمام مصحف عثمان "هذن" ليس فيها ألفٌ،

---

1 - (إنْ) هذانِ) وقرأ بذلك نافع وابن عامر وأبو بكر والأخوان وأبو جعفر ويعقوب وخلف.
2 - (إنْ هذانِ) على قراءة حفص، و(إنْ هذان) على قراءة ابن كثير.
3 - انظر: رصف المباني 108.
4 - انظر: الدر المصون ج621/3 حيث خرَّج التشديد على تقدير أن إحدى النونين عوض من ياء (الذي).
5 - أنظر: الإنصاف ج640/2، والصبان ج267/1،والتصريح ج279/1.
6 - وهي قراءة أُبي كما في تفسير الفخر الرازي ج75/22.
7 - (إن هذين).
8 - الدر المصون للسمين الحلبي ج63/8.
9 - معاني القرآن ج364/3.
10 - انظر: البحر ج255/6.

وهكذا رأيتُ رفعَ الاثنين[1] في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصبَ والخفضَ كتبوه بالياء، ولا يُسْقِطونها) [2].

قلت: وهذا لا يعني أنْ يُرَدَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياءُ خارجةٌ عن القياسِ، وقد نَصُّوا هم أنه لا يجوزُ القراءةُ بها فليكنْ هذا منها، أعني ممَّا خَرَجَ عن القياس. فإن قلتَ: ما نَقَلْتَه عن أبي عبيد مشتركُ الإلزامِ بين أبي عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يُعْترض عليهم بزيادة الألف: فإنَّ الألف ثابتةٌ في قراءتهم، ساقطةٌ من خَطِّ المصحفِ. فالجواب ما تقدم من قول أبي عبيد أنهم رآهم يُسْقِطون الألف من رفع الإثنين، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء.

وذهب[3] جماعة - منهم عائشة رضي الله عنها وأبو عمرو - إلاّ أنّ هذا ممَّا ممَّا لحن فيه الكاتبُ وأُقيم بالصواب. يَعْنُون أنه كان مِنْ حقه أن يكتبَه بالياء فلم يفعلْ، فلم يقرَأْه الناسُ بالياء على الصواب.

وأمَّا قراءةُ الباقين[4] ففيها أوجه، أحدُها: أن "إنْ" بمعنى نعَمْ، و"هذان" مبتدأُ، و"لساحران" خبرُه، وكثر ورودُ "إنّ" بمعنى نعم وأنشدوا:

بَكَّرَ العَوازِمُ في المَشِيْبِ * يَلُمْنَني وأَلُوْمُهُنَّهْ[5]**

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاك * وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ[6]**

أي: فقلت: نَعَمْ. والهاءُ للسكْتِ. وقال[7] رجلُ لابن الزبير: لَعَن اللهُ ناقةً حَملَتْني إليكَ. فقال: "إنَّ وصاحبها" أي: نعم. ولعن صاحبها. وهذا رأيُ المبرد[8] وعلى بن سليمان في آخرين. وهو مردودُ من وجهين، أحدهما:

---

1 - أي المثنى المرفوع.
2 - الدر المصون للسمين الحلبي ج64/8.
3 - انظر: معاني القرآن للزجاج 362/3، والبحر ج255/6.
4 - (إنَّ هذان).
5 - قائله: عبد الله بن قيس الرقيات، بحره: الكامل، تحقيق محمد نجم، بيروت 1378، مواضعه: الكتاب ج475/1، ديوانه ص66.
6 - قائله: عبد الله بن قيس الرقيات، بحره: الكامل، تحقيق محمد نجم، بيروت 1378، مواضعه: الكتاب ج475/1، ديوانه ص66.
7 - انظر: المغني 57.
8 - نقل هذا عن المبرد الزجاجُ في معاني القرآن ج363/3.

عدمُ ثبوتِ (إنْ) بمعنى نعم، وما أوردُوه مُؤَوَّلُ: أما البيت فإن الهاءَ اسمُها، والخبر محذوفُ لفهم المعنى تقديره[1]: إنه كذلك. وأما قول ابن الزبير فذلك مِنْ حذْفِ المعطوف عليه وإبقاء المعطوف وحذف خبر (إن) للدلالة عليه، تقديره: إنها وصاحبها ملعونان. وفيه تكليف لا يخفى.

والثاني[2]: دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بـ (إن) المسكورة؛ لأن لأن مثله لا يقع إلا ضرورة كقوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ[3]**

وقد يجاب عنه: بأن (لساحران) يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ دخلت عليه هذه اللامُ تقديرُه: لهما ساحران. وقد فعل ذلك الزجاج[4] كما ستأتي حكايتُه عنه.

الثاني[5]: أنَّ اسمها ضميرُ الصلة وهو (ها) التي قبل (ذان) وليست بـ (ها) للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إنَّ القصة ذان لساحران. وقد ردُّوا هذا من وجهين، أحدهما: من جهة الخط، وهو أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن تُكتب (إنها) فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله تعالى: "**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ**"[6] فكتبهم إياها مفصولة من (إن) متصلة باسم الإشارة يمنع يمنع كونها ضميراً، وهو واضح. الثاني: أنه يؤدي إلى دخول اللام الابتداء في الخبر غير المنسوخ، وقد يُجاب عنه بما تقدم[7].

الثالث: أن اسمها ضمير الشأن محذوفٌ، والجملةُ من المبتدأ والخبر بعده في محل رفع خبراً لـ (إن)، التقدير: إنه، أي: الأمر والشأن. وقد ضعف هذا بوجهين، أحدهما: حذف اسم (إنَّ)، وهو غير جائز، إلا في شعر، بشرط أن لا تباشر (إنَّ) فعلاً كقوله:

---

1 - الأصل: تقدير وهو سهو.
2 - وهو الوجه الثاني الذي يرد على تخريج ا لمبرد السابق.
3 - تم تخريجه ص94 .
4 - معاني القرآن ج363/3 قال: (وقوع اللام في الخبر جائز، والمعنى: لأم الحليس عجوز).
5 - من أوجه تخريج قراءة (إنْ هذان).
6 - سورة الحج، من الآية (46).
7 - الدر المصون للسمين الحلبي ج66/8.

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً *** يَلْقَ فيها جَآذراً وظباء[1]

والثاني: دخول اللام في الخبر.

وقد أجاب الزجاج[2] بأنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران. وهذا قد استحسنه شيخه المبرد، أعني جوابه بذلك.

الرابع: أن (هذان) اسمها، و(لساحران) خبرها. وقد رُدَّ هذا بأنه كان ينبغي أن يكون (هذين) بالياء كقراءة أبي عمرو.

وقد أجيب عن ذلك: بأنه على لغة بني الحارث وبني الهجيم وبني العنبر وزبيد وعذرة ومُراد وخثعم. وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي. قال أبو زيد[3]: (سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً)، يجعلون المثنى كالمقصور فيثبتون ألفاً في جميع أحواله، ويُقَدرون إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله[4]:

فأطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجاعِ وَلَوْ رَأى *** مَساعَاً لنابَاهُ الشَّجاعُ لصَمَّمَا[5]

أي: لنابيه. وقوله:

إنَّ أباها وأبا اباها *** قد بلغا في المجد غايتاها[6]

أي: غايتيهما، إلى غير ذلك من الشواهد[7].

1 - قائله: الأخطل، بحره: الخفيف، اللغة: الكنسية متعبد النصارى، الجاذر: جمع جؤذر: ولد البقرة الوحشية، مواضعه: ضرائر الألوسي ص 74، خزانة الأدب ج219/1، ج463/2، الهمع ج136/1.
2 - معاني القرآن ج363/3.
3 - النوادر 58.
4 - البيت للمتلمس، وهو في ديوانه 2، وابن يعيش ج128/3، والأشموني ج79/1، وتفسير الماوردي ج19/3.
5 - قائله المتلمس، بحره الطويل، الشاهد فيه تم توضيحه أعلاه، مواضعه: البحر المحيط ج146/6، الدر المصون للسمين الحلبي ج67/8.
6 - قائله:أبي النجم، بحره: الرجز، وهو في ديوانه 227، وابن يعيش ج51/1، والخزانة ج337/3، والتصريح ج65/1، والهمع ج39/1، والدرر ج12/1.
7 - انظر: ابن يعيش ج128/3.

قال تعالى: "إنّ هذان لساحران" بتشديد نون "إنّ "وهي قراءة أهل المدينة والكوفة، وهي قراءة سبعية متواترة عن الأئمة(1).

النموذج الرابع:

وقال جل شأنه: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة"(2).

شاهدنا في كلمة (والمقيمين) بالياء، وبها قرأ السبعة، بل سائر العشرة، وهناك قراءة بالواو (والمقيمون) ـ وهي شاذة في الرواية، لكنها سائغة في القياس النحوي قال ابن هشام: (وفي مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري، وعيسى الثقفي، ولا إشكال فيها)(3) وزاد أبو حيان في البحر المحيط أنها قراءة (ابن جبير، وعمرو ابن عبيد وعصمة عن الأعمش، ويونس وهارون عن أبي عمرو)(4) ثم قال: (والمقيمون) بالرفع نسقاً على الأول. وكذا هو في مصحف ابن مسعود - قاله الفراء - وروى أنها كذلك في مصحف أبي: وقيل بل هي فيه (والمقيمين الصلاة) كمصحف عثمان)(5).

وعلى الرغم من ثبوت هذه القراءة اليائية ثبوتاً لا يقبل الجدل، إذ إنها هي المجمع عليها من القراء السبعة: بل القراء العشرة كما أسلفنا آنفاً، فإن الطاعنين الذين لا يكادون يفقهون حديثاً طعنوا في هذه القراءة، وقالوا إنها خطأ(6) من الكاتب، ولحن في خط المصحف(7)، ونسبوا ذلك إلى عائشة رضي الله عنها، وإلى أبان بن عثمان(8)، وكل ذلك زور وبهتان مبين، فلا العقل يصدقه، ولا اللغة العربية تسعفهم بما يبيتون، فقد ورد فيها كثير من أمثال هذه القراءة، ولهذا قال أبو حيان: (وذكر عن عائشة وأبان بن عثمان

---

1 - القرطبي - ص 4256.
2 - سورة النساء، الآية رقم (162).
3 - الشذور ص 47 ط صبيح.
4 - البحر المحيط ج395/3.
5 - البحر المحيط ج395/3.
6 - البحر المحيط ج395/3 (بتصرف).
7 - البحر المحيط ج396/3 (بتصرف).
8 - البحر المحيط ج395/3.

أن كتَبها بالياء من خطأ كاتب المصحف ــ ولا يصح عنهما ذلك؛ لأنهما عربيان فصيحان، قطع النعت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع، ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره، وعلى القطع خرج سيبويه ذلك، قال الزمخشري: ولا نلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم(1) ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان)(2).

وإنصافاً للنحاة البصريين - وعلى رأسهم سيبويه إمام النحاة - أقول: إنهم برآء من هذا الطعن، كما أن الكوفيين بريئون منه كذلك، ويبدو أنه من الإسرائيليات التي أرادوا بها التشكيك في القرآن الكريم، وأنى لهم ذلك وقد قال الله تبارك وتعالى: "لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ"(3) - "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ"(4).

والآن يحلو لنا أن نستمع إلى سيبويه في تأويله الجميل حيث يقول: "هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميد(5) هو والحمد والحمد الله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك. ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً" ومثال لذلك قول الشاعر:

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا * أبدى النواجذ يومٌ باسل الذكر(6)**

الخائض الغمرَ والميمون طائره * خليفة الله يستسقى به المطر**

---

1 - جاء في الأصل بدون (لم) هكذا (من ينظر) والصحيح ما أثبتناه ليتسق الكلام ــ والدليل على صحة ما أقول قوله بعد ذلك بسطور (ويعني بقوله (من لمن ينظر) في الكتاب، كتاب سيبويه رحمه الله، فإن اسم الكتاب علم عليه) فأثبت (لم) واتسق الكلام ــ راجع البحر ج396/3.

2 - البحر المحيط ج395/3 فما بعدها.

3 - سورة فصلت، الآية رقم (42).

4 - سورة الحجر، الآية رقم (9).

5 - (الحميد) بالنصب، وكذلك كلمة (أهل) في المثالين كلتاهما منصوبة.

6 - قائلهما: الأخطل، بحرهما: الكامل، قال الأعلم الشنتمري: (الشاهد في قطع (الخائض وما بعده) من قوله (أمير المؤمنين) لما قصد من معنى المدح والثناء، ولو نصبه على هذا المعنى لكان حسناً، ولو جره على البدل والنعت لجاز ــ ثم قال (مدح عبد الملك بن هروان، ووصف اليوم بإبداء النواجذ لشدته، والباسل: الكريه المنظر، وإنما يريد يوماً من أيام الحرب ــ والغمر: الماء الكثير، ويجوز أن يكون جمع غمرة هي الشدة وأصلها من الأول، وجعله ميمون الطائر لكثرة خبره والتيمن به، هامش الكتاب ج248/1.

(ثم قال):

(وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين (بنصب رب) فسألت عنها يونس: فزعم أنها عربية، ومثل ذلك قول الله عز وجل "لكن الراسخون في العلم منهم، والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة" فلو كان كله رفعاً كان جيداً - فأما المؤتون فمحمول على الابتداء، ونظير هذا النسب من الشعر قول الخرنق:

لا يَبْعِدنَ قَوْمِي الذِينَ هُمْ * سُمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ(1)**

النَازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ * والطّيبونَ مَعاقِدِ الأزْرِ**

فرفع الطيبين كرفع المؤتين (ثم قال):

"زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد عملوا من ذلك ما قد علمت لجعلته ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل كأنه قال: أذكر أهل ذاك وأذكر المقيمين، ولكنه فِعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: (إنا بني فلان نفعل كذا) لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً إلا أن هذا يجري على حرف النداء"(2).

فأنت تراه يوجه النصب توجيهاً مقبولاً لا غضاضة فيه ولا غبار عليه ويأتي بكثير من الشواهد الواردة شعراً ونثراً، ثم يستأنس برأي أشياخ له أمثال يونس والخليل ويجعله منصوباً على المدح بفعل محذوف وجوباً، ويأتي بنظير له فيقول: (وهذا شبيه بقوله: إنا بني فلان، فينصبه على الاختصاص بفعل محذوف ايضاً.

1 - قائلهما: الخرنق أخت طرفة بن العبد من أمه، وهي من قيس بن ثعلبة، بحرهما: الوافر، اللغة: العداة: الأعداء، الجزر: جمع الجزور وهي الناقة وسكنت زاي الجزر للتخفيف، مواضعه: من شواهد سيبويه ج104/1، ج146/1، شرح التصريح على التوضيح ج116/2، الهمع ج119/2، الخزانة ج301/1، شرح ألفية ابن مالك الأشموني، طبعه دار ب إحياء الكتب العربية في أربعة أجزاء ج190/2.

2 - الكتاب ج248/1 فما بعدها.

ومن جميل ما أورده في تعليل هذا التأويل، قول الخليل: "إن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس، بأمر قد جهلوه فجعلته ثناءً وتعظيماً".

ثم جاء النحاة، وعلماء التفسير الذين تصدوا لإعراب القرآن فنهلوا من هذا المنهل الصافي ـ وليته كان دائماً كذلك - ففصلوا وقسموا ووجهوا وإليك البيان:

قال ابن الأنباري في كتاب البيان: (والمقيمين: في إعرابه وجهان: النصب والجر. فالنصب على المدح بتقدير أعني وأمدح، كقول الخرنق: (وذكر البيتين السابقين، ثم قال:

وأما الجر فيجوز من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفاً على (ما) وتقديره: بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة من الأنبياء.

والثاني: وأن يكون معطوفاً على الكاف في (إليك) وتقديره: بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة.

والثالث: أن يكون معطوفاً على الكاف في (قبلك) لا يجوز عند البصريين؛ لأن العطف على الضمير المجرورلا يجوز، وأجازه الكوفيون. والمؤتون الزكاة مرفوع وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وخبره أولئك سنؤتيهم.

والثاني: أن يكون مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف. وتقديره وهم المؤتون.

والثالث: أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف على المضمر في (المقيمين).

والرابع: أن يكون معطوفاً على المضمر في (يؤمنون).

والخامس: أن يكون معطوفاً على قوله: (الراسخون)(1).

1 - البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الانباري، ج275/1 فما بعدها، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، نشر وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي 1969م.

أما المقيمين بالياء قراءة الجمهور وفيه عدة أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المدح، اي وأعني المقيمين، وهو مذهب البصريين، وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام.

والثاني: أنه معطوف على (ما) أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين والمراد بهم الملائكة، وقيل التقدير، وبدين المقيمين، فيكون المراد بهم المسلمين.

والثالث: أنه مطوف على (قبل)، تقديره: ومن قبل المقيمين، فحذف (قبل) وأقيم المضاف إليه مقامه.

والرابع: أنه معطوف على الكاف في (قبلك).

والخامس: أنه معطوف على الكاف في (إليك).

والسادس: أنه معطوف على الهاء والميم في (منهم).

وهذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ لأن فيها عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار.

وأما المؤتون الزكاة ففي رفعه أوجه:

أحدها: هو معطوف على (الراسخون).

والثاني: هو معطوف على الضمير في (الراسخون).

والثالث: هو معطوف على الضمير في (المؤمنون).

والرابع: هو معطوف على الضمير في (يؤمنون).

والخامس: هو خبر مبتدأ محذوف أي وهم المؤتون.

والسادس: هو مبتدأ، والخبر (أولئك سنؤتيهم) ــ وأولئك مبتدأ وما بعده الخبر، ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف، اي ونؤتي أولئك)(1).

1 - إملاء ما من به الرحمن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1399هـ - 1979م، ج117/1 فما بعدها.

ومن بين تلك الآراء المتكاثرة ... اختار ابن هشام رأيين اثنين: أحدهما للبصريين والثاني للكوفيين، ورجحهما على سائر الأراء فقال:

إما الآية الأولى - "يقصد المقيمين" - ففيها أوجه أرجحها وجهان: أحدهما أن المقيمين نصب على المدح، وتقديره، وأمدح المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها.

وثانيهما: أنه مخفوض، لأنه معطوف على (ما) في قوله تعالى: "بما أنزل إليك" اي يؤمنون بالكتب، وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء)(1).

وبعد فتلك نماذج من التأويل الذي مارسه سيبويه، وحذا حذوه من جاء بعده من البصريين.

موقف مدرستي البصرة والكوفة من القراءات:

لم يتوقف البصريون عن إخضاع نصوص القرآن لأصولهم وأقيستهم، فقد كان يسيراً عليهم أن يحتجوا للقراءات ويجروها على مقاييس العربية، وكانوا على العموم يستشهدون بالقراءات ويقبلونها إذا جاءت موافقة للقياس عندهم إو إذا تأيدت بالسماع من كلام العرب المنظور أو المنثور.

فسيبويه يكثر من المفاضلة والاحتجاج لبعض القراءات التي قرئت بها الشواهد من القرآن الكريم، وأكثر معوله في ذلك على العربية ومبلغ القراءة التي يعرض لها من الموافقة للكثير الشائع من الأساليب واللغات، وعلى تحليل النص لإبراز معناه وإيضاح ما قد يكون بينه وبين أشباهه من فروق(2)، كقوله: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرأون: "وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ"(3)، يخففون وينصبون كما قالوا: "كأن ثدييه حقان"، وذلك؛ لأن

1 - شرح الشذور لابن هشام ص47 ط صبيح.
2 - خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، الدكتور/ سعود بن غازي أبو تاكي أستاذ النحو والصرف المشارك، جامعة الملك عبد العزيز، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 296.
3 - سورة هود، الآية رقم (111).

الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شئ لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك.

والبصريون ومن تبعهم من نحاة القرن الرابع الهجري لا يهمهم أمر القراءة إذا كانت مؤيدة للقياس أن تكون في السبعة أو العشرة أو شاذة، منهم من يستشهد بها مثال ذلك استشهاد الرماني بقراءة يعقوب الحضرمي على ياء الإطلاق تقع في الشعر وفي الفواصل(1)، كقوله تعالى: "وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ"(2) و"وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ"(3)، وكانوا يبينون ما في القراءة من ضعف أو يصفونها بالرداءة أو الخطأ ناظرين إليها من خلال مقاييسهم النحوية كتضعيف قراءة أبي جعفر "وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ"(4) بضم التاء، ومن أقوالهم في هذه القراءة قول الزجاج: هذا غلط من أبي جعفر(5). وأما أبو علي الفارسي فقال: لم يكن معيباً من قرأ ذلك(6)؛ لأن كسرة التاء كسرة إعراب، وإنما يجوز إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً صحيحاً نحو: "وقالت أخرج"(7).

أما إذا كانت القراءة خارجة عن المألوف من كلام العرب ولم تقبل تأويلاً رموا القراء بالسهو تارة(8) وبالوهم وعدم الضبط تارة أخرى(9)، وذلك حين حين اختلافهم في قراءة قوله تعالى: "ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ"(10) حيث روى عن ابن كثير السين والصاد وروى عن أبي عمرو السين والصاد والمضارعة بين الزاي والصاد ، وروي عن الأصمعي (الزراط) بالزاي، قال ابن السراج: "للقارئ بالسين أن يقول هو أصل للكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعرف ما أصلها؟ ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخف على اللسان ويقول من يقرأ بالزاي: أبدلت منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء

1 - انظر خصائص التأليف النحوي، ص 296.
2 - سورة البقرة، الآية رقم (40).
3 - سورة البقرة، الآية رقم (41).
4 - سورة البقرة من الآية (34).
5 - انظر : خصائص التأليف النحوي، ص 297.
6 - انظر : خصائص التأليف النحوي، ص 297.
7 - انظر : خصائص التأليف النحوي، ص 297.
8 - انظر: سر صناعة الإعراب: ج65/1، وخصائص التأليف النحوي، ص 297.
9 - انظر: خصائص التأليف النحوي، ص 297.
10 - سورة الفاتحة، الآية رقم (6).

في الجهر، ورمت الخفة ويحتج بقول العرب: صقر وسقر وزقر ، قال أبو بكر بن السراج: "والاختيار عندي الصاد للخفة والحسن في السمع" وقال: "وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو، لأن الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تحمل القراء على هذه اللغة، وحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زاياً. أما أبو علي فقال: أما القراءة بالزاي فليس بالوجه"(1). وكثيراً ما وجه النحاة مثل هذا الطعن إلى رواة قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ لأن قواعدهم قضت بعدم جواز إدغام حرفين متماثلين قبلهما حرف ساكن غير لين نحو: "شَهْرُ رَمَضَانَ"(2)، فلما روى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الأول في الثاني منهما سواء سكن ما قبله أو تحرك، نحو قوله: "فِيهِ هُدًى"(3)، "إِنَّهُ هُوَ"(4) أنكروه، ثم وجهوا الطعن إلى الراوي، قال ابن جني: وقول القراء إن هذا مدغم سهو منهم وقصور عن إدراك هذا الأمر(5).

لا يعنينا في هذا المقام القصص الكثيرة التي نُسجت حول مَنْ أشار بوضع النحو، ولكن يهمنا ثمرة ذلك الجهد المبارك، وهو كتاب سيبويه الذي عكفت عليه طائفة من أهل البصرة وشاركتها طائفة أخرى من بلدة الكوفة، ثم اختَطّت الطائفة الأخيرة لنفسها منهجاً جديداً ليتفق مع البصرة في أشياء، ويخالفها في أشياء أخرى مما قاد إلى نشوء مدرستي البصرة والكوفة(6).

أجمع المؤرخون بأن البصرة هي التي قام على أكتافها علم النحو، وحاول علماؤها الانتفاع بعلم الحديث(7)، وقد اعتمدت هذه المدرسة على السماع من نبعين كبيرين، وهما النقل عن القراء للذكر الحكيم، والسماع من الأعراب الفصحاء الخلص الذين يوثق بعربيتهم، ثم صنفوا هذه المادة

1 - خصائص التأليف النحوي، ص 297.
2 - سورة البقرة، من الآية (185).
3 - سورة المائدة، من الآية (46).
4 - سورة الشعراء، من الآية (220).
5 - سر صناعة الإعراب ج65/1.
6 - مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، موقف النحاة من القراءات، دراسة تأصيلية، صالح محجوب محمد التنقاري ص93.
7 - مجلة الدراسات اللغوية والأدبية،ص 93.

المسموعة من الأعراب إلى فصيح وأفصح، والفصيح منه ما هو مطرد شائع كثير، ومنه القليل، وجعلوا المطرد الشائع من الفصيح أصلاً يقاس عليه، ومن ضوابطهم تحري سلامة اللغة والسليقة عن العرب، أما الراوي فيشترطون فيه الصدق والضبط(1)، ونتج عن ذلك عدم اعتدادهم بالشاهد إذا لم يعرف قائله(2)، أو رواه من لم يوثق به، واستبعدوا بعض القبائل بحجة مخالفتهم للأعاجم. ولم تختلف الكوفة كثيراً عن البصرة من حيث المهنج إلا في توسعهم في السماع من جمع القياس، والاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها؛ لأن ذلك مبني على منهجهم القائم على التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة(3).

والجدير بالذكر أن مدرسة البصرة قللت من شأن الرواية فأصدرت كثيراً من الروايات التي لم تخضع لأصولها، وعدّتها من الشواذ التي تحفظ ولا يُقاس عليها، وهذه الصرامة في اتباع المنهج قادتهم إلى نقد القراء وتصنيف قراءاتهم، ونقد القراء لم يقتصر على البصريين فقط، بل شاركهم الكوفيون - أيضاً - ولكن المتصفح لكتب التفسير وتوجيه القراءات يرى أن أهل البصرة أكثر طولاً في القراءات من الكوفيين.

ليختلف الكوفيون والبصريون ما شاء لهم الاختلاف، ولكن لا يصح الحكم على قراءة بالشذوذ مع صحة سندها وموافقتها لرسم مصحف من المصاحف العثمانية لمجرد عدم موافقة البصريين للكوفيين في هذا التقدير أو ذلك، أو لمخالفة تخريج الكوفيين لمذهب البصريين، بل الواجب أن يصحح البصريون والكوفيون قواعدهم، وأن يجعلوها مرنة بحيث تقبل القراءات، وعليهم أن يتخذوا من القراءات الصحيحة شاهداً على تعديل قواعدهم وتصحيحها(4).

1 - مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ص93.
2 - مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ص93.
3 - مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ص94.
4 - أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، تأليف الدكتور/ عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

القاعدة الحاسمة للخلاف في ذلك:

نص القاعدة:

"القرآن الكريم هو الأصل الذي ينبغي أن تقعّد عليه اللغة، وبه تضبط قواعد النحو، فإذا ثبتت القراءة القرآنية لزم قبولها والمصير إليها، ولا ترد بقياس عربية ولا فشو لغة"(1)

توضيح القاعدة:

هذه قاعدة هامة جداً تحمى حمى القراءات القرآنية الثابتة من طعن بعض المعربين من المفسرين وغيرهم، إذ تقرر أن القرآن الكريم هو الأصل الذي ينبغي أن يصار إليه، وأن تقعّد عليه اللغة، وتضبط به قواعد النحو؛ لأن هذا القرآن هو المعجزة الكبرى لسيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد نزل هذا القرآن عليه - صلى الله عليه وسلم - بقراءته الثابتة، وهو في مجابهة قوم هم أبلغ البلغاء، وأفصح الفصحاء، وهم قريش ومن أيدهم من العرب، ومع ذلك لم يطعنوا في القرآن من هذه الناحية التي اجترأ عليها من بُعد من خَدَمة القرآن والمدافعين عنه، ظناً منهم أن هذه القراءات منشؤها اجتهاد القراء، حيث غاب عنهم أن النقل مرجعها، هذا سبب من أسباب جرأة المعترضين على هذه القراءات من جهة اللغة والإعراب، وهناك سبب آخر أوقعهم أيضاً في الخطأ الذي لا يغتفر، وهو عدم إلمامهم الكامل بجميع أوجه العربية، وقد لاحظت ذلك حين معالجة هذا الموضوع، حيث بان لي أن كل ما اعترضوا عليه له في العربية وجوه متعددة في أكثر الأحيان وليس وجهاً واحداً مع أن المعروف أنه يكفي لإثبات القراءة وقبولها موافقتها للعربية ولو بوجه واحد مع توفر الشرطين الآخرين الذين سبق ذكرهما غير مرة.

ومن ثم فإنه لا يجوز مطلقاً الطعن في قراءة ثابتة؛ لأنها قرآن منزل من عند الله تعالى، يحتج به ولا يحتج عليه ببيت من الشعر، ولا بقاعدة نحوية هي من وضع البشر، هناك ما يخالفها أيضاً من كلام البشر.

1 - راجع في استخلاص هذه القاعدة النشر ج10/1، قواعد التفسير جمعاً ودراسة، المؤلف: خالد السبت، الناشر: دار بن عفاف، المكتبة الفقهية، ط1، 1421هـ.

قال الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه مناهل العرفان[1]: (فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما فقدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكِّمها فيه، وإلا كان ذلك عَكساً للآية).

فكيف ينبغي لنا أن نعكس الآية، ولقد قال عباس حسن[2] (والحقّ أن النحو - ومن نشأته إلى عصرنا هذا - مصاب ببعض علل وآفات، تكاد تكون متشابهة متداخلة، يعسر فصل واحد من آثارها ونتائجها من الأخرى. أضعفت نشأته، وشواهد جماله، وتولتها الأيام بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضي عليه وانتهت به إلى ما ترى).

ففي رأي لو استقى النحويون قواعدهم من القرآن الكريم لما كان هذا الضعف، وتلك العلل.

1 - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 2000م، ص415.
2 - اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط2، ص81.

الاستشهاد بالحديث:

أما الحديث النبوي الشريف، فلا يختلف اثنان أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان أفصح من نطق بالعربية، وكان يتكلم بأفصح اللغات وأجزل العبارات، يقول سعيد الأفغاني(1): "وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى؛ ولكن ذلك لم يقع".

ورغم ذلك كله فقد وقع الاختلاف بين اللغويين والنحويين في صحة الاستشهاد بالحديث(2)، أما النحاة فقد اختلفوا بين مانع ومجوز ومتوسط. فمعظمهم مال للاستشهاد بالشعر أكثر من الحديث، فعلى سبيل المثال، الكوفيون لم تطالعنا أحاديث كثيرة اعتدوا بها في بناء أصولهم النحوية أو الصرفية، على الرغم من اعتماد الكوفيين على السماع، فمن تتبع كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف من أحاديث نبوية شريفة نجد مسألتين بين الكوفيون في إحداهما أصلاً لغوياً على حديث نبوي شريف، وعذروا به في الأخرى ما بنوا عليه أصلهم النحوي من القراءات القرآنية.

المسألة الأولى(3):

إن الكوفيين ذهبوا إلى أنّ (الآن) مبنىُ؛ لأن حرف التعريف دخل على فعل ماضٍ، آن يئين. وهي مسألة لم يجوزها البصريون، إذ ذهبوا إلى أنه مبني لمشابهته(4) اسم الإشارة. وقد علل الكوفيون مذهبهم في هذه المسألة بأن الألف واللام في (الآن) بمعنى الذي؛ لأنهما يقومان مقامه في العربية تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وقد بنوا هذه المسألة على ثلاثة شواهد شعرية:

(1) قول الفرزدق:

1 - الأفغاني، في أصول النحو، 46.
2 - الفائق في غريب الحديث للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ج120/1.
3 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج521/2، والكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي، ص61-62.
4 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج521/2.

ما أنت بالحكم الترضى حكومته(1)

التقدير: (الذي ترضى)

بل القوم الرسول الله منهم(2)

على التقدير: بل القوم الذين رسول الله فيهم

وقول الآخر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً * إلى ربنا صوت الحمار اليجدع(3)**

التقدير: الذي يجدع.

وقد بنوا أصلهم النحوي هذا من حيث بقاء الماضي على فتح آخره - على ظاهر الحديث النبوي الشريف (أنه نهى عن قيل وقال) على أن قيل (وقال) ماضيان لم يؤثر في حركة بنائهما حرف الخفض، وقد عززوا هذا الحديث النبوي الشريف: بعبارة ابن منظور (من شبّ إلى دبّ) بفتح آخر الفعلين.

وحمل البصريون الشواهد الثلاثة على الضرورة الشعرية، والحديث النبوي الشريف، وقول العرب - على الحكاية - فكيف تستشهد في بناء قاعدة نحوية على بيت شعر يحتمل الضرورة ونغفل عن الحديث الشريف.

المسألة الثانية(4):

أن الكوفيين ذهبوا إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة، نحو العب - معربٌ مجزومٌ، أما البصريون فذهبوا إلى أنه مبني على السكون - وقد علل الكوفيون ما ذهبوا إليه بأن أصل الفعل (افعل) هو: لتفعل، كقولهم في أمر الغائب: ليفعل. وقد قاسوا وجود هذا الأصل المتوهم على قراءة عثمان بن عفان وأبي الحسن وغيرهم "**فَبِذَٰلِكَ**

1 - تم تخريجه سابقاً ص 49.
2 - تم تخريجه سابقاً ص 52.
3 - تم تخريجه سابقاً ص 49.
4 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج522/2.

فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ"(1) بتاء الخطاب(2). وقد عززوا هذه القراءة بثلاثة أحاديث نبوية شريفة مدعمة بثلاثة شواهد من الشعر والأحاديث الثلاثة هي (ولتزره ولو بشوكة)(3) و(ولتأخذوا مصافكم)(4) و(لتقوموا إلى مصافكم)(5).

أما موقف السيوطي من الاحتجاج بالحديث الشريف يختلف عن موقفه النظري، فقد أكثر من الاحتجاج بالحديث في المزهر والأشباه والنظائر في النحو، واكتفى في الاقتراح بالاحتجاج بتسعة أحاديث. وقد وظف الأحاديث التي احتج بها لأغراض عدة، أبرزها الدلالة على أن الرسول - (صلى الله عليه وسلم) - استخدم بعض العبارات الفصيحة كقوله: "مات حتف أنفه(6)، أنفه(6)، حمي الوطيس(7)، لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين(8).

كما احتج بالحديث الشريف للدلالة على أصله في اللغة والنحو، كما في الأشباه والنظائر في النحو حين تحدث عن الإتباع، إذ احتج بستة أحاديث(9)، وفي الاقتراح حيث تحدث عن أن اللهجات على اختلافها حجة(10)، كما التفت السيوطي أحياناً إلى أحاديث شريفة احتج اللغويون بها على صحة تركيب نحوي. من ذلك مثلاً(11) ما روى أبو حيان عن أن ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"(12). فقد وهن السيوطي لغة أكلوني البراغيث بإيراده رواية البزّار (المتوفي عام 583هـ) للحديث، وهي رواية تُعنى بذكر بداية الحديث الشريف نفسه، وهي:"إن لله

1 - سورة يونس، الآية رقم (58).
2 - الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي، ص63.
3 - انظر الإنصاف، ج525/2.
4 - يُروى: (قال لنا: على مصافكم) انظر صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، المساجد 159، ج423/1، القاهرة - مطبعة محمد علي صبيح 1380هـ - 1960م، الدر المصون، السمين الحلبي، ج435/6.
5 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج225/2.
6 - هذا المثل جزء من حديث أخرجه أحمد في المسند: ج16414/4، وانظر: لسان العرب، مادة "حتف".
7 - كنز العمال، ج286/1، رقم 29917.
8 - صحيح البخاري، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ج2271/5، رقم الحديث 5782.
9 - الأشباه والنظائر في النحو، ص 19-21.
10 - الاقتراح ص 121.
11 - الاقتراح، ص43-44.
12 - صحيح البخاري، باب فضل صلاة العصر، ج203/1، رقم 530.

ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار". وعلى الرغم من أن السيوطي لم يوضح مراده من رواية الحديث كاملاً، فإن عمله يدل على قاعدة لغوية مهمة، هي عدم الاكتفاء بالكلام الأبتر، ووجوب العودة إلى مظانه إن كان شعراً، ومعرفة ما قبله وما بعده إن كان نثراً(1)، وقد أورد السيوطي الرواية التي ذكرها البزّار للحديث الشريف ليقول بشكل غير مباشر إنَّ واو (يتعاقبون) لا ترجع إلى (ملائكة) التي بعدها، بل ترجع إلى (ملائكة) التي قبلها، وبذلك يُنْفى الشاهد النثري على صحة لغة أكلوني البراغيث)، وتبقى هذه اللغة مقصورة على الضرورات الشعرية.

أما الحديث النبوي فليس في كتاب سيبويه منه سوى ستة أحاديث(2). ولم يذكر سيبويه أنها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل أوردها ضمن شواهد الكتاب وقال قبلها: (أما قولهم)، أو (ومن ذلك)، أو (مثل ذلك)، وغير ذلك من عبارات. ويبدو أن سيبويه مثل غيره من النحاة الأوائل لم يحتج بالحديث النبوي في قواعد النحو والصرف؛ لأنه يُروي بالمعنى، أما ما ذكره من أحاديث فهو من باب التمثيل أو الاستئناس(3).

ومما يستدعي الاهتمام والنظر في موقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث، أنهم احتجوا بالأحاديث النبوية وبكثرة في غير مبحثي النحو والصرف، فقد احتجوا بأحاديث الرسول في علوم البلاغة واللغة والأدب والتفسير، فَلِمَ التحفظ في النحو والصرف العربيين؟

يبدو أن السبب الكامن وراء ذلك هو أن النحو والصرف علمان في العربية يرتكزان على اللفظ أولاً وقبل كل شيء، وبالتالي فإنهما "يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده وأن أي

1 - أصول النحو، ص 68.
2 - انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 45.
3 - انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 45.

تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير اللفظة أو تغيير حكمها النحوي ومعناها الذي جاءت له في العبارة[1].

لكن ما الدوافع الكامنة وراء هذه الندرة وذلك الصمت فيما يتعلق بالاستشهاد بالحديث؟

يفسر الدكتور/ محمود حسني محمود دوافع (الصمت) في موقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث في نقاط ثلاثة، رأى أن هذه النقاط مجتمعة دفعت أوائل النحاة إلى هذا الموقف[2]:

1- إن النبي قال قولته المشهورة "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"، فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة، فكأنها تجعل الاحتجاج بالأحاديث أمراً مسلماً به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

2- إن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعُبَ على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقّة، ويتشددون التشدُدَ كُلّه أن يميزوا ما هو للرسول وما هو ليس له.

3- إنّ الحديث روى بعض منه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرجون في البتّ في هذه القضية.

ولو تنبه الرعيل الأول من النحاة لهذه القضية فسجلوا موقفاً واضحاً من الاحتجاج بالحديث، لاختصروا مساحة واسعة من البحث عند النحاة المتأخرين حول هذه القضية.

1 - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - دار الرشيد، 1981م، ص 5.

2 - احتجاج النحويين بالحديث، محمود حسني محمود، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني المزدوج 3-4، مطبعة التوفيق، عمان - الأردن، 1979م، ص 42. انظر الشاهد النحوي في الصحاح للجوهري، ص 43.

وأرى أن السبب الأول الذي ساقه محمود لا ينسجم مع نَظِيريْه الثاني والثالث، إذ لو وعي النحاة الأوائل مقولة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) لما تركوا مجموعة ثرّة من أحاديث الرسول بعيداً عن قضايا النحو والصرف، ولتمسكوا بهذه الأحاديث بوصفها مصدراً لا يمكن إغفاله من مصادر اللغة.

ولكنْ يبدو أن الذي عناه الدكتور محمود هو التضارب بين مقولة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبين ما لحق ببعض الأحاديث من لحن وتحريف ناهيك عن إمكانية رواية بعض الأحاديث بالمعنى، فدفع هذا التضارب النحويين إلى عدم الخوض في قبول شواهد الأحاديث أو رفضها لكي لا ينقادوا إلى أحد الاتجاهين على حساب الآخر فيقعوا في الخطأ والزلل.

إن وجود ألفاظ في بعض الأحاديث غير موافقة للقواعد المتفق عليها، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وخاصة أن الضابط للصحة: أن علماء الحديث قاموا على تصحيح كثير من المتون والأسانيد، كصنعة حديثية تتكئ على علم الجرح والتعديل، حيث حظيت بتلك العناية التي لم تتوفر لتلك النصوص الشعرية - مثلاً - التي خلت من العزو لقائلها أو نسبت لمجهول!

والمقام يستدعي ذكر ابن مالك - رحمه الله - في الاحتجاج النحوي، فأكثر ما يستشهد - رحمه الله-: بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه، عدل إلى أشعار العرب، كذلك شيخ العربية سيبويه، فقد احتج بالحديث النبوي أيما احتجاج، كما قال أ. د. محمود فجال في كتابه.

فعلى خلاف ما يقوله بعض النحويين في الأحاديث التي رويت عنه - صلى الله عليه وسلم - ومنعوا نحوياً بعض القواعد التي توافرت فيها، فإننا نقول بالجواز وتشهد له هذه الأحاديث:

أحاديث على خلاف القواعد المتفق عليها:

1- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنْ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ، قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرَفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: "إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا"(1).

القاعدة المتفق عليها: عدم جواز إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل.

قوله: "والله إن أبركم وأتقاكم أنا"(2)، يستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل، وهو ممنوع عند أكثر النحاة إلا للضرورة، والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة.

2- عَنْ عَائِشَةَ: "ذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمُرِ وَالْكِلَابِ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةً فَتَبْدُو لِي الْحَاجَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - فَأَنْسَلُّ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ"(3)

القاعدة المتفق عليها: عدم جواز تعدي المشبه به بالباء:

قوله: (شبهتمونا بـ...) قال ابن مالك: "في هذا الحديث جواز تعدي المشبه به بالباء، وأنكره بعض النحويين، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يوثق بعربيته، وها قد وجد في كلام أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- قال: قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح: والحق أنَّه جائز وإنْ كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين.

1 - فتح الباري، شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1379، ج91/1، باب قيام ليلة القدر من الإيمان.
2 - البخاري، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - أنا أعلمكم بالله، ج16/1، رقم 20.
3 - البخاري، حديث 484 كتاب الصلاة باب من قال لا يقطع الصلاة شئ.

3- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ - رضي الله عنه- قَالَ: قُلْتُ: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلَ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً، ثُمَّ أَيْنَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ بَعْدُ فَصَلِّهْ، فَإِنَّ الْفَضْلَ فِيهِ))(1).

القاعدة المتفق عليها: عدم جواز إضافة الموصوف إلى الصفة:

قوله: (المسجد الأقصى) أي: بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، فالبصريون يمنعونه ويؤولونه بإضمار المكان، أي الذي بجانب المكان الغربي ومسجد المكان الأقصى ونحو ذلك. لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح.

4-أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ: - صلى الله عليه وسلم-((الْبَيِّنَةَ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم – يَقُولُ: الْبَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبَرِّئُ ظَهْرِي مِنْ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ إِنْ كَانَ مِنْ الصَّادِقِينَ))(2)

القاعدة المتفق عليها: عدم جواز حذف فاء الجواب وفعل الشرط بعد إلا:

قوله: (البينة أو حد في ظهرك)، قال ابن مالك: حذف منه فاء الجواب وفعل الشرط بعد إلا، والتقدير: وإلا تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك، قال: وحذف مثل هذا لم يذكر النحاة أنه يجوز إلا في الشعر، لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح.

5- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم-: ((حَوْضِي

1 - البخاري، باب (يزفون) السلان في المشي، ج1231/2، رقم 3186.
2 - البخاري، باب (إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة، ج549/2، رقم 2526.

مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنْ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنْ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا))(1).

القاعدة المتفق عليها: عدم جواز استعمال الصفة مقام التفضيل:

قوله: (ماؤه أبيض من اللبن) مقتضى كلام النحاة أن يقال: أشد بياضاً، ولا يقال: أبيض من كذا، ومنهم من أجازه في الشعر، ومنهم من أجازه بقلة، ويشهد له هذا الحديث وغيره.

6- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-: ((أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ ائْتِنِي بِالشُّهَدَاءِ أُشْهِدُهُمْ، فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، قَالَ: فَأْتِنِي بِالْكَفِيلِ، قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ الْتَمَسَ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ لِلْأَجَلِ الَّذِي أَجَّلَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَنَقَرَهَا، فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ، وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ زَجَّجَ مَوْضِعَهَا، ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّفْتُ فُلَانًا أَلْفَ دِينَارٍ، فَسَأَلَنِي كَفِيلًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، فَرَضِيَ بِكَ، وَسَأَلَنِي شَهِيدًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، فَرَضِيَ بِكَ، وَأَنِّي جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ، فَلَمْ أَقْدِرْ، وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا، فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطَبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ؛ لِآتِيَكَ بِمَالِكَ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ، قَالَ: هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ، قَالَ: أُخْبِرُكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ، قَالَ: فَإِنَّ

1 - البخاري، باب في الحوض وقوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر)، ج2405/5، رقم 6208.

اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْخَشَبَةِ، فَانْصَرِفْ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا))(1).

القاعدة المتفق عليها: العدد (أَلْف) إذا جاء مضافاً لا تدخله (أل) التعريف وقد جاء العدد (ألف) مضافاً إلى (دينار)، وهو مُعَرَّف بـ (أل):

7- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))(2).

القاعدة المتفق عليها: عدم جواز مجيء فعل الشرط مضارعاً، وجوابه ماضيا:

قوله: ((غُفِرَ له)) جواب الشرط، وهذا كما ترى وقع ماضياً، وفعل الشرط مضارع، والنحاة يستضعفون مثل ذلك، ومنهم من منعه إلا في ضرورة شعر، وأجازوا ضده، وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، ومنه قوله - تعالى -: "**مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ**"(3) والصواب هو: الجواز؛ لأنه وقع في كلام أفصح الناس ويشهد له هذا الحديث.

8- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يُرِيدُ الثُّومَ فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا))(4).

القاعدة المتفق عليها: الفعل المجزوم يحذف منه حرف العلة إذا كان معتل الآخر:

---

1 - البحاري، باب ما يستخرج من البحر، ج544/2، رقم 1427.
2 - البخاري، باب من قيام ليلة القدر من الإيمان، ج21/1، رقم 35.
3 - سورة هود، الآية رقم (15).
4 - البخاري، باب ما جاء في الثوم النيئ، ج292/1، رقم 76.

قوله: ((فلا يغشانا)) من الغشيان، وهو المجيء والإتيان، أي: فلا يأتنا، وإنما أثبت الألف؛ لأن الأصل فلا يغشنا؛ لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح، وقد ورد عن بعض العرب إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم.

9- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم- قَالَ: ((لَوْ كَانَ عِنْدِي أُحُدٌ ذَهَبًا لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ لَيْسَ شَيْءٌ أَرْصُدُهُ فِي دَيْنٍ عَلَيَّ أَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ))(1)

القاعدة المتفق عليها: جواب (لو) إما أن يكون فعلاً ماضياً، أو مضارعًا مجزومًا بـ (لم):

ذهب النحاة إلى أن: جواب (لو) إما أن يكون فعلا ماضياً أو مضارعًا مجزومًا بـ (لم)، وإلى هذا أشار ابن هشام في المغني بقوله: "جواب (لو) إما مضارع منفي بلم نحو: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ)، أو ماض مثبت، أو منفي بـ (ما)".

وبإهمال النحاة الاحتجاج بالسنة؛ افقدوا نحوهم أوسع مصادره الموثوقة، واقتصروا على شواهد من الشعر والأمثال، فوقعوا فيما وقعوا فيه من نقص الاستقراء، في حين استفاد أصحابهم اللغويون من احتجاجهم بالسنة فأثروا معاجمهم بمفردات عربية سليمة(2).

1 - البخاري، باب تمنى الخير وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لو كان عمري، ج2641/6، رقم 6801.

2 - انظر الاقتراح: 19، وانظر مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص73، وانظر خزانة الأدب، ج13/1. وانظر الموشح للمرزباني، ص195.

المبحث الثاني

كيف يجتمع الشاهد النحوي والضرورة الشعرية؟

لقد حرص علماء النحو خاصة علماء البصرة على إنتقاء الأساليب الفصيحة والشواهد الصحيحة، لقد سمعوا من العرب كثيراً ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة أو البيت النادر، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علمٍ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلابد في شواهدها أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل، وحتى يقوى أساسها فلا تلين(1). وتعلق الباحثة على هذا الكلام بهذا السؤال:

الشاهد والضرورة كيف يجتمعان؟:

القياس هو الفيصل في تقرير مسائل الشذوذ والندرة في لغات العرب ولهجاتهم ولغة الشعر وما تلجأ إليه من ضرورات لغوية ونحوية وصرفية وأيضاً قراءات القرآن الكريم(2).

وقال الزجاجي: "النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يُقبل إلا ببراهين وحجج"(3). يقول الأنباري: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"(4). ويرى ضرورة الأخذ بالقياس؛ لأن عوامل الألفاظ يسيرة ومحصورة والألفاظ كثيرة وغير محصورة.

فإذا كان الأمر كذلك كيف نجمع بين القاعدة والضرورة الشعرية؟.

---

1 - مدرسة البصرة النحوية، تأليف الدكتور/ عبد الرحمن السيد، دار المعارف، الطبعة الأولى، ص146.
2 - القياس في النحو العربي، ص4.
3 - الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص41، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة 1959م.
4 - القياس في النحو العربي، ص20.

الأصل في الشواهد النحوية أنها لا تعتريها الضرورة، والضرورة لها مواضع محصورة نص عليها أهل العلم بالاستقراء.

فالمقصود أن الضرورة لا تقال في كل مواضع استعمال الكلام، ولا تقال حيث تقال إلا واستناداً على استقراء صحيح كلام العرب ثم بناء الأصل على الكثير والضرورة على القليل. مع ملاحظة القرائن المفهومة من استعمال العرب وذلك بأن يخصوا هذا الاستعمال بالشعر على خلاف الأصل(1)، ولكن من الشعراء من يتجاوز ذلك كقول الفرزدق:

وما مِثْلُهُ في النَّاسِ إلا مُمَلكاً * أَبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ(2)**

وقال عنه أبو علي الفارسي: تقديره "وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أَمهُ أَبوه" ففصل بين المبتدأ والخبر الذين هما:"أَبُو أُمِّه أَبُوه" بكلمة "حي" وهو أجنبي بينهما، وفصل بين الصفة والموصوف الذين هما "حي يقاربه بقوله: "أبُوه" وهذا أجنبي منهما، ولعل الفرزدق أراد أن يثبت غموض علاقة القرابة واختلاطها(3).

وترى الباحثة إنه خرق القاعدة بدون سبب.

من المعلوم لدى دارسي النحو العربي أنه سيستشهد على صحة كثير من القواعد النحوية بالشعر، ولا يكاد يخلو كتاب في النحو من شواهد شعرية على مسألة نحوية!.

كذلك مما هو معلوم أن هناك انحرافاً جائزاً للشعر عن القاعدة النحوية وهو ما يسمى (بالضرورة الشعرية)، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تم تعامل النحويين مع هذا الأمر المتناقض!؟

1 - القياس في النحو العربي، ص20.
2 - قائله: الفرزدق، بحره: الطويل، مواضعه: لسان العرب ج492/10 مادة (ملك)، لم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخصائص ج146/1، ج393/2 والمعجم المفصل لإميل بديع ص63.
3 - النظام النحوي ولغة الإبداع - الوعي اللغوي - موقع حضارة الكلمة - شبكة الألوكة على صفحة الانترنت، وانظر مختصر المعاني، أسعد التفتازاني - الناشر دار الفكر/ قم الصف الإلكتروني، الطبعة الأولى 1411هـ ص18.

وبمعنى آخر فكيف يتم الاستدلال على النحو، بشاهد يحق له تجاوز القاعدة النحوية؟

ليست القواعد إلا قوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب الذين لم تفسد سلائقهم(1).

يجب ألا يحتج بما له روايتان إحداها مؤيدة لقاعدة تُزعم، والثانية لا علاقة لها بها، لاحتمال أن الشاعر قال الثانية، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال:

ادعى بعضهم أن الأرض تذكر وتؤنث، واستشهد للتذكير بقول عامر بن جوين الطائي في إحدى الروايتين:

ولا أرض أبقل أبقالها * فلا مزنة ودقت ودقها(2)**

والرواية الثانية:

ولا أرض ابقلت أبقالها

فان لم يكن تذكر (الأرض) غير هذا الشاهد فلا يحتج به؛ لأن الأكثر أن الشاعر قال (ابقلت) اللغة المشهورة المجمع عليها.

ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى على السعة(3) والاختيار، فإذا اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ففي جعل الضرورة الشعرية قانوناً عاماً للكلام نثره ونظمه الخطأ كل الخطأ، ادعي بعضهم جواز الرفع ب(لم) مستشهدا بقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت ليون بني زياد(4)**

1 - كتاب الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن احمد الأفغاني، بيروت، دار الفكر 1971م، ص5.
2 - قائله: عامر بن جوين الطائي، بحره: المتقارب، مواضعه: خزانة الأدب ج45/1، الكتاب ج46/2، لسان العرب ج111/7 (أرض) الهمع ج171/2.
3 - كتاب الموجز في قواعد اللغة العربية ، ص7.
4 - تم تخريجه سابقاً ص 25.

نقل السيوطي(1) هذا البيت من كتاب "الصاحبي في فقه اللغة" لابن فارس(2) على أنه غلط أبته العربية، من غير أن يوضح موضع الشاهد فيه.

فقول قيس بن زهر العبسي (ألم يأتيك) غلط كما ذكر السيوطي نقلاً عن ابن فارس، ولا يصح أن يحتج به على الفعل يُرفع بعد (لم). ولكن الغلط لا يرجع إلى مجافاة لبيت سنن العربية، بل يرجع إلى أنه ضرورة شعرية ارتكبها الشاعر حين أن الشعر يُرتجل(3). والفرق بين الخروج على سنن العربية والضرورة الشعرية كبير، ولكن النحاة الكوفيين اتخذوا من البيت حجة للدلالة على إشباع الحركات. أي أنهم أرادوا أن يثبتوا قاعدة نحوية فالتمسوا لها من الشعر العربي شاهداً هو بيت قيس. ولا حاجة إلى بذل الجهد في تعليل (ألم يأتيك) كما فعل محمد محيي الدين عبد الحميد في أثناء تعليقه على البيت(4).

فالأمر لا يخرج عن أن الضرورة الشعرية القبيحة دفعت قيساً إلى إبقاء الياء وعدم حذفها بعد (لم). وهذا يعني أن السيوطي نقل تعليل ابن فارس من غير أن يدرك الفرق بين الضرورة الشعرية وما يلجأ إليه الشاعر اختياراً.

ونموذج آخر، نقله السيوطي من كتاب الخصائص لابن جني فقول إبراهيم بن هرمه:

وإنني حيثما يسري الهوى بصري * ما حيث الا المودةا أدنو فأنظور(5)**

فأخذه شاهداً على أنك متى اشبعت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من صيغها.

---

1 - المزهر، ج68/2.
2 - الصاجي في فقه اللغة لابن فارس، ص 279.
3 - أصول النحو، ص 70.
4 - من الإنصاف ج30/1،الهامش 17.
5 - قائله: ابراهيمبن هرمة، بحره: البسيط، اللغة: متالع: جبل بنجد، أبان، اسم جبل، السوبان وادٍ معروف، الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1395هـ - 1975م، ج338/1. وانظر ابن هرمة في ملحق ديوانه ص239، الإنصاف ج24/1، الخزانة ج121/1، المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب ج387/1.

فهذا البيت ليس شاهداً على إشباع الحركة، ولا يجوز بناء قاعدة نحوية استنادا إليه؛ لأن الشاعر قال (فأنظور) اضطرارا ولم يقل ذلك اختباراً وهذا ما قاله السيوطي في الاقتراح نقلا عن منهاج البلغاء أن قول الشاعر(فأنظور) ضرورة قبيحة(1).

إذاً النحاة أنفسهم يوقنون أحياناً بأن الضرورة غلط ولا يجوز وهذا واضح في كلام السيوطي ففي أول الأمر عَدَّه غلط وتارة أخرى قال إنها ضرورة.

وتري الباحثة أن هذا غلط ينبغي ألاّ تُبنى عليه قاعدة.

وقد يبني الكوفيون أصلهم النحوي أو الصرفي على شاهد شعري لا يعرف قائله، على حسب ما ذكره أبو البركات الأنباري، ومن ذلك:

1- إجازتهم مد المقصور في الضرورة الشعرية، وهي مسألة لا تصلح عند البصريين، وقد اعتمد الكوفيون في هذه الإجازة على القياس، وثلاثة شواهد من الشعر، وهي(2):

قول الشاعر:

إنما الفقر والغناء من * الله، فهذا يعطي، وهذا يحد(3)**

على أن الغناء ممدود الغنى.

وقول الآخر:

سَيُغْنِينِي الذي أغْنَاكَ غِنَي * فَلا فَقْر يَدومُ ولا غَناءُ(4)**

على أن الغناء ممدود الغنى.

---

1 - الاقتراح 30-31
2 - الكوفيون في النحو والصرف، ص 44
3 - البيت لم اقف على قائله ، بحره الوافر ، الشاهد تم توضيحه أعلاه ، مواضعه ضرائر أبن عصفور ص40 والمذهر ج 233/2، المنصف ج293/2 .
4 - لم يعرف قائله، بحره: الوافر، محل الشاهد (والغناء) فالكلمة لأصل مقصورة (الغنى) ضد الفقر، مواضعه: الإنصاف ج747/2، ضرائر ابن عصفور ص40، المزهر ج233/2، المنصف ج293/2.

وقول الآخر:

لم نرحب بأن شخصت، ولكن * مرحباً بالرضاء منك وأهلاً(1)**

على أن الرضاء ممدود الرضا.

وقد حمل البصريون الشاهد الأول على أنه لا يعرف قائله. وحملوا الشاهدين الثاني والثالث على أن الرواية الصحيحة بفتح الغين والمد (الغناء، وغناء)، أو على أنهما مصدر الفعل غانيته (فاخرته بالغنى)، والقول نفسه في الشاهد الأخير: لأن الرضاء مصدر راضيته.

وقاس الكوفيون جواز مد المقصور في الضرورة الشعرية على إشباع الحركات (الضمة، والكسرة، والفتحة) فيها أيضاً(2).

2- إجازتهم إظهار (أن) المصدرية بعد كي، وحتى، وهي مسألة لا تصبح عند البصريين: وقد اعتمد الكوفيون على القياس وشاهد شعري مجهول القائل، وهو:

أردت لكيما أن تطير بقربتي * فتتركها شناً ببيداء بلقع(3)**

وهذا الشاهد محمول عند البصريين على أنه غير معروف، ولا يعرف قائله، أو على أنَّ (أنْ) قد أظهرت للضرورة، أو على أن الشاعر قد أبدل (أن) من (كيما)، لكونهما بمعنى واحد. وهي تأويلات لا محوج إليها لو حملنا هذا الشاهد على ظاهره(4).

3- إجازتهم أن يبقى تمييز (كم الخبرية) مجروراً إذا فصل بينه وبينها بالظرف، أو الجار والمجرور،و هي مسألة لا تصح عند البصريين، إذ

1 - لم ينسب إلى قائل، بحره: الخفيف، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الإنصاف للأنباري ص748.

2 - انظر شواهد على هذا الإشباع في الإنصاف ج749/2.

3 - قائله: النجاشي، بحره: الطويل، اللغة: لكيما: زائدة بالإجماع، نظير: تسير سيراً سريعاً، تتركها: تخليها، شناً: يابسة متخرقة، البيداء: الصحراء التي يبيد مالكها، إي يهلك، البقلع: الخالية، والشاهد فيه: قوله (لكيما أن) حيث أظهر الشاعر (أن) المصدرية بعد كي. مواضعه: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ج580/2.

4 - المرجع نفسه ، ص 45.

ذهبوا إلى أنه يجب نصبه. وقد اعتمد الكوفيون فيها على النقل، والقياس، أما النقل فقاسوا فيه هذه الإجازة على بيتين من الشعر، الأول:

قول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نَالَ العُلا * وشريف بخله قد وضعه(1)**

على أن التقدير: كم مقرفٍ نال العلا بجود.

والآخر قول الشاعر:

كم في بني بكر بن سعد سيد * ضخم الدسيعة ماجد نفاع(2)**

على أن التقدير: كم سيد في بني سعد بن بكر.

وأما القياس فيكمن في أن تمييز (كم) الخبرية هذه مجرور بحرف جر محذوف، لا مجرور بإضافتها إليه على قول البصريين. والفصل لا يؤثر في حركة هذا التمييز، وعلى الرغم من أن عمل حرف الجر محذوفاً قليل في العربية، وهو محصور في مواضع قليلة ليس هذا الموضع منها.

وحمل البصريون الشاهدين السابقين على أنَّ الرواية الصحيحة في الشاهد الأول هي (مقرف)، بالرفع، وعلى أن الشاهد الثاني يعد من باب الشاذ الذي لا يقاس عليه.

4- إجازتهم إظهار (أن) المصدرية بعد كي، وحتى، قياساً على قول الشاعر:

---

1 - قائله: أنس بن زنيم، بحره: المديد، وهو من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد، اللغة، بجود، بكرم وسخاوة، المقرف: الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب، نال العلا: بلغ المنزلة العالية. وصفه، من الوضيع وهو الدنئ من الناس، والهاء عوض من الواو. الهمع ج255/1، الكتاب ج295/1، الخزانة، الشاهد 489. وانظر الإنصاف ج303/1-309.

2 - قائله: الفرزدق، بحره: الطويل، مواضعه: سيبويه ج296/1، والبيت ليس في ديوانه، الإنصاف ج303/1-309.

أردت لكيما أن تطير بقربتي * فتتركها شناً ببيداء بلقع(1)**

على أنَّ (أنْ) أظهرت للضرورة الشعرية في أحد التأويلات. وذكر السيوطي تخطئة ابن الأنباري هذا البيت؛ لأنَّ قائله مجهول وغير معروف(2).

وعليه لا يجوز أن نبني على قاعدة على بيت غير معروف القائل، وذكرت (أن) بعد كي للضرورة.

5- إجازتهم أن يعمل حرف الجزم محذوفاً، وهي مسألة لا تصح عند البصريين. وقد قاس الكوفيون هذه الإجازة على أربعة شواهد شعرية، وهي:

محمد تفد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من أمرٍ تبالا(3)**

على أن التقدير: لتفد نفسك.

وقول الآخر:

فقلت ادعي، وادع، فإن أندى * لصوت أن ينادي داعيان(4)**

على أن التقدير: ولأدع.

وقول الآخر:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي * لك الويل حر الوجه، أو يبك من بكى(5)**

على أن التقدير: ليبك.

---

1 - تم تخريجه ص 143.
2 - الاقتراح، ص 55.
3 - انظر الإنصاف ج2/530-549، والبيت تم تخريجه سابقاً ص78.
4 - قائله: الأعشى، بحره: الوافر، مواضعه: سيبويه ج1/426، ضرائر ابن عصفور ص 150.
5 - تم تخريجه، ص 80.

وقول الآخر:

من كان لا يزعم أني شاعر * فيدن مني تنهه المزاجر(1)**

على أن التقدير: فليدن. وقد حذف حرف الجزم فيما مر من شواهد وأضرابها لكثرة الاستعمال.

وحمل البصريون هذه الشواهد على الضرورة الشعرية،وهي لا يقاس عليها في بناء أصل نحوي، أو صرفي زيادة على أن الشاهد الثاني حملوه أيضاً على أن هناك رواية أخرى، وهي (أدعي وأدعو إن) بإثبات الواو.

6- إجازتهم تقديم المفعول به بفعل الجزاء على حرف الشرط، كما في: زيداً إنْ تضربْ أضربْ، وهي مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين منها البصريون. وقد اعتمد الكوفيون في هذه الإجازة على ثلاثة شواهد شعرية، وهي:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ * انك إن تُصْرعْ أخوك تُصْرعُ(2)**

على أن التقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك، ولو لا نية التقديم، عندهم لجزم (تُصرع).

وقول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاهُ خليلٌ يوم مسألةٍ * يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ(3)**

على أن التقدير: يقول إنْ أتاه خليل. والقول فيه من حيث رفع (يقول) كالقول في سابقه.

---

1 - تم تخريجه ص 29.
2- تم تخريجه ص 78.
3 - قائله: زهير ابن أبي سلمى في ديوانه ص153، بحره: البسيط، مواضعه: الانصاف ج625/2، التصريح ج249/2، خزانة الأدب ج98/9، الكتاب ج66/3، الهمع ج60/2، شرح المفضل ج157/8.

وقول زهير بن مسعود:

فلم أرقه إن لم ينج منها ** فطعنةُ لا غُس ولا بمغمر(1)

على أن التقدير: إن ينج فلم أرقه، على أن المقدم هو الجواب، وهو الموضع الذي يستحقه في الأصل عند الكوفيين، وتقديم الجواب هذا يجيز تقديم معموله على حرف الشرط.

وحمل البصريون الشاهد الأول على الضرورة الشعرية؛ لأن قوله (تُصرع) خبرُ (إن)، وهو مؤخر لفظاً مقدم رتبة، فلا حجة للكوفيين فيه عندهم. وملوا الشاهد الثاني على أن (يقول) جواب الشرط مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى؛ لأن فعل الشرط ماضٍ. وحملوا الشاهد الأخير على أن (فلم أرقه) دليل على جواب الشرط لا جوابه، والجواب محذوف، عندهم.

فلاحظ أن الكوفيين اتخذوا من هذه الأبيات التي اعترتها الضرورة حجة لإثبات بعض القواعد وهذا في رأي الباحثة لا يصح وتعتبره غلط أبته العربية.

وقف الدكتور السامرائي من الشاهد الشعري وقفة شك وريبة، ولم يرتضيه أساساً لبناء القاعدة النحوية السليمة، إذا قال: (إن الشاهد الشعري ضعيف ولوجاء كثيراً؛ وذلك لما تقتضيه لغة الشعر من ترخيصات وتجاوزات لتجيء سائرة على الوزن المعروف. على أنَّ كلَّ هذه الألاعيب مما وسعت في النحو العربي لأنها أعطته ما ليس منه)(2)

وقال إبراهيم السامرائي: (فإن كان الشاهد اللغوي دليل الاستقراء والتنقير، فلم يكن الشاهد النحوي دليلاً للاستقراء الوافي، فإذا احتاج النحوي إلى

1- قائله: زهير بن مسعود، بحره: الطويل، اللغة: الغس: داء يصيب البعير، المعمر: أعمره: غطاه وستره وغامر فلان رمى بنفسه في الشدائد مواضعه: الخصائص ج288/2، الإنصاف ج626/2.

2- انظر الاقتراح في علم أصول النحو 55. وانظر الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي رسالة تقدم بها حسين علي فرحان العقيلي إلى مجلس كلية الآداب الجامعية المستنصرية وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها. بإشراف الدكتور/ نهاد حسوبي صالح، جمادى الأولى 1425هـ - حزيران 2004م، ص33.

شيء عزّ عليه أن يلقاه في كلام العرب عمد إلى (زيد) و(عمرو)، و(هند) وخاصمهم فتضاربوا على النحو الذي نلمسه في كتب النحو)(1)

وقال منتقداً الشاهد(2) الذي جاء به النحاة دليلاً على زيادة (كان) بين حرف الجر ومجرورة:

سراة بني أبي بكر تسامى * على كان المسومة العراب(3)**

وقال: (وما أظن أنك لو استقريت العربية في كتبها المتبوعة والمخطوطة مما تشتمل عليه خزائن الدنيا، ما وجد نظير لهذا البيت المضعضع الأركان(4).

على الرغم من هذا النقد الجريء الذي وجهه السامرائي إلى الشاهد الشعري؛ إلا أنه استشهد بشعر بعض الشعراء كالبحتري والمتنبي والشريف الرضي، وابن هانئ وذلك؛ لأنهم لم يخرجوا عن النمط العربي السليم.(5)

وقف الدكتور السامرائي من الشاهد الشعري وقفة شك وريبة، ولم يرتضه أساساً لبناء القاعدة النحوية السليمة، إذا قال: (إن الشاهد الشعري ضعيف ولوجاء كثيراً؛ وذلك لما تقتضيه لغة الشعر من ترخيصات وتجاوزات لتجيء سائرة على الوزن المعروف. على أن كل هذه الألاعيب مما وسعت في النحو العربي لأنها أعطته ما ليس منه)(6)

كأن يقول الشلوبين، أبو علي عن الشاهد الشعري يحفظ ولا يقاس عليه كما في حديثه عن فاعل نعم وبئس، فبعد أن أستشهد بالبيت الآتي للشاعر كُثير بن عبدالله السهيلي حول مجيء فاعل نعم مذكراً قال: يحفظ ولا يقاس عليه.

1- الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، ص33.
2- الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، ص33.
3- لم ينسب إلى قائل، بحره: الوافر، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: سر صناعة الإعراب ج298/1، ضرائر ابن عصفور ص78، الخزانة ج33/4.
4- الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، ص34.
5- الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، ص34.
6- انظر الاقتراح في علم أصول النحو 55. وانظر الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي رسالة تقدم بها حسين علي فرحان العقيلي إلى مجلس كلية الآداب الجامعية المستنصرية وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها. بإشراف الدكتور/ نهاد حسوبي صالح، جمادى الأولى 1425هـ - حزيران 2004م، ص33.

فنعم صاحبُ قوم لا سلاحُ لهُم * وصاحبُ الركب عثمانُ بن عفانا(1)**

وقال الزجاجي: "النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهن وحجج"(2)، يقول الأنباري:"النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"(3). ويرى ضرورة الأخذ بالقياس لأن عوامل الألفاظ يسيرة ومحصورة والألفاظ كثيرة وغير محصورة.

فإذا كان الأمر كذلك كيف تجمع بين القاعدة والضرورة الشعرية؟

1 - قائله: كثير بن عبد الله، بحره: البسيط، مواضعه: الخزانة ج117/4، الهمع ج86/2، التواطئة، لأبي علي الشلوبين، ص249.
2 - الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص41، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة 1959م.
3 - القياس في النحو العربي، ص20.

المبحث الثالث

استخدام روايات القراءات المتواترة ولغات العرب الشهيرة

اختلف اللغويون والعلماء في تشخيص اللسان اللهجي الذي سلكه القرآن[1]، إلا أن اختلافهم هذا لا يمنعنا من تقرير واقع الاستعمال القرآني للعديد من لغات العرب ولهجاتهم، إذ لم تكن لهجة قريش هي اللهجة الوحيدة الموجودة في القرآن[2]، ولهذا لم يفهم بعض الصحابة القرشيين بعض الكلمات القرآنية[3]، بل إن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يفهم ما في القرآن كله إلا بتعليم ربه، وقد اشار - صلى الله عليه وسلم - إلى ذلك حين قال له بعض الصحابة: ((يا رسول الله إنك لتأتينا بالكلام من كلام العرب ما نعرفه ونحن العرب حقاً. فقال: إنَّ ربِّي علمني فتعلمت))[4].

فالقرآن جاء منظومة لغوية فريدة ذات معيار عرفي خاص بحيث لا يمكن القول بتوافقه التام مع لهجة من اللهجات العربية السائدة آنذاك، كما لا يمكن القول بخروجه عن مجال الكلام العربي، وبهذا يكون قد بنى له في الفصاحة اللغوية معياراً خاصاً لا يتاح لأحد تطبيقه بمحاكاته في أسلوب من الأساليب، إذ إن تلك المحاكاة لا تعكس ذلك المعيار العرفي الخاص بالقرآن الذي جاء معجزاً ليس للعرب فحسب بل للإنس والجن.

إن صفة الإعجاز التي يتسم بها معيار الصدق العرفي للقرآن الكريم أثَّرَت في ظهور فروق دلالية بين لغة القرآن ولغة الشعر[5]، كما ميزت أسلوب القرآن بالعديد من الظواهر النحوية والصرفية[6] التي فرضها ذلك المعيار المعجز على مخاطبيه من العرب إلى درجة لم يقدروا على التشكيك في

1 - المفصل في تاريخ العرب،علي جواد، ج599/8 وما بعدها، ط2، جامعة بغداد، 1413هـ 1993م.
2 - الصاحبي لابن فارس، ص41-43.
3 - معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي، إعداد الدكتور/ سعود عادل بن معتوق، الأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، ص8.
4 - معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي.
5 - معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي.
6 - معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي.

مصداقيته العرفية في البلاغة والتبليغ على الرغم من تعدد لهجاتهم ومعاييرهم العرفية التي يلجؤون إليها في إنجاز البحث اللغوي، ومع كثرة الغريب والمتشابه في القرآن إلا أنهم خضعوا له وانحنوا لأسلوبه مع أن معيار الصدق العرفي للكلام العادي يستبعد الكلمات الغريبة والغامضة لتحقيق عنصر الوضوح في دلالة الجملة.

على أن عنصر الوضوح بصفته ركيزة من ركائز معيار الصدق العرفي لا يعني أنه مفقود في غريب القرآن ومتشابهه، بل إن ثمة بياناً في الغريب والمتشابه يتصف بنسبة من الوضوح ارادها الله أن تكون، وإلا فما الذي أمكن المتلقي من أن يصف ذلك التعبير أو تلك الجملة بالغرابة والتشابه؟ لولا أن تلك النسبة من الوضوح موجودة، وهي التي تساعد على تمييز الغريب والمتشابه من غيره.

هذا إلا أن استعمال الغريب والمتشابه يأتي في مقام عدم الرغبة في البيان، والإحالة إلى النبي أو الحديث الشريف لمعرفته، على أن ذلك الاستعمال غير الواضح في القرآن قد أخذ مصداقيته العرفية من اعتباره في الدين واعتباره عند المسلمين، إلى جانب أنه كلام غير عادٍ وغير العادي يخضع لبعض الخصائص التي تغتفر فيه وتطلب في غيره.

إن مفهوم الفصاحة اللغوية كان موجوداً على الأقل بين طائفة من العرب حيث كان من عادتهم أن يتحدى بعضهم بعضاً بالقصيد والخطب ثقة منهم بقوة الطبع(1)، والسليقة اللغوية ولم يكن ذلك المفهوم محكوماً بمعايير علمية، فلما جاء القرآن ركز ذلك المفهوم وجعل للفصاحة اللغوية معيارها المعجز الذي لا يُدرك كنهه ولم تحدد ماهيته حتى يتسنى لأحد تقليده أو الإتيان بمثله.

وانعكس ذلك التفوق اللغوي للقرآن على الدرس النحوي فوجد النحويون في القرآن بغيتهم للاستشهاد به في كثير من المسائل النحوية(2)، وذهب بعضهم إلى أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن(3)، علماً بأن معيار الأفصحية القرآنية لا يبلغ بتقليده في جملة أو جملتين أو أكثر، ولهذا كان من الراجح التسوية في الاستعمال بين اللغات التي وردت في

1 - معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي، إعداد الدكتور/ عادل بن معتوق العيثان، ص9.
2 - معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي.
3 - المزهر، للسيوطي ج318/1.

القرآن والتي لم ترد فيه ما دامت متوفرة على الركائز المقومة لمعيار الصدق العرفي للحدث اللغوي.

- المصدر الأول الملزم للتقعيد النحوي: لغة القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة والآحاد:

لئن اعتبرت لغة القبائل البدوية غير المختلطة بالأمم الأجنبية أهمَّ مصدر للقياس النحوي عند نحاة مدرسة البصرة، فإن مرد ذلك ـ بلا شك ـ إلى مستوى الفصاحة الرفيع الذي كان غالباً على سكان البوادي، إضافة إلى بعدهم عن مواطن اللحن بسبب عدم الاختلاط بأية أمةٍ أجنبيةٍ أخرى.

وبناءً على ذلك، فإنَّ المنهج العلمي الرصين يقتضي ضرورة الالتزام بهذا المبدأ في كل الأحوال بحيث يتم التفاضل بين مصادر التقعيد على أساس مستوى قوة الفصاحة وتمكنها، فتقدَّم لهجة قبيلة على لهجة قبيلة أخرى إذا كانت لهجة الأولى أفصح من الثانية، فالعبرة في التقديم والتأخير تكمن في مستوى الفصاحة وعدم اللحن، وليست العبرة في سكنى البادية أو الحضر أو غير ذلك في واقع الأمر(1).

ومن البديهي أن لغات القبائل التي اعتمد عليها النحاة، لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها، من أساليب وتراكيب وتصرف في استخدام اللغة.

ومن هنا جاءت بعض الأحكام النحوية قاصرة، لآن النحويين ندت منهم شواهد كثيرة وأساليب عديدة، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص، ولووسعوا دائرة الاحتجاج، لتغيرت بعض تلك الأحكام والقواعد، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة.

أما سيبويه، فقد أكثر من إيراده للآيات القرآنية كشاهدٍ على لغات العرب، وجعلها الشاهد الأعلى فصاحة على القاعدة النحوية. فقد أحصيتُ له اثنتين وستين قراءة لآياتٍ من الذكر الحكيم، وكان في كل هذه القراءات له ميدانُ خاصٌ به يحترمُ المتواتر، والشاذ منها.

فمن ميدانه الخاص أنه اذا ما أتت قراءة متواترة تخالف قياسه النحوي، فلا يتعرض لها بذكر من ذلك قوله تعالى: "أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ"(2).

1 - مجلة الكلمة، قراءة في مصادر التقعيد النحوي وجهة نظر أصولية، قطب مصطفى، العدد (18) 1418هـ 1998م، ص17.
2 - سورة النحل، الآية رقم (40).

وقد قرئت هذه الآية: (فيكون) نصباً، وهي قراءة متواترة، قرأ بها ابن عامر، والكسائي(1).

وقد تعرض سيبويه لقراءة الرفع فقط، حيث إن القياس عنده في باب العطف بالفاء، إذا أتى بعدها فعلٌ مرفوعٌ، وهو جوابٌ للأمر، فإنَّما هو على أنْ يكون هذا الفعلُ المعطوف في موضع مبتدأ، ولا يجوز إضمار (أنْ) الناصبة، وهو مرفوع؛ لأنه منقطع عما قبله.

فسيبوية يعتبر قراءة الرفع هي القياس، ولم يتعرضْ لقراءة النصب (فيكونَ)، ولكنه لم يغفَلْ وجهَ النَّصْبِ، حيث جوَّزه في ضرورة الشعر، ومثَّل له بقول الشاعر:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ * وألحقَ بالحجازِ فأستريحا(2)**

وسيبويه قد أورد في كتابه أربعاً وعشرين آية من كتاب الله. في كل آية وجهان متواتران لم يُنْكِرْ إلا وجهاً واحداً منها.

ففي قوله تعالى: (**فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ**)(3). فقد قرئت هذه الآيةُ بكسر الهمزة، واختلاس حركتِها، وإسكانِها(4).

وقال وائل عبد الله في رسالته دلالة النص الشعري في تفسير القرآن الكريم، فهل يندرج هذا تحت باب الضرورات؟ أم أن هناك لهجات تؤيدها، فأتى ببعض النماذج، منها:

1- المقصور والممدود:

المقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة، والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، وإذا ما رجعنا للشواهد الشعرية سنجد عدداً من النحاة يقولون بقصر الممدود ومد المقصور جاعلين ذلك من الضرورات الشعرية، مستشهدين على ذلك بقول الشاعر:

1 - السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي (324هـ)، ت.د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر 1972م، ص373.
2 - البيت قائله المغيرة بن حبناء ، بحره الوافر، الكتاب لسيبويه ج423/1، الضرائر ابن عصفور ص284، الهمع ج77/1، ج10/2الخزانة ج490/4.
3 - سورة البقرة، الآية رقم (54).
4 - السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي (324هـ)، ت.د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر 1972م، ص155.

لا بُدَّ من صنعا وإن طال السفر * وإن تحنى كل عود ودبر(1)**

وبشاهد آخر على جواز مد المقصور:

سيغنيني الذي أغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء(2)**

فهل يندرج هذا تحت باب الضرورات الشعرية أم أن هناك لهجات تؤيدها قراءات قرآنية؟ لعل في الأمثلة التالية ما يجيب عن هذا التساؤل(3)، قال تعالى: "فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكَّا"(4).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعامر "دكا" منونة مقصورة، وقرأ حمزة والكسائي "دكا" ممدودة غير منونة(5).

وفي قوله تعالى: "يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ"(6). قرأ صلحة بن مصرف "سناء" بالمد، وقرأ الجمهور "سنا" برقه(7) بالقصر. واضح من هذين المثالين أن القراء أجازوا القصر والمد في القرآن، والقرآن ليس شعراً ولذلك فإن قصر الممدود أو مد المقصور ليسا من الضرورات الشعرية، وإنما هو تناص وتناغم مع بعض اللهجات العربية، إذ ذهب بنو تميم وقيس وربيعة وأسد إلى القصر بينما يذهب الحجازيون إلى المد(8) إذ كانت تلك القبائل المتحضرة تذهب إلى التأني وتحقيق الأصوات بينما تميل قبائل البادية كبني تميم وقيس وربيعة وأسد إلى السرعة في النطق مما يؤدي بها إلى الحذف أحياناً كثيرة، قال كعب بن زهير:

1- بحره: الرجز، شذا العرف، ص92.
2- بحره: الوافر، شذا العرف، ص92.
3- دلالة النص الشعري في تفسير النص القرآني، إعداد: وائل عبد الله حسين أبو محي الدين، رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2004م، ص 134-137.
4- سورة الأعراف، الآية رقم (143).
5- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبري، تحقيق السيد/ هاشم الرسول، والسيد/ فضل الله الطبطبائي، ط1، بيروت - لبنان، دار المعارف، ص729.
6- سورة النور، الآية رقم (43).
7- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، دار الرسالة للتراث العربي، القرطبي، ج4682/7.
8- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ص1، ص168.

شُمُّ العرانين أبطالٌ لبوسهمُ *** من نَسْج داوُدَ في الهيْجا سَرابيلُ(1)

وقد جاءت الهمزة في قوله: الهيجا "محذوفة".

2- من المصادر:

في قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ"(2)، وفي قوله تعالى: "وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا"(3)، وفي قوله تعالى: "فَقَالُواْ هَـٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَـٰذَا لِشُرَكَآئِنَا"(4)، قرأ الجمهور" إنني بَراء " و"كِذابا" و"بزَعمهم و"بـزَعمهم " (وخالفهم الكسائي في قراءة) بزعمهم إذ قرأها مضمومة الزاي وهي لغة بني أسد(5).

أما القراءة في الآية الأولى فتقدم لنا مصدراً من الفعل الثلاثي، والمصدر (براء) لهجة لأهل العالية(6)، وأما المصدر في القراءة الثانية (كذابا) فمن فعل ثلاثي مضعف العين (كَذَّب): وهو للهجة يمانية ونسب أبو حيان هذا المصدر للهجة يمانية، أنشد أبو زيد.

لقد طال ما لبثتني عن صحابتي *** وعن حوج قضاؤها من شفائيا(7)

أما القراءة في الآية الثالثة والتي عليها الكسائي من ضم للزاي في (بزعمهم) فهي مصدر من الفعل الثلاثي (زعم)، وبما أنها لغة لأسد كما أسلفنا فإن ذلك يتوافق مع ميل هذه القبيلة إلى الضم.

ثانياً: في الأفعال: بين التفعيل والمفاعلة:

التفعيل في العربية للتكثير، والمفاعلة للمشاركة، وقد وردت قراءات تجمع بين الوزنين في فِعْلٍ واحد مثال ذلك: في قوله تعالى: "وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ

1- بحره: البسيط، اللسان، ع ر ن.
2- سورة الزخرف، الآية رقم (26).
3- سورة النبأ، الآية رقم (28).
4- سورة الأنعام، الآية رقم (136).
5- البحر المحيط، ج230/4.
6- المصدر السابق، ج13/8، وهي عالية نجد.
7- قائله: أبو زيد، بحره: الطويل، مواضعه: اللسان، ق ض ي، وكذلك معاني القرآن، ج229/3، حيث أورد البيت:
لقد طال ما تب طتني عن صحابتي وعن حاجة قضاؤها من شفائيا

لِلنَّاسِ"(1)، قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب (لا تُصَعِّر) بغير ألف وبتشديد العين، وقرأ الباقون (تصاعر) بألف وعين مخففة(2)، وصعّر بالتشديد لغة تميم، وتصاعر لغة الحجاز وصعر خده وصاعره: أماله من الكبر قال المتلمس:

وكنا إذا الجبار صعّر خده * أقمنا له من ميله فتقوما(3)**

وفي قوله تعالى: "رَبَّنَا بَعِدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا"(4)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بنصب الباء وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال وقرأ الباقون بألف وخففوا العين(5)، وهاتان القراءتان جاءتا على وزنين مختلفين فعّل، وفاعل، وهما وإن اختلفا في الوزن إلا أنهما تتفقان في المعنى، فالمفاعلة لهجة الحجاز، والتفعيل لهجة بني تميم، وهم أكثر ميلاً إلى التضعيف.

تطابق الفعل مع فاعله أو نائبه إفراداً وتثنية وجمعا:

يرى النحاة أن الفعل في العربية لا يتطابق مع فاعله أو نائبه إفراداً وتثنية وجمعا، إلا أنهم يذكرون أنه قد كانت هناك لهجة تطابق بين الفعل وفاعله، أو نائبه سموها لغة أكلوني البراغيث، وقد ورد عليها قراءات هي:

في قوله تعالى: "وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ"(6)

وفي قوله تعالى: "ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ"(7)

لم يختلف القراء في الآيتين السابقتين، مما يشير إلى أن هذه اللهجة كانت معروفة ومعترفاً بها في الفصحى، وقد ورد على هذه اللهجات أشعارٌ منها قول ابن قيس الرقيات:

1- سورة لقمان، الآية رقم (18).
2- النشر في القراءات العشر، ج346/2.
3- قائله: المتلمس، بحره: الطويل، مواضعه: اللسان، ص ع ر.
4- سورة سبأ، الآية رقم (19).
5- النشر في القراءات العشر، ص 305.
6- سورة الأنبياء، الآية رقم (3).
7- سورة المائدة، الآية رقم (71).

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ *** وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ(1)

ومثله قول الشاعر:

نُسيا حاتمٌ وكعْبٌ لدُن فاضتْ *** عطاياك يا بن عبد العزيز(2)

وكذلك قول أبي فراس الحمداني:

نتج الرَّبيعُ مَحاسِنا *** أَلحَقنها غرَّ السَّحائب(3)

الاستثناء المنقطع:

ينصب الحجازيون الاسم بعد إلا في الاستثناء المنقطع، فيما يتبع بنو تميم الاسم بعد إلا ما قبلها. وقد ورد على ذلك قراءات في قوله تعالى: "مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ"(4)، قرأ الجميع برفع (قليل) إلا ابن عامر فإنه قرأ: ((إلا قليلا منهم))(5) وفي قوله تعالى: "وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ"(6).

قرأ الجمهور (بنصب) ابتغاء، وقرأ ابن كثير وثابت (ابتغاء) على البدل في موضع نعمة وهي لغة تميم، واستشهد أبو حيان بقول بشر بن أبي حازم:

أضحتْ خلاءَ قفاراً لا أنيس بها *** إلا الجاذر والظلمات تختلف(7)

وفي قوله تعالى: "مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ"(8)

1- قائله: عبد الله بن قيس الرقيات، بحره: الطويل، مواضعه: ملحقات ديوانه، ابن هشام، مغني اللبيب ص407، وابن عقيل ج371/1، والصبان، حاشية الصبان (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية) ج47/2، شرح شذور الذهب ص204.
2- قائله: لم يعرف قائله، بحره: الخفيف، مواضعه: شرح شذور الذهب ص204.
3- قائله: أبو فراس الحمداني، بحره: الكامل، مواضعه: شرح شذور الذهب ص205.
4- سورة النساء، الآية رقم (66).
5- النشر، ج250/2.
6- سورة الليل، الآيتان أرقام (19 - 20).
7- قائله: بشر بن أبي حازم، بحره: البسيط، مواضعه: البحر المحيط، ج479/8.
8- سورة النساء، الآية رقم (157).

قرأ الجمهور (اتباع) بالنصب "ويجوز أن تكون في موضع رفع على البدل"(1) أي ما لهم به من علم إلا اتباع الظن، قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس * إلا اليعافير وإلا العيسُ(2)**

وقد أبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليسا من جنسه.

فقد تعرض الدكتور/ علاء إسماعيل في كتابه(3)، لعدة ظواهر لهجية في تنوع علامات الإعراب والبناء والأسماء والأفعال والحروف؛ وهذا الأمر يؤدي إلى تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، وقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالاً أو مهملة، فهذه اللهجات نزل بها القرآن في قراءاته المتواترة، فنذكر منها على سبيل المثال:

حركة نون المثنى وجمع المذكر:

يذكر السيوطي(4) أن الشائع في هذه النون الكسر في المثنى والفتح في الجمع، وورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، فقيل: هو لغة، وقيل: فتح نون المثنى لغة، وكسر نون الجمع ضرورة(5)، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع، وعليه أبو حيان، وقال ابن جني: ومن العرب من يضم النون في المثنى، وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وقال الشيباني: هو لغة، وقال أبوحيان(6): مع الألف لا مع الياء الياء لأنها شبهت بألف غضبان وعثمان. ومن أمثلة ذلك:

1- القرطبي، ج2006/3.
2- قائله: جران العود ، بحره: السريع، مواضعه: شرح شذور الذهب ص268.
3 - دور اللهجة في التعقيد النحوي، ج5/1، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي الدكتور/ علاء إسماعيل الحمزاوي أستاذ العلوم اللغوية المساعد بكلية الآداب، جامعة المنيا.
4 - انظر: الهمع ج164/1 : 166
5 - ابن هشام: أوضح المسالك ج58/1 : 62 وقال المحقق: هذه اللغة نقلها الفراء عن بني أسد
6 - انظر: التذييل والتكميل مجلد أول ورقة 59 وتجدر الإشارة إلى أن الباحث حاول أن يوثق كلام أبي حيان حيان دون غيره من النحاة؛ لأن السيوطي اعتمد في همعه أكثر ما اعتمد على أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم 6016هـ

أَعْرِفُ مِنْهَا الجَيْدَ والعَيْنَانَا *** ومَنْخَرَينِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا(1)

ماذا يَدْري الشُعَراءُ مِنّي *** وقد جَاوَزْتُ حَدّ الأربعينِ(2)

يا أبتا أرقّني القِذّانُ *** فالنّومُ لا تألَفُهُ العَيْنَانُ(3)

ـ حركة هاء الغيبة (ـه) بين الضم والكسر والإسكان:

يقول السيوطي(4): "هاء الغائب أصلها الضم كـ(ضربهُ ولهُ وعندهُ)، وتكسر وتكسر بعد الكسرة، نحو: (مرّ بِهِ، ولم يعطِهِ) وبعد الياء الساكنة نحو: (فيهِ وعليهِ ويرميهِ) إتباعا ما لم تتصل بضمير آخر فإنها تضم نحو: (يعطيهُمُوه ولم يعطهُموه) فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها، ومنه قراءة ابن ذكوان: "أَرْجِهْ وَأَخَاهُ"(5)، ثم كسرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا، وبها قرأ حفص "وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ" و"بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ" وقرأ حمزة "لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ"(6). وإسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها: "إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ"(7). وكسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز في الصورتين عند

---

1 - قيل لرجل من بني ضبة، بحره الرجز، اللغة: المنجز: حرف الألق، وظبيان: اسم رجل لا مثنى ظبي كما زعم بعضهم، الشاهد فيه تم توضيحه أعلاه، مواضعه: ضرائر الألوسي ص 161، وشرح التصريح ج79/2.

2 - قائله: سحيم بن وثيل، وروى ماذا يبتغي، بحره: الوافر، الشاهد فيه: كسر النون (الأربعينِ)، مواضعه: همع الهوامع ج49/1، وخزانة الأدب ج61/8، وشرح ابن عقيل ج68/1، وضرائر الألوسي ص 167، شرح التصريح ج121/2، الهمع ج30/1.

3 - قائله: رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي، بحره: الرجز، اللغة: القذان: جمع قذذ وهو البرغوث، الشاهد فيه: ضم النون، ولا يكون الضم للضرورة إلا بعد الألف، مواضعه: ضرائر الألوسي ص 163، ملحق ديوان رؤبة ص186، وخزانة الأدب ج92/1، وهمع الهوامع ج49/1.

4 - انظر: الهمع ج202/1.

5 - سورة الأعراف، الآية رقم (111) والشعراء، الآية رقم (36) وقال الألوسي: "ضم الهاء وكسرها لغتان مشهورتان وقد طعن كثير في هذه القراءة؛ فقال الحوفي: إنها ليست بجيدة، وقال الفارسي: إن ضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره، وكسرها غلط؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة، ورُدّ بأن الهمزة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة فلذا كسرت، وأن الهمزة عرضة للتغيير كثيرا بالحذف وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة، فكأنها وليت ياء ساكنة فلذا كسرت، وذكر أبو شامة أن القراءة متواترة وما ذكر لغة ثابتة عن العرب". روح المعاني ج32/9.

6 - الآيات على التوالي: الكهف 63، الفتح 10، طه 10.

7 - العاديات 6 ولم أجد هذه القراءة في تفسير الطبري ولا في روح المعاني ولا في إعراب القراءات الشواذ. الشواذ. راجع الآية في الكتب الثلاثة.

غير الحجازيين، ويضم فيما عداهما، وعند الحجازيين مطلقا، قال أبو عمرو: والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة".

ـ حركة الواو والياء في (هو/ هي) بين الفتح والإسكان:
الأصل فتح الواو والياء، وقد تسكنان، يقول السيوطي: "وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد، كقوله:

وركضك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقوا * فأصبحتُ قد جاورت قوما أعاديا(1)**

ـ حركة كاف الخطاب في المثنى والجمع بين الضم والكسر:
يقول السيوطي: "تُكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: بِكِم وفيكِم وبكِما وفيكما، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جدا"(2).

ـ حركة ميم الجمع المتصلة بالضمير:
بعد أن انتهى السيوطي من الحديث عن أنواع الضمائر في حالتي الإفراد والتثنية، وساق لها أمثلة بـ(ضربتما وضربهما ومرّ بكما..) استطرد قائلا: "وإذا أريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو: ضربتم، ضربكم، مرّ بكم، ضربهم، مر بهم. وفي هذه الميم أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها. فإن وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس، نحو: ضربتموه، ومنه "أَنُلْزِمُكُمُوهَا" (3) وقرئ (أنلزمكمها) بالسكون. ووجه الضم أن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها غالبا، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف"(4).

---

1 - انظر: الهمع ج210/1 و انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل ج1071/2.
2 - انظر: الهمع ج205/1.
3 - سورة هود، الآية رقم (28)..
4 - الهمع ج199/1 والسيوطي يقصد إسكان ميم الجمع؛ ولذلك جاءت الكلمة بدون واو، وهي بهذا الشكل لم توجد في كتب القراءات والتفاسير، وإنما القراءة الواردة في بعض المصادر هي بإسكان ميم الفعل، وهي منسوبة لأبي عمرو اختلاسا. وقال النحاس: "ويجوز في غير القرآن (أنلزمْكُمها)، يجرى المضمر مجرى المظهر، كما تقول: أنلزمكمْ تلك". انظر: إعراب القرآن للنحاس 280/2 وإعراب القراءات الشواذ ج660/1 والألوسي ج334/11.

أسماء الإشارة :

ترى الباحثة أن الظواهر اللهجية في أسماء الإشارة تتعلق ببنية الكلمة (صوتاً وصرفاً)، وما يمس منها الجانب النحوي هو استعمال اللام مع الكاف في اسم الإشارة مثل (ذاك وذلك، أولئك وأولالك)، فاللام والكاف لهما دلالة نحوية؛ فقد ذكر السيوطي أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قربى ولها المجرد من اللام والكاف، ووسطى ولها ذو الكاف، وبُعدى ولها ذو الكاف واللام(1).

واستعمال الكاف بدون اللام لهجة تميم واستعمال الكاف مع اللام لهجة الحجاز، يقول السيوطي: "إن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، وأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف"(2).

الأسماء الموصولة :

الأصل في الموصولات أنها مبنية غير أن منها أسماء وردت معربة في بعض اللهجات، وهي الذين واللائين واللاءات وذوات وذو وذات. يقول السيوطي: "والذين لجمع المذكر بالياء في الأحوال كلها... وإعرابه لغة طيئ وهذيل وعقيل34، فيقال في الرفع: اللذون بالواو. قال:

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا(3)**

ومنها: اللاء كالذين، واللائين، قال:

وإنّا من اللائين إن قدَروا عفوا * وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا(4)**

---

1 - انظر: الهمع ج261/1.
2 - انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج1004/2.
3 - قائله: رؤبة، بحره: الرجز، الخزانة ج506/2، شرح التصريح ج133/1.
4- لم يعرف قائله ، بحره الطويل ، انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل ج1059/2.

وتُعرب في لغة كالذين، قال:

همُ اللاؤن فكّوا الغُلّ عنّي * بمرْو الشاهِجانِ وهمْ جناحي(1)**

ومنها لجمع المؤنث: اللاتي واللائي.. واللاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم. وذوات بالبناء على الضم في لغة طيئ وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاء ابن النحاس، ومن شواهدها قوله:

أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخدانُك اللاءاتُ زُيّنَّ بالكَتَمْ(2)

وذو في لغة طيئ لا يستعملها موصولا غيرهم، وهي مبنية على الواو، وقد تعرب، قال:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت(3)

وقال:

فَإمّا كِرَامٌ مُوسِرون لَقَيتُهُمْ * فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(4)**

ويروى (من ذي) بالإعراب. وذات عندهم أيضا، وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم، حُكِي (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامةِ ذاتُ فضلكم الله بَهْ) وحُكي إعرابها"(5).

ومن المبنيات ما لعبت اللهجات دوراً في تنوع حركة بنائه، كـ(الذي والتي)؛ فيذكر السيوطي أن "في الذي والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة، قال:

وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ وإن أغناك إلا الذيِّ ينالُ به العلاء

---

1 - قائله: الهذلي، مواضعه: الهمع ج838/1، د.إميل يعقوب: المعجم المفصل ج183/1.
2 - لم يعرف قائله، بحره: الطويل، مواضعه: همع الهوامع ج83/1.
3 - قائله: سنان بن الفحل، بحره: البسيط، مواضعه: الانصاف ص773، شرح التصريح ج137/1، الهمع ج84/1.
4 - البيت قائله منظور بن سحيم، بحره الطويل ،اللغة: كفايا: أي يكفيني من الذي عندهم ما كان قدر الكفاية، وذلك على رواية من روى (فحسبي من ذي عندهم) بالياء، ومن الرواة من يرويه بالواو على المشهور الذائع من لغتهم، مواضعه: ضرائر الألوسي ص66، المعجم المفصل ج1087/2، الهمع ج84/1.
5 - انظر: همع الهوامع ج285/1 : 289.

ويصطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ(1)

وتشديدها مضمومة قال:

أغضِ ما استطعتَ فالكريمُ الذيُّ * يألف الحلم إن جفاه بَذيُّ(2)**

وحذف الياء وإسكان ما قبلها، قال:

فلم أر بيتا كان أحسن بهجةً * من الَّذْ به من آل عزَّة عامرُ(3)**

وحذفها وكسر ما قبلها، قال:

شُغفَتْ بكَ اللّتِ تيَّمتْكَ فمثلُ ***ما بكَ ما بها من لوعةٍ وغرامِ(4)

وقال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد؛ لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة"(5).

1 - لم يعرف قائله، بحره: الوافر، مواضعه: الإنصاف 175، الهمع ج82/1، الخزانة ج497/2.
2 - لم يعرف قائله، بحره: الخفيف، مواضعه: الإنصاف 175، الهمع ج82/1، الخزانة ج497/2.
3 - لم يعرف قائله، بحره: الطويل، مواضعه: الإنصاف للأنباري ص 671، الهمع ج82/1.
4 - قائله ذو الرمة ، بحره: الطويل، مواضعه: شرح التصريح ج2 /165وديوانه ص 563.
5 - انظر: الهمع ج283/1 : 285 وانظر: التذييل والتكميل مجلد أول ورقة 179 وانظر كذلك: ارتشاف الضرب ج1003/2.

جزم المعتل الآخر:

هو ما آخره ألف كـ(يخشى) أو واو كـ(يغزو) أو ياء كـ(يرمي)، فإنه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، وذكر السيوطي أنه يجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء، كقوله(1):

ومن يتّقْ فإن الله معْهُ (ورزق الله مؤتاب وغاد) وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم، كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنمِي * بما لاقت لبون بني زياد(2)**

فالجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة، وخرّج عليه قراءة ((لا تخف دركا ولا تخشى))(3) و"إنه من يتقي ويصبر))(4).

---

1 - انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل ج238/1.

2 - تم تخريجه سابقاً ص 25، بحره: الوافر، ولعل هذا البيت مما أزال الإعراب عن وجهه الذي رسمه النحاة. يقول ابن جني تعليقا على هذا البيت: "إن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا لا يزاحفه زحافا فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته.. فاعرف إذاً حال ضعف الإعراب الذي لابد من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت، فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب". انظر: الخصائص ج333/1 وحول (مُزيلات الإعراب) انظر: د.محمد إبراهيم البنا: الإعراب سمة العربية 34 : 38.

3 - سورة طه، الآية رقم (77).

4 - سورة يوسف، الآية رقم (90)ولم ينسب السيوطي هذه القراءة لأحد، وهي قراءة متواترة. وقراءة (يتقي) منسوبة لقنبل، وفي تخريجها قيل: إنه مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة وهذه ياء إشباع، وقيل: جزمه بحذف الحركة المقدرة وقد حكوا ذلك لغة، وقيل: هو مرفوع و(من) موصول، ورجح صاحب البحر الجزم على أنه لغة، وهو مرفوض عند أبي علي إلا في ضرورة الشعر، ومقبول عند رؤساء النحويين نظما وشعرا. أما (يخشى) فلا خلاف بين القراء عليها، وإنما الخلاف في (تخاف) فقرأها بالجزم حمزة والأعمش، ومن ثم اختلف العلماء في تخريج (يخشى)، فقيل: إنه مرفوع على الاستئناف، وقيل إنه مجزوم وفيه الياء، كقول الراجز (هُزي إليك الجزع يجنيك الجَنى). ورجح الطبري قراءة الرفع في (تخاف). وأضاف الألوسي أنه قيل: مجزوم بحذف الألف، والألف المذكورة جئ بها للإطلاق مراعاة لأواخر الآيات كما في قوله تعالى (فأضلونا السبيلا)، وقيل: مجزوم بحذف الحركة المقدرة، وهذه لغة عند قوم وضرورة عند آخرين، ولا يجوز تخريج التنزيل الجليل الشأن عليه أو لا يليق مع وجود الاحتمالات السابقة. انظر: الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الأميرية وغيرها ج240/9.

الأخفش الأوسط:

من المعروف أن الأخفش هو أحدُ تلاميذِ سيبويه، وهو الوحيدُ الذي روى عنه كتابَه، وعنه أخذهُ أبو عمر الجُرْمي، وأبو عثمان المازني، والكسائي، والفراء.

وفي رأي الدكتور/ شوقي ضيف - رحمه الله - أنّه هو الذي فتحَ أبوابَ الخلافِ عليه، وأعدَّ لتنشأ فيما بعد مدرسةُ الكوفة(1).

ويمكن أن نقف على بعض آراء الأخفش حول استدلاله بالقراءات على قواعده النحوية من خلال كتابه (معاني القرآن). فقد استدل فيه بما يقرب من مئة واثنتين وعشرين قراءة، منها اثنتان وسبعون متواترة، وخمسون شاذة.

وإذا ما تصفحنا هذه القراءات، فسوف نجد مصطلحاتٍ جديدة، بل قلْ مبتكرة، ظهرت عند الأخفش حول القراءات التي لا تتفق مع قياسه النحوي، الذي كثيراً ما خالف فيه أستاذه سيبويه، بل قل مدرسته البصرية.

فقد يصف قراءة متواترة بأنها لغةٌ شاذةٌ قليلة(2)، أو أنها خلاف الكتاب(3)، أو أنها غلط من القارئ(4)، أو أنها لا تكادُ تُعرَفُ؛ لأنها خلافً الكتاب(5)، أو أنها قبيحة(6)، أو أنها ليس لها مذهبُ في العربية(7)، أو أنها لحن(8)، أو أنها أنها رديئة(9).

1 - المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص 95.
2 - معاني القرآن للفراء، ح168/1.
3 - معاني القرآن للفراء، ج226/1.
4 - معاني القرآن للفراء، ج266/1.
5 - معاني القرآن للفراء، ح292/1.
6 - معاني القرآن للفراء، ج392/1.
7 - معاني القرآن للفراء، ج430/1.
8 - معاني القرآن للفراء، ج456/1.
9 - معاني القرآن للفراء، ج555/2-570.

ففي قوله تعالى: "فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ"(1)، فقد ذكرنا سلفاً أنَّ أبا عمرو قرأها: (فَرُهُنٌ) بضم الراء، وبدون ألف، وهي متواترة.

قال الأخفش: (رُهُنٌ) هو جمع (رُهْنٌ)، كسُقفٌ، وسَقفٌ، وهذا الجمع قبيح لا يجوز(2). وقد ذكرنا تعليل أبي عمرو لهذا الجمع.

وفي قوله تعالى: "وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ"(3)، ذكرنا أن حمزة قرأ: (بمصرخيِّ) بكسر الياء الثانية، وهي قراءةٌ متواترةٌ. قال الأخفش عنها: وقراءةُ الكسر لحنٌ لم نسمعْ به من أحد من العرب، ولا أهلِ النحو(4). وذكرنا أنها لغة لبني يربوع، فلا مجال لردها؛ لأنها لغة مسموعة عن عربٍ فصحاءَ.

أما القراءات الشاذة فقد كان لها نصيبٌ وافرٌ من الألفاظ، فقد يصف إحداها بأنها خطأ(5)، وأخرى بأنها قليلة(6)، وأخرى بأنها رديئة(7)، وأخرى بأنها قبيحة(8).

ففي قوله تعالى: "لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ"(9)، قرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر (والغُوا) بضم الغين، وهي قراءة شاذة(10).

قال الأخفش: وهذه اللغة قبيحة قليلة(11)، وقد انتصر ابن جني لهذه القراءة، ووجد لها وجهاً مسموعاً من لغات العرب، فلا سبيل لردها(12).

---

1 - سورة البقرة، الآية رقم (283).
2 - معاني القرآن للأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، تحقيق ودراسة دكتور عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت ط1، 1985م، ج391/1.
3 - سورة إبراهيم، الآية رقم (22).
4 - معاني القرآن للأخفش، ج599/2.
5 - معاني القرآن للأخفش، ج343/1.
6 - معاني القرآن للأخفش، ج411/1.
7 - معاني القرآن للأخفش، ج512/2.
8 - معاني القرآن للأخفش، ج611/2.
9 - سورة فصلت، الآية رقم (26).
10 - مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه (370هـ) عني بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة لا. ت.، ص 133.
11 - معاني الأخفش، ج683/2.
12 - المحتسب، ج446/2-447.

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الأخفش الأوسط هو أول من حمل باب الطعن على القراءات القرآنية، متواترِها، وشاذها عندما لا تتسق مع قياسه النحوي، وما الألفاظ التي سقناها عنه إلا دليل قاطعٌ على أنّ الرجل هو أول من فتح باب الطعن على القراءات، الذي دخل فيه من دخل من بعده.

القياس هو الفيصل في تقرير مسائل الشذوذ والندرة في لغات العرب ولهجاتهم ولغة الشعر وما تلجأ إليه من ضرورات لغوية ونحوية وصرفية وأيضاً قراءات القرآن الكريم(1).

ومن المعروف أن لغات القبائل التي اعتمد عليها النحاة، لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها، من أساليب وتراكيب وتصرف في استخدام اللغة.

ومن هنا جاءت بعض الأحكام النحوية قاصرة، لآن النحويين ندت منهم شواهد كثيرة وأساليب عديدة، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص، ولووسعوا دائرة الاحتجاج، لتغيرت بعض تلك الأحكام والقواعد، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة، من ذلك القاعدة التي صاغوها بأن الفعل المسند للظاهر المثنى أوالجمع يجرد من علامة التثنية والجمع، يقول ابن مالك:

وجَرِّد الفعل إذا ما أُسنِدا ***لاثنينِ أوجمع كـ (فاز الشهدا)(2)

يقول ابن عقيل في شرحه(3): " مذهب جمهور العرب أنّه إذا أسند الفعل إلى ظاهرٍ - مثنى أومجموع - وجب تجريده من علامةٍ تدل على التثنية أوالجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ".

1 - القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، الدكتور/ صابر بكر أبو السعود، الناشر مكتبة الطليعة بأسيوط، لا ت، ص 4.
2- قائله: ابن مالك، شرح ابن عقيل، تحقيق الفاخوري (بيروت، دار الجبل 1409 – 1989) 370/1.
3- ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج1/ 370.

غير أنّ واقع لغة العرب يخالف ذلك، فهناك شواهد شعرية عديدة ألحقت فيها علامة التثنية أوالجمع للفعل المسند إلى ظاهرٍ - مثنى أومجموع من ذلك قول الشاعر:

يَلُومُونَنِي في اشْتِراءِ النَّخيـ ـلِ أَهْلِي، فَكلُّهم يَعْذِلُ(1)

وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ *** وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ(2)

وقول الشاعر:

رَأَيْنَ الغَوانِي الشّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي *** فَأَعْرَضَ عَنيّ بالخُدودِ النَواضِرِ(3)

كما أن هناك آيتين كريمتين، جاء في كل منهما الفعل متصلاً به علامة تدل على الجمع مع أن الفاعل اسم ظاهر، الأولى قوله تعالى: "وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ "(4) والثانية قوله تعالى: "وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ "(5).

لكن أغلب النحويين لم يسلموا بأن هذه لغة معروفة لدى قبيل من العرب وهم أزد شنوءة(6)، بل عدوها شاذة، ونزّهوا القرآن بزعمهم من أن يُحمل على هذه اللغة، فقال أبوحيان(7):" وقيل هذه لغة شاذة " وردّ على من حمل

1- انظر ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (دمشق، دار الفكر، 1969) ص405، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ج372/1، وأبا حيان، البحر المحيط (بيروت، دار الجيل، إحياء التراث العربي، 1411هـ - 1990 م) ج297/6.
2- تم تخريجه سابقاً ص 157.
3- قائله محمد بن عبد الله العتبي ، بحره الطويل ،مواضعه ابن عقيل ج372/1، وحاشية الصبان ج47/2.
4 سورة المائدة، الآية رقم (71).
5 سورة الأنبياء، الآية رقم (3).
6 انظر البحر المحيط ج6 /297.
7 انظر البحر المحيط ج297/6.

هاتين الآيتين على هذه اللغة قائلاً[1]: " ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة "، وقال ابن هشام[2]:" وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها ".

ولا أدري لم هي ضعيفة ؟ مع أنّ لها وجهاً من القياس ؛ وذلك أن العرب أجمعوا[3] على أن يلحقوا الفعل المسند إلى المؤنث تاءً دليلاً على أن فاعل الفعل مؤنث، وكذلك في هذه اللغة لحقت الفعل المسند إلى المثنى أوالجمع علامة، لتدل على أن الفاعل مثنى أوجمع. وكان الأجدر بالنحويين أن يعترفوا بهذه اللغة، ويّنُصُّوا على أنها قليلة لا أن يلجؤوا إلى التأويلات والتخريجات كما نجده في تأويلاتهم الكثيرة لهاتين الآيتين[4].

ومع أن هناك شواهد غير هذه، إلا أن النحويين القدامى أصروا على قاعدتهم، ونبذوا هذه اللغة بلغة " أكلوني البراغيث "[5]

ومن ذلك أنهم قالوا إنّ الفعلين "يَدَعُ، ويَذَرُ " لا ماضيَ لهما، ولا مصدر ولا اسم فاعل أومفعول،وعدّوا ما سمع من ذلك شذوذاً أوضرورة. يقول ابن جني[6]" فإن كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت على نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وَذَرَ، ووَدَعَ، لأنهم لم يقولوهما "

ويقول الجوهري في الصحاح[7]: " وقولهم: دَعْ ذا، أي اتركه، وأصله وَدَع، يَدَعَ ، وقد أُميت ماضيه، لا يقال: وَدَعَهُ، وإنّما يقال تَرَكَهَ ولا وادع، ولكن تارك "

1 انظر البحر المحيط ج297/6.
2 ابن هشام، المغني 405.
3 ابن هشام، المغني 124.
4- انظر هذه التأويلات في البحر المحيط ج534/3، ج297/6، والمغني 405 - 406.
5- انظر شرح ابن عقيل ج1/ 374 وحاشية الصبان ج2 /47.
6- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت، دار الكتاب العربي) ج1 / 99.
7- الجوهري، الصحاح، تحقيق احمد عبد الغفور عطار (بيروت دار العلم للملايين، 1399هـ - 1979 م) (ودع) ج1269/3.

ومثل ذلك جاء في تاج العروس للزبيدي(1)، ويقول ابن منظور في اللسان(2): " ووَدَعه يَدَعُه: تَرَكَه، وهي شاذة، وكلام العرب: دَعْنَي، وذَرْنِي، ويَدَعُ ويذر، ولا يقولون وَدَعْتُك ولا وذَرْتُك، استغنوا عنهما بتركتك، والمصدر فيهما(تركاً)، ولا يقال: وَدْعاً، ولا وَذْراً، ولا وادع".

بل إنّ المبرد حاول أن يعلل ذلك صرفياً، جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي(3):" قال المبرد: لا يكادون يقولون: وَدَعَ ولا وَذَرَ ؛ لضعف الواوإذا قدمت واستغنوا بترك ". وهذا تعليل غريب من المبرد، فكيف لم تضعف الواوفي مثل: وعد، ووصل، وأمثالهما كثير ؟!

غير أن المستقري كلام العرب يجد أن لهذين الفعلين ومصدرهما واسم فاعلهما استخداماً كثيرا في كلامهم، ولم يُماتا كما زعم أولئك النحويون واللغويون بل إنّ الآية الكريمة: "مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ" (4) قُرأت بالتخفيف: "ما وَدَعك"(5) أي ما تركك.

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال(6): " لَيَنْتَهِيَنَّ أقوام عن وَدْعِهم الجُمعات أولَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم "

أي عن تركهم إياها، فاستخدم مصدر الفعل ودَع. فكيف يزعم النحويون واللغويون إماتة هذين الفعلين (ودَع ووَذَرَ) ومصدرهما واسم الفاعل واسم المفعول منهما. والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب تروى عنه هذه الكلمة.

1- الزبيدي، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازي (مطبعة حكومة الكويت) (ودع) 22 / 303.
2- ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر 2004 م) (ودع) 20 / 179.
3- القرطبي، الجامع لآحكام القرآن (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 287- 1967) 20 /94. 94/.
4- سورة الضحى، الآية رقم (3).
5- وهي قراءة منسوبة إلى ابن عباس، وعروة بن الزبير، انظر الجامع لأحكام القرآن 20 /94 ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ج485/8 إلى عروة بن الزبير، وابن هشام و، وأبي حيوة، وأبي بحرية، وابن ابي عبلة .
6- ابن الأثير، أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي الطناحي (بيروت ـ المكتبة العلمية) 165/5.

أما ما ورد من أشعار العرب فهوكثير، من ذلك.

قول سويد بن أبي كاهل:

فَسَعَى مَسْعاتَهم في قَوْمِهِ * ثُمَّ لم يَظْفَرْ ولا عَجْزاً وَدَع(1)**

وقال خُفاف بن نُدبة:

إذا ما اسْتَحَمَّت أَرْضُهُ من سَمائِه * جَرى وهومَوْدوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ(2)**

فاستخدم اسم المفعول: مَوْدوع أي متروك.

وقال أبوالأسود الدؤلي:

لَيْتَ شِعْرِي مِنْ خَلِيلي ما الذّي * غَالَهُ في الحُبِّ حتى وَدَعَه(3)**

وقال معن بن أوس:

عليه شَرِيبٌ لَيِّنٌ وادِع العصا * يُساجِلُها حُمَّاتهُ وتُساجِلُه(4)**

وقول الآخر:

فأيُّهما ما اتَّبَعْنَ فإنّي * حَزِينٌ على تَرْكِ الذي أَنا وادِعُ(5)**

من خلال هذه الشواهد تبيّن أن العرب استعملت هذا الفعل وتصرفت به حاله كحال الأفعال الأخرى، فاستخدموا الفعل والمصدر واسم الفاعل. وكان الأحرى بالنحويين أن يّنُصُّوا على أنّ استعمال ماضي هذين الفعلين ومصدرهما واسم الفاعل واسم المفعول منهما، قليل، لا أن يدَّعوا أنهما أُميتا، وينعتوا هذه الشواهد بالشذوذ أوبالضرورة الشعرية. وإذا سلمنا لهم بما جاء في الشعر فكيف يستقيم قولهم مع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف؟!

1- قائله أبو الأسود ، بحره الرمل،الخصائص ج99/1، الخطيب التبريزي، شرح اختيارات المفضل، تحقيق فخر الدين قباوة (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391، 1971 م) ج907/2.
2- الجوهري، الصحاح، (ودع) ج3 /1296.
3- قائله أبو الأسود، بحره الكامل، ابن جني الخصائص ج1/ 99.
4- قائله: معن بن أوس، مواضعه: ابن منظور، اللسان (ودع) 179/20.
5- ابن منظور، اللسان (ودع)، والزبيدي، التاج (ودع)

المبحث الرابع

تعزيز الشاهد النحوي بالقرآن

أما القرآن الكريم ففي كتاب سيبويه أكثر من أربعمائة آية من كتاب الله العزيز(1). استشهد بها سيبويه لتوضيح القواعد أو تقريرها. وربما اكتفى بالتمثيل للقاعدة بآية أو آيتين ثم يعقب قائلاً: (وهذا النحو كثير في القرآن)(2).

ويحتجُّ سيبويه بالقراءات المتواترة. ولا نجده يُخَطِّئُ قارئاً أو يصفه باللحن. وإن كانت القراءة من القراءات الآحادية أو الشاذة نجده كذلك لا يُخطئها. وإنما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب صحيحة فصيحة وإنْ قل من يتكلم بها، وهو يرى أن القراءة لا تُخالف لأنها سُنَّةٌ مُتبعة(3).

وذهب بعض الكتاب المحدثين إلى أنَّ سيبويه كان يُغَلط القراء ويطعنُ عليهم. ودليله على ذلك أن سيبويه يصف بعض القراءات بالضعف أو القِلَّة أو الغلط(4). وهذا الرأي بعيد عن الصواب؛ لأنَّ وصف بعض الظواهر اللغوية بالقلة أو الضعف لا يعني طعناً في القراءات التي وردت مطابقة لتلك الظواهر، فمن المعروف أنَّ بعض ظواهر اللغة تكون منتشرة فاشية فتبنى عليها القواعد، وبعضها الآخر تكون قليلة نادرة فتسجل وتحلل وتدرس دون أن تقام عليها القواعد. وهو المنهج الذي سار عليه سيبويه وغيره من البصريين. أما وصف سيبويه لبعض العبارات أو القراءات بالغلط فقد كفانا ابن هشام مؤنة الرد على من اتهم سيبويه فقال: (وأما

1 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف الدكتور/ خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة بالكويت، ص 43.
2 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 43.
3 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 43.
4 - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 44.

المرفوع فقال سيبويه: وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعون ذاهبونَ، وإنك وزيدٌ ذاهبان) وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال (هُمْ)، كما قال:

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جَائِيَا(1)**

ومراده بالغلط ما عُبِّر عنه بالتوُهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشادُه البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه: بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نُثبتَ شيئاً نادراً لإمْكانِ أن يقال في كل نادر: إن قائله غلِطَ(2).

وهذا التوهم الذي وقع فيه ابن مالك وقع فيه بعض المعاصرين فظن أن سيبويه يُغَلِّط القراء، واتهمه - على سبيل المثال - بأنه يرفض قراءة: (وجعلنا لكم فيها معائش) بالهمز، مستدلاً على ذلك بقوله: (ولم يهمزوا مقاول ومعايش لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وذلك أنهم توهموا أن مُصيبة فعيلة، وإنما هي مفعلة. وقد قالوا مصاوب(3)) ومن الغريب أن يورد الدكتور أحمد مكي الأنصاري هذا القول لسيبويه ثم يورد قولاً للفراء يشبهه تماماً، ثم يزعم أن سيبويه خطأ القراءة، وأن الفراء التمس لها وجهاً من الصحة، والفراءُ يقول: (ربما هَمَزَتِ العربُ هذا وشبهه يتوهمون أنها فَعِيلة فيشبهون مفعلة بفعيلة)(4). وعندي أن عبارة الفراء تؤدي معنى عبارة سيبويه، ولا فرق بينهما.

نجد أن بعض النحاة يبدءون بالشاهد القرآني ويدعمه بالشاهد الشعري، وأحيانا أخرى العكس، نأخذ على سبيل المثال الرماني يستشهد بالآية القرآنية ثم يدعمها بقول الشاعر:

1 - البيت قائله زهير ، بحره الطويل ، مواضعه سيبويه ج83/1، 290،154.
2 - انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 44.
3 - انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 45.
4 - انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 45.

1- استشهد على همزة التسوية[1] بقولة تعالى: "سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ"[2]

ثم دعم ذلك بقول حسان:

ما أبالي، أنب بالحزن تيس* أم لحاني يظهر غيب لئيم[3]**

استعان على دخول الباء على المفعول بقول الشاعر:

نحن بني حنية، أصحاب الفلج * نضرب بالسيف وندعو بالفرج[4]**

ثم دعم ذلك[5] بقولة تعالى: "وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ"[6] أما إذا إذا نظرنا إلى المالقي نجد أنه كالرماني كان أحيانا يدلل على الفكرة الواحدة بشواهد شعرية وقرآنية، وكان كالرماني إلا أن المواقف التي بدأ بها بالشاهد القرآني ودعمه بالشع"أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ"ري كانت أكثر، حيث استشهد على كون (ألا) للتنبيه والاستفتاح بقوله تعالى: [7] ثم دعمها بقول الشاعر:

ألا أيها الليل الطويل ألا إنجلي[8]

استشهاده على فاء الاستئناف بقول الشاعر[9]:

ألم تسأل الربع القواء فينطق

أي فهو ينطق.

---

1 - وصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، أحمد بن عبد النور، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ص34.
2 - سورة الشعراء، الآية رقم (136).
3 - قائله: حسان الرماني: علي بن عيسي، بحره: الكامل، مواضعه: معاني الحروف ص34، تحقيق د: عبد الفتاح شلبي، دار النهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، اللغة: أبن: صاح، الحزن: ماغلظ من الأرض، لحاني: لامني.
4 - قائله النابغة الجعدي ، بحره الرجز ، اللغة : الفلج: الظفر، معاني الحروف صفحة 38، ضرائر ابن عصفور ص63، الخزانة ج159/4.
5 - معاني الحروف ص38.
6 - سورة البقرة، الآية رقم (195).
7- سورة هود، الآية رقم (5).
8- انظر المالقي أحمد بن عبد النور، بحره: الطويل، مواضعه: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ص 78.
9- رصف المباني ص 378-379 - القواء: الخرب.

ثم دعم ذلك بقوله تعالي: "أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمۡ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ"(1)

مُّسۡلِمُونَ"(1)

أعرب الأعلم الشنتمري كلمات الشاهد النحوي في قول لبيد بن ربيعة:

فقدت كلا الفرحتين تحسبُ أنهُ * مولى المخافة خلفها وأمامها(2)**

الشاهد فيه رفع (خلفُها وأمامُها) اتساعاً ومجاراً، والمستعمل فيهما الظرف ورفعهما على البدل من (كلا) والتقدير فقدت خلفُها وأمامُها تحسبهما مولى المخافة، وكلاهما في موضع رفع الإبتداء، وتحسبُ مع ما بعدها في موضع الخبر، والهاء من (أنه) عائدة على كلا؛ لأنهه اسم واحد في معنى التثنية فحمل ضميره على لفظه. ومولى المخافة خبر؛ لأن معناها موضع المخافة ومستقرها من قول الله عزّ وجلّ "مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ"(3) أي أي مستقركم الأولى بكم(4).

استعان الرماني والمالقي بالشواهد النحوية بأنواعها الشعرية، والقرآنية، والنبوية، وأقوال العرب، ولكن الشواهد الشعرية نالت الحظ الأ،فر إلا أنهما كانا أحياناً يعززانها بآية قرآنية، وقد يكون ذلك من باب تأكيد القاعدة النحوية وتثبيتها وبيان صحتها وسلامتها، أو من باب المباهاة على سعة الاطلاع وكثرة الحفظ للشواهد، فمن ذلك على سبيل المثال:

1- استعان الرماني على إضمار "أن" بعد "الواو وأو" بقول ميسون الكلبية:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيْني * أحبُ إلىَّ مِنْ لُبسِ الشُفوفِ(5)**

1- سورة الأنبياء،الآية رقم (108).
2- قائله: كعب بن مالك، بحره: الطويل، مواضعه خزانة الأدب ج199/1.
3- سورة الحديد، الآية رقم (15).
4- الشنتمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب 236.
5 - قائله: ميسون بنت بحدل، بحره: الوافر، مواضعه: سيبويه ج426/1، الخزانة ج592/3، شرح التصريح التصريح ج244/2، الهمع ج17/2، سر صناعة الإعراب ج275/1، معاني الحروف، ص62.

ثم عزز هذا الشاهد بقوله تعالى: "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً "(1)

2- استشهد المالقي على مجيء إما "الشرطية" أي، أما الزائدة للتوكيد بقول الأعشى:

فإما تريني ولي لمة * فإن الحوادث أودى بها(2)**

اتبع المالقي هذا الشاهد بقوله تعالى: "فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا"(3)

وأعتقد أن لهما في سيبويه أسوة حسنة في هذا المجال فقد استدل على إضمار "أن" بعد "أو" بقول الشاعر:

قلت له: لا تبك عينك إنما * نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا(4)**

ينصب "نموت" والمعنى إلا أن نموت وقال يجوز قول "نموت" فأشرك بين الأول والآخر وعزز ذلك بقوله تعالى: "سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ "(5)

"يسلمون" على الاشراك، وذكر أن بعض المصاحف "أو يسلموا" على إضمار أن والمعنى إلا أن يسلموا.

1- الشاهد الشعريُّ مقدَّمٌ على الشاهد القرآني؛ ذلك أنَّ من شروط صحَّة القراءة أن توافق وجهًا من وجوه العربية. إذن، فالشاهد الشعري تثبت من خلاله صحَّة القراءة مع الشرطين الآخرين. وهنا أضرب أمثلة على سبيل المثال لا الحصر:

---

1 - سورة الشورى، الآية (51).
2 - قائله الأعشى، بحره المتقارب، المالقي أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص103.
3 - سورة مريم، الآية (26).
4 - قائله امرؤ القيس ، بحره الطويل، سيبويه، الكتاب، ط1ن ج1، ص427.
5 - سورة الفتح، الآية (15).

1- احـــتجَّ القـــرَّاء بصـــحَّة قـــراءة "وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ"(1) بجر الأرحام. بقول الشاعر:

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونَا وتَشْتمُنَا *** فاذْهَبْ فَمَا بِك والأيامِ مِنْ عَجَبِ(2)

2- احتجّ القرَّاء بصحة قراءة "فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ"(3)، بفتح النون. بقول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ *** وأَلْحَقَ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيَحا(4)

3- احتجّ القرَّاء بصحة قراءة "قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ"(5)، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه. بقول الشاعر:

فزجـجتُها بِمزَجَّة *** زَجَّ القلوصَ أبى مزاده(6)

وقد يلعب الشاهد الشعري دوراً في توضيح القراءات القرآنية التي يرجع أصل الاختلاف فيها إلى المستوى الصرفي، وفيما يلي استعراض لعدد من القراءات القرآنية مع شواهد شعرية تعزز أصل الاختلاف وترده إلى مستوى صرفي واضح، أمثلة توضيحية:

- قرح القرح(7) (منكرا أو معرفاً، قرأ) الأخوان، وأبو بكر، والأعمش بضم القاف. الباقون بفتحها(8)، وقال الأخفش: هما مصدران، يقال قرح

1 - الآية تم تخريجها سابقاً.
2 - قائله: مجهول القائل، بحره: البسيط، اللغة: قربت: معناه أخذت وشرعت، موضع الشاهد (فما بك والأيام) تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الكتاب ج392/1، والكتاب ج383/2، شرح المفصل ج78/3، الخزانة ج338/2، الإنصاف ج464/2.
3 - سورة البقرة، الآية رقم (117).
4 - قائله: المغيرة بن حبناء، بحره: الوافر، الشاهد فيه: تم توضيحه أعلاه، مواضعه: الكتاب ج423/1، ضرائر ابن عصفور ص 284، الهمع ج77/1، ج10/2.
5 - الآية تم تخريجها سابقاً.
6 - البيت تم تخريجه ص 103.
7 - من قوله تعالى "إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله" سورة آل عمران، الآية 140
8 - البحر المحيط، مج3، ص68.

يقرح قرحاً وقرحا بفتح الفاء، وضمها[1]، وقال الفراء: وأكثر القراءات على فتح القاف[2]، وقيل القرح هي الجراح، والقرح: ألم الجراح، والقريح الجريح، قال المتنخل الهزلي:

لا يسلمون قريحاً حل وسطُهَمْ * يوم اللقاء ولا يشوُونه من قرحوا[3]**

بمعنى أنهم لا يسلمونه من جرح مهم لأعدائهم، ولا يخطئون في رمي أعدائهم.

- الرعب رعب[4] (معرفا ومنكرا، قرأ) ابن عامر والكسائي (بضم العين[5] وهي لغة الحجازيين، وقرأ الباقون بإسكان العين، وهي لغة تميم تميم وأسد وعامة قيس وهما مصدران بمعنى واحد هو الخوف، وقيل الأصل السكون، وضمت العين إتباعاً لضمة الراء[6] مثل اليسر والعسر والعسر (بسكون السين وضمها)، قال أبو تمام:

أخاف فؤاد الدهر بطشك فإن* طوت على رعب أحشاؤه واجنت[7]**

- كرها[8] (قرأ الكوفيون، بضم الكاف، والباقون بفتحها، قال الأخفش: هما هما مصدران بمعنى المشقة والإجبار، وهما لغتان مشهورتان، مثل الضعف والضعف بفتح الضاد وضمها[9] والكره بالضم والفتح: المشقة، المشقة، قال الشاعر:

ليلة غمى طامس هلالها ***أو غلتها ومكره إيغالها[10]

---

1 - مجمع البيان في تفسير القرآن، مج2، ص842.
2 - معاني القرآن، ج1، ص234.
3 - قائله: المتنخل الهزلي، بحره: البسيط، اللسان (قرح).
4 - من قوله تعالى: "سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب" سورة آل عمران، الآية (151).
5 - القرطبي، مج3، ص1474.
6 - البحر المحيط، مج3، ص83.
7 - قائله: أبو تمام في ديوانه، بحره: الطويل، مواضعه: شرح محي الدين الخياط، بيروت 1323.
8 - من قوله تعالى: "حملته أمه كرها ووضعته كرها" سورة الأحقاف، الآية (15).
9 - القرطبي، مج9، ص6013.
10 - اللسان، كره (ولم ينسبه)

- حصاده[1] (قرأ) أبو عمرو وابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الحاء، والباقون بكسرها، وهما لغتان في مصدر حصد، (الحصا والحصاد): أوان الحصد، قال الشاعر:

إلى مقعدات تطرح الريح بالضحى* عليهن رفضاً من حصاد القلاقل[2]

- وخفية[3] (قرأ) أبو بكر عن عاصم (بكسر الخاء، والباقون بضمها)[4] وهما لغتان مشهورتان في مصدر خفي (بمعنى مسرين بالدعاء، قال ثعلب:

وهُنَّ الألى يأكلن زادك خفوة وهمساً* ويوطئن السرى كل خابط[5]**

1 - من قوله تعالى: "وآتوا حقه يوم حصاده" سورة الأنعام، الآية (141).
2 - البيت بحره: الطويل، مواضعه: اللسان، ح ص د، (وأورد بحصاد القلاقل ما تناثر منه بعد هيجه).
3 - من قوله تعالى: "تدعونه تضرعاً وخفية" سورة الأنعام، الآية رقم (63).
4 - اللسان، ح ص د، (وأورد بحصاد القلاقل ما تناثر منه بعد هيجه).
5 - قائله: ثعلب، بحره: الطويل.

الخاتمة وتشمل:

- التلخيص.
- النتائج.
- التوصيات.

أولا- التلخيص:

اتضح للباحثة من خلال متابعة آراء النحاة في الضرورة الشعرية، أن أغلب النحاة لم ينكروا على الشعراء خروجهم عن القواعد العامة، ولم يروا بأساً بأن في اللجوء إليها في السعة مضافاً إلى الاضطرار، وهذا الاتفاق إن دل فإنما يدل على أنهم أدركوا أن للشعر لغة خاصة يجوز فيها ما لا يجوز لغيرها، وتلاحظ أن أغلب أشعار العرب تقع دون رؤية إذ لا يتاح للشاعر استحضار معجمه الذهني اللغوي ليختار منه الألفاظ الموافقة للقاعدة النحوية والصرفية وفي الوقت ذاته تلائم الوزن والقافية، وترى الباحثة إن ذلك لا يجوز فإن كان لا محالة فاعل فيجوز فقط في الضرورات المقبولة؛ لأنه ينبغي عليه أن يسير البيت الشعري مع القاعدة النحوية وليس العكس.

ثم بينت الأسباب التي دعت الشاعر لمخالفة القاعدة النحوية والصرفية. أما حول اجتراء النحاة على بعض القراءات وادعاء أن الصورة التي جاءت عليها غير جائزة من جهة العربية، فالأولى الرد على النحويين في منع الجواز، فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم لو قدر أن القراء ليس منهم نحوي، فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله؛ ولأن القراءات ثبتت متواترة، ثم لو سلم أنها ليست بمتواترة، فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى.

أما الأحاديث التي يظنون أنها خالفت القاعدة المتفق عليها، ترى الباحثة إنها لم تخالفها طالما لها وجه من العربية.

وبعد التحدث عن استخدام روايات القرآن المتواترة ولغات العرب الشهيرة، ترى الباحثة أن لهجات العرب كلها حجة.

ثانياـ النتائج:

فبعد البحث والاستقصاء نتوصل إلى الآتي:

- الضرورة سماعية لا يجوز للمولد إحداث شيء منها.
- لا بد للضرورة من علة تسوغها ما جاز للضرورة يقدر بقدرها، فمثلاً - إذا دعت الضرورة إلى منع المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين.
- اضطرار الشاعر لاستخدام الضرورة من أجل الوزن أو القافية، يخرج بالكلمة عن القياس الصحيح، وهذا حذف للقاعدة النحوية أو الصرفية.
- الضرورات تخالف القواعد المتفق عليها في النحو والصرف؛ لذلك إذا استخدمها الشاعر يجب أن تكون في المواضع التي جعلها العلماء فيما يجوز بها الضرورة، وأن تكون باعتدال، وعلى الشاعر أن يتجنب الضرورة القبيحة؛ لأنها تؤثر في القاعدة النحوية أو الصرفية وتخرج بها إلى دائرة الخطأ أو الشذوذ.
- إن توسع النحويون في ضوابطها أكثر فإيماناً منهم بأن الإعراب، بالإضافة إلى قيود الشعر يحد من عمل الشاعر؛ لأن الإعراب يخضع لمتطلبات المعنى من جهة ولكشف غطائه من جهة أخرى، فدوره هنا تفاعلي. وقد يتعارض النحو مع متطلبات العروض؛ عندئذٍ يخير الشاعر فيه، إلا أن مذهب النحويين فيه سلامة الإعراب لو أدى إلى الإخلال ببقية قواعد الشعر الأخرى. الاضطرار لا يبيح الإخلال بالقواعد والأصول اللغوية من غير وجه.
- فقد كان للصراع بين البصريين والكوفيين أثره في البحث والتنقيب عن الشواهد، وذلك لتكون وقوداً لتلك المناظرات والمساجلات التي نشأت بينهم في فروع النحو ومسائله، فلقد يستند البصريون في توثيق الشعراء وقبائلهم حرصاً منهم على اطراد قواعدهم؛ فيما نحد الكوفيين يتوسعون في رواية الأشعار ومن ثم توسعوا في دائرة الاحتجاج.
- وترى الباحثة أنه يجب ألاّ نغفل عن الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ونميل للاستشهاد بالشاهد الشعري؛ الذي يكون لا قائل له أحياناً، وتارة أخرى تعتريه الضرورة.

- يعزز القرآن بالشاهد الشعري وذلك ليوافق وجه من وجه العربية حسب ظنهم، وترى الباحثة يجب أن يعزز الشعر بالقرآن؛ لأنه كلام الله.
- يجب ألاّ نبني قاعدة نحوية على شاهد اعترته الضرورة؛ لأن مفهوم الضرورة تخضع لاعتبارات المتكلم، ألا ترى كيف فسروا قول الفرزدق حين أدخل الألف واللام على الفعل المضارع؟.

ثالثاً ـ التـوصيـات:

بعـد الإنتهـاء بحمـد الله تعـالى مـن هـذا البحـث المتواضـع نخـرج بهـذه التوصيات:

1- الضرورة سماعية، لا يسوغ للمولد إحداث شيئ منها.
2- ما لا يؤدي للضرورة أولى مما يؤدي إليها.
3- ما جاز للضرورة يقدر بقدرها.
4- لا يحاط بالضرائر.
5- تجديد النحو على أن يكون المعول الأساسي على الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لإثبات القواعد النحوية والصرفية.
6- يجب أن نعزز الشاهد الشعري بالقرآن الكريم لا العكس.
7- يجب على الشاعر أن يجعل البيت الشعري يسير مع القاعدة النحوية أو الصرفية.
8- هنالك حدود مشروعة للضرورة الشعرية على الشاعر الالتزام بها، وعليه ألا يكثر منها؛ لأن كثرتها تدل على قلة المخزون اللغوي من الألفاظ، وقلة في تطبيق قواعد النحو والصرف.

الفهـــارس:

- فهارس الآيات القرآنية
- فهارس الأحاديث النبوية.
- فهارس الشواهد الشعرية.
- فهارس الأعلام.
- فهارس المصادر والمراجع.
- فهارس الموضوعات.

فهارس الآيات القرآنية

الآيـــــة	اسـم السورة	رقم الصفحة
قال تعالى: "ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ "	ســورة الفاتحــة، الآية رقم (6)	134
قال تعالى: "وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ "	سورة البقرة، الآية رقم (34)	134
قال تعالى: "وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ"	سورة البقرة، الآية رقم (40)	134
قال تعالى: "وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ "	سورة البقرة، الآية رقم (41)	132
قال تعالى: "فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ "	سورة البقرة، الآية رقم (54)	162
قال تعالى: "ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ "	ســورة البقــرة، الآية (71)	72
قال تعالى: "فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ "	سورة البقرة الآية (117)	188
قال تعالى: "إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ"	سورة البقرة، الآية رقم (180).	93
قال تعالى: "شَهۡرُ رَمَضَانَ "	سورة البقرة، من الآية رقم (185)	135
قال تعالى: "وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ "	سورة البقرة الآية (195)	185
قــال تعــالى: "إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ"	سورة آل عمران الآية (140)	188
قــال تعــالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى	ســورة النســاء،	112، 114

الآيـــــة	اسـم السورة	رقم الصفحة
خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ "	الآية (1)	
قال تعالى: "مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ"	سورة النساء الآية (66)	**168**
قال تعالى: "مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ "	سورة النساء الآية (157)	**169**
قال تعالى: "لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ"	سورة النساء، الآية رقم (162)	**123، 128**
قال تعالى: "فِيهِ هُدًى"	سورة المائدة، من الآية رقم (46)	**135**
قال تعالى: "إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ"	سورة المائدة، الآية رقم (69)	**123**
قال تعالى: "ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ "	سورة المائدة الآية رقم (71)	**168، 179**
قال تعالى: "فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا "	سورة الأنعام، الآية (136)	**166**
قال تعالى: "وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ"	سورة الأنعام، الآية (137)	**115**
قال تعالى: "ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ"	سورة التوبة ، الآية (40)	**36**
قال تعالى: "أَرْجِهْ وَأَخَاهُ"	سورة الأعراف الآية (111)	**170**

الآيـــــة	اسـم السورة	رقم الصفحة
قـــال تعـــالى: "فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكَّا"	سـورة الأعـراف الآية رقم (143)	165
قـــال تعـــالى: "فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ"	سورة يونس الآية رقم (58)	140
قال تعالى: ""أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ"	سورة هود، الآية رقم (5)	185
قـــال تعـــالى: "مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ "	سورة هود ، الآية (15)	147
قال تعالى "أَنُلۡزِمُكُمُوهَا"	سـورة هـود الآيـة (28)	171
قـــال تعـــالى: "وَإِنَّ كُلاّٗ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ"	سورة هود، الآية رقم (111)	133
قال تعالى: "إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ"	سورة يوسف الآية (90)	175
قال تعالى: "وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ"	سـورة الأنبيـاء الآية رقم (3)	167، 179
قـــال تعـــالى: "أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ"	الأنبيـاء ، الآيـة (108)	186
قال تعالى: "إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ"	سـورة طـه، الآيـة رقم (62)	123
قال تعالى: "لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ"	سـورة طـه الآيـة رقم (77)	175
قال تعالى: "وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ "	سـورة ابـراهيم الآية (22)	177

الآيـــــة	اسـم السورة	رقم الصفحة
قـال تعـالى: "قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ"	سـورة إبـراهيم، الآية رقم (31)	94
قال تعالى: "فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ"	سورة الحج، الآية رقم (46)	126
قال تعالى: "يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ"	سورة النور الآية رقم (43)	165
قال تعالى: "أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ"	سـورة الشـعراء الآية رقم (22)	89
قـال تعـالى: "سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ"	سـورة الشـعراء الآية (136)	185
قال تعالى: "إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ"	سـورة الشـعراء الآية رقم (220)	135
قال تعالى: "وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ"	سورة لقمان الآية رقم (18)	167
قال تعالى: "فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَاْ"	سـورة الأحـزاب، الآية (67)	39، 40
قال تعالى: "وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَاْ"	سورة الأحـزاب ، الآية (10)	39،40
قال تعالى: "رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا"	سـورة سـبأ الآيـة رقم (19)	167
قال تعالى: "لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ"	سـورة الزمـر ، الآية (16)	33
قـال تعـالى: "لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ"	سورة فصلت الآية رقم (26)	177
قـال تعـالى: "لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا	سـورة فصـلت،	129

الآيـــــة	اسـم السورة	رقم الصفحة
مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٍ "	الآية رقم (42)	
قـال تعـالى: "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا"	سـورة الشـورى الآية (51)	187
قال تعالى: "وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ"	سـورة الزخـرف الآية (26)	166
قـال تعـالى: "سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ"	سورة الفتح الآيـة (15)	187
قـال تعـالى: "إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ"	سـورة الحجـر، الآية رقم (9)	129
قال تعالى: "أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ"	سورة النحل الآيـة (40)	163
قال تعالى: "كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا"	سـورة الإسـراء الآية (90)	90
قال تعالى: "فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا"	سورة مريم ، الآية (26)	187
قال تعالى: "إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ"	سـورة الـذاريات، الآية رقم (23)	91
قال تعالى: "مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡ "	سـورة الحديـد ، الآية (15)	186
قـال تعـالى: "مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ"	سـورة الحشـر، الآية (7)	35

الآيـــــة	اسـم السورة	رقم الصفحة
قـال تعـالى: "إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا"	سـورة المزمـل، الآيتـان (15)،(16)	65
قـال تعـالى: "وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةٗ وَحَرِيرٗا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِۖ لَا يَرَوۡنَ فِيهَا شَمۡسٗا وَلَا زَمۡهَرِيرٗا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلٗا ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ"	سـورة الإنسـان الآيات (11-15)	55
قال تعالى: "قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ"	سـورة الإنسـان، الآية (16)	40
قال تعالى: "وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا"	سورة النبـاء الآيـة (28)	166
قـال تعـالى: "وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ"	سورة الليل الأيات (19)،(20)	168
قال تعالى: "مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ"	سـورة الضـحى الآية رقم (3)	181
قال تعالى: "إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ"	سـورة العصـر، الآية (2)	65

فهارس الأحاديث النبوية

الحـــديث	رقم الصفحة
(ولتزره ولو بشوكة)	140
(ولتأخذوا مصافكم)	140
(ولتقوموا إلى مصافكم)	129
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: ((إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا))	144
قوله: ((والله إن أبركم وأتقاكم أنا))	144
عَنْ عَائِشَةَ: "ذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ: ((شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمُرِ وَالْكِلَابِ))	144
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ - رضي الله عنه- قَالَ: قُلْتُ: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلَ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً، ثُمَّ أَيْنَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ بَعْدُ فَصَلِّهْ، فَإِنَّ الْفَضْلَ فِيهِ))	145
أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ: - صلى الله عليه وسلم-((الْبَيِّنَةَ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ))	145
قَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم-: ((حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنْ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنْ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا)).	146
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: ((فَانْصَرِفْ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا)).	147
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)).	147
قَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يُرِيدُ الثُّومَ فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا)).	147
عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم- قَالَ: ((لَوْ كَانَ عِنْدِي أُحُدٌ ذَهَبًا لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ لَيْسَ شَيْءٌ أَرْصُدُهُ فِي دَيْنٍ عَلَيَّ أَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ))	148

فهارس الشواهد الشعرية

قافية الهمزة:

البيــت	قائله	البحر	رقم الصفحة
ما رأيت ولا أرى في مدتي كجواري يلعبن في الصحراء	أبو صدفة الديربي	الكامل	84
إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جَآذراً وظباء	الأخطل	الخفيف	125
سَيُغْنِينِي الذي أَغْنَاكَ غِنَي فَلا فَقْر يَدومُ ولا غَناءُ	لم يعرف قائله	الوافر	152، 164
إذا عَاشَ الفَتَى مائتين عاماً فقد أُودى المسَّرةُ والفَتَاءُ	الربيع بن الضبع	الوافر	6، 7

قافية الباء:

البيــت	قائله	البحر	رقم الصفحة
إذا قَصُرت أسيافنا كان وصلَها خُطانا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ	قيس بن الخطيم	الطويل	9
لا بَارَك اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ	النابغة الذبياني	الطويل	18
ثُمَّ قَالوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ القَطْرِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	89
فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ	لم يعرف قائله	الطويل	94
رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَال لاَ يَزَالونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ	أبي النجم العجلي	الرجز	100
عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ	هُدْبَةُ بن الخشرم العذري	الوافر	101
لَذٌّ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَل الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ	ساعدة بن جؤيَّة	الكامل	102

البيــت	قائله	البحر	رقم الصفحة
سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب	لم ينسب إلى قائل	الوافر	160
فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونَا وتَشْتمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِك والأيامِ مِنْ عَجَبِ	مجهول القائل	البسيط	50، 187
إذا ما غَزَوا الجَيْشُ حَلّقَ فَوْقَهُ عصائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ	النابغة الذبياني	الطويل	48
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلُ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ	لم يعرف قائله	الوافر	49
طربت وما شوقاً على البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ	الكميت	الطويل	50، 89
وليس مصيرهن إليك شيئاً ولا في صونهن إليك عاب	المتنبي	-	61
يصاحب الشيطان من يصاحبه فَهْو أَذِيٌّ جَمّة مَصاوبِه	أبو خالد القناني	الرجز	32، 86
لمَّا جفا إخوانُهُ مُصْعباً	البغدادي	السريع	22
سُفُن النّجا مَعَاقلٌ للِالْتِجَا تَلُوحُ شُرَّعاً وتَبْدُو هِضَباً	عمري الفاروقي، عبدالباقي بن سليمان بن أحمد	-	47
إِنَّ امْرَأَ رَهْطَهُ بِالشّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا	الحطئها	البسيط	100
فكأنما تزكى سنابكها الحبا	أبو داؤود	الطويل	82

قافية التاء:

البيــت	قائله	البحر	رقم الصفحة
يَا أَيُّهَا الراكِبُ المُزْجِي مَطِيتَّهُ سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ: مَا هذِهِ الصَوْتُ؟	منسوب لرويشد بن كثير الطائي	البسيط	15
يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشر حيقال الرجال الموت	رويشد بن كثير	البسيط	86

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت	سنان بن الفحل	البسيط	172
أخاف فؤاد الده ربطشك فان طوت على رعب أحشاؤه واجنت	أبي تمام	الطويل	188
بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ	سؤر الذنب	مشطور الرجز	105
أمُ الحليس لعجوز شهريه ترضى من اللحم بعظم الرقبة	رؤبة	الرجز	108، 125
جدلاء مُحْكَمةٌ مِنْ نَسْجِ سَلاَّمِ فيه الرِّماحُ وفيه كِلُّ سابغةٍ	الحطيئة	البسيط	20، 83
فتستريح النفس من زفراتها	لم أقف على قائله	الرجز	81
فزججتها بمزجةٍ زج القلوص أبي مزادة	لم أقف على قائله	الكامل	114، 117، 118، 119، 187
إنَّ بني اللئام زهده مالي في صدورهم من مودة	العجاج	الرجز	85
أنعَتُ عَيْراً من حميرِ خَنْزَره في كُلِّ عَير مائتان كَمَرةً	الأعور بن براء الكلبي	الرجز	6، 7
مَنْ لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى أَلْمَعَهُ فَهُوَ حَرٍ بعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةْ	لبيد	الرجز	66، 67

قافية الجيم:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
نحن بني حنية، أصحاب الفلج نضرب السيف وندعو الفرج	النابغة الجعدي	الرجز	184

قافية الحاء:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
وشتا بين قتلي والصلاح	جميل بن معمر	الوافر	81

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا	رؤبة	الرجز	**171**
سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ وأَلْحَقَ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيَحا	المغيرة بن حبناء	الوافر	**163، 187**
دوامي الأيدْ يخبِطْن السَّرِيحا	مضر بن ربعى	الوافر	**33**

قافية الدال:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
قَدْني مِنْ نَصْر الخُبَيبينِ قَدِي ليس الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ	ينسب لأبي نخيلة وحميد الأرقط وأبو مجلدة وحميد بن مالك	الرجز	**9، 98**
كنواحِ ريش حمامةٍ نجديةٍ ومَسحْتِ باللّثَتَينِ عَصْفَ الإثمِدِ	خفاف بن ندبة	الكامل	**3**
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت ليون بني زياد	زهير	الوافر	**22، 56، 78، 107، 150، 174**
إنما الفقر والغناء من الله، فهذا يعطي، وهذا يحد	لم أقف على قائله	لوافر	**152**
وملكت ما بين العراقِ ويثربٍ مُسْلَكاً أجارَ لمُسْلِمٍ ومعاهدٍ	ابن ميادة	الكامل	**108**
من القومِ الرِّسُلُ اللهِ منهُمْ لهم دانت رقابُ بني معدّ	عمرو بن إله	الوافر	**67**
فَمَنْ نَال الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيعتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ	أحيحة بن الجُلاَح	الوافر	**95**
تَالى ابْنُ أَوْسٍ حِلْفَةً لِيَرُدَّنِي عَلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ	زيد الفوارس (الحصين بن ضرار الضبي)	الطويل	**98**
ورجَّ الفتى للخبير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد	المعلوط بن بدل	الطويل	**107**
لَوْ كُنْتُمُ مُنْجِدِي حِينَ اسْتَعَنْتُكُمُ لَمْ تُعْدَمُوا سَاعِدًا مِنِّي وَلاَ عَضُدَا	لم يُعرَف قائله	البسيط	**100**

قافية الراء:

البيـت	قائله	البحر	رقم الصفحة
وما نبالي إذا ما كُنْتِ جارتنا ألاّ يُجاوِرنا إلاكِ ديّارا	لا يعرف قائلها	البسيط	12
وكحل العينين بالعواور	جندل بن المثنى الطهوي	الرجز	15
فلتأتينك قصائدُ وليركبنْ جيشٌ إليك قوادِمَ الأكوارِ	النابغة	الكامل	17، 47
فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدتُ آئِباً وكَمْ مِثْلِهاَ فَارَقْتُهاَ وَهْيَ تَصْفِرُ	تأبط شراً	الطويل	16
مَنْ كَانَ لا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ	بن ميادة	الرجز	26، 96، 157
ولقدْ حَنَيْتُكَ أكمُؤاً وعَساقِلاً ولقدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأوْبَرِ	لا يعرف قائله	الكامل	70
حلفت له أن تدلج الليل لا يزل أمامك بيتٌ من بيوتي سائرُ	لم أقف على قائله	الطويل	80
وإذا الرجال رَأوْا يزيدَ رأيْتهُم خَضِع الرِقابُ نَواكسَ الأبصار	الفرزدق	الكامل	84
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَر	الأسود بن يعفر	الطويل	88
وَإِنِّي مَتَى أَشْرِفْ عَلَى الجَانِبِ الذِي بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ	لذي الرمة	الطويل	92
وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فَرِعٌ وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَر	عامر بن الطفيل	الكامل	96
إِنَّ ابْنَ أَحْوَصَ مَغْرُورٌ فَبَلِّغَهُ فِي سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ العُلاَ قِصَرُ	أبو حيَّة النميري	البسيط	97
هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَر	ثابت بن جابر بن سفيان	الطويل	99
تَرَكْتُ العِدَا لاَ مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ وَالمَكْر	لم يُنسَب لقائل	الطويل	103

يموت أناس أو يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر	لم ينسب لقائل	الطويل	108
لا يَبْعِدنَ قَوْمِي الذِينَ هُمْ سُمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ	الخرنـق أخـت طرفـة بـن العبـد من أمه وهي من قيس بن ثعلبة	الوافر	129
النَازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطّيبونَ مَعاقِدِ الأزْرِ	الخرنق	الوافر	129
وإنني حيثما يسري الهوى بصري ما حيث ما سلكوا أدنو فأنظور	اباهيمبن هرمة	البسيط	151
وَحُبِّي ذوي قُرْبَى النَبِي مُحَمَّدِ فَمَا سَألَّنَا إلا المَوَّدَة مِنْ أَجْرِ	الأشعر الرقبان	المتقارب	151
من يصنع من المعروف في غير أهله يلاقى الذي لاقى مجير ام عامر	أمرؤ القيس	الطويل	48، 151
فلم أرقه إن لم ينج منها فطعنةُ لا غُس ولا بمغمر	زهير بن مسعود	الطويل	157
رَأَيْنَ الغَوانِي الشّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَ عَنيّ بالخُدودِ النَواضِرِ	محمد بن عبد الله العتبى	الطويل	18، 178
لَمَّا رَأَيْتُ نَبَطًا أَنْصَارَا	العجاج	الرجز	100
شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِيَ الإِزَارَا	العجاج	الرجز	101
كُنْتُ لَهُمْ مِنَ النَّصَارَى جَارَا	العجاج	مشـطور الرجز	101
الاَ طَرَقَتْ رِحَال القَوْمِ لَيْلَى فَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا	لم يعرف قائله	الوافر	91
وإذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطا مذعورا	كعب بن زهير	الخفيف	15

قافية الزاي:

البيـت	قائله	البحر	رقم الصفحة
نسيا حاتم وكعب لدن فاضت عطايا يا بن عبد العزيز	لم يعرف قائله	الخفيف	167

قافية السين:

البيـت	قائله	البحر	رقم الصفحة
وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قرَنٍ لم يستطع صولة البُزْلِ القناعيسِ	جرير	البسيط	71
اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسَ	طرفة بن العبد	المنسرح	97
آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ اليَوْمَ أَطْعَمُهُ وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ	المتلمِّس	البسيط	105
وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس	جران العود	الرجز	47، 169

قافية الطاء:

البيـت	قائله	البحر	رقم الصفحة
وهُنَّ الألى يأكلن زادك خفوة وهمساً ويوطئن السرى، كل خابط	ثعلب	الطويل	190
أبيت على معاري فاخرات بهن ملوب كدم العباط	المتنخل الهزلي	الوافر	51

قافية العين:

البيـت	قائله	البحر	رقم الصفحة
قِفا عِذنْد مِمْا تعْرفان رُبُوعُ	لم أقف على قائل	الطويل	23
قد أصبحت أمُ الخيار تدعي عليّ ذنباً كلُّهُ لم أصنع	أبو النجم العجلي	الرجز	2، 27، 30
وَيُسْتخرجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نافِقائِه وَمِنْ جَحْرِهِ بالشيحةِ الْيَتَقَصَّعُ	ذي الخرق الطهوي	الطويل	66، 77
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً الى ربنا صوت الحمار اليجدع	ذي الخرق الطهوي	الطويل	12، 64، 66، 68، 69، 77، 140

أقرعُ بن حابس يا أقرعُ انك إن تُصْرعْ أخوك تُصْرعُ	جرير بن عبد الله البجلي	الرجز	94، 158
أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع	النجاشي	الطويل	155، 157
كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع	الفرزدق	الطويل	156
فَسَعَى مَسْعاتَهم في قَوْمِهِ ثُمَّ لم يَظْفَرْ ولا عَجْزاً وَدَع	لم أقف على قائله	-	182
فأيُّهما ما اتَّبَعْنَ فإنّي حَزِينٌ على تَرْكِ الذي أَنا وادِعُ	ابن منظور	-	183
فيا ليلةً ما كان أطول بثها وسُمّ الأفاعي عذبُ ما أتجرع	المتنبي	-	50
وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ	ينسب إلى رجل من بني سلول، وإلى الضحَّاك بن هنَّام، وإلى جنف بن مالك	الطويل	104
إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ	الفرزدق	الطويل	104
كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريم بخله قد وضعه	انس بن زنيم	المديد	2، 38
وغيرتي ما عال قيساً ومالكاً وعمراً وحجراً بالمعشر المعه	لبيد	الرجز	67

قافية الفاء:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
أصابهم الحمى وهو عواف	الفراء	الطويل	82
تنفي يَدَاهَا الحصي في كل هاجرةٍ نَفْيَ الدَّراهِمِ تنقادُ الصياريفِ	الفرزدق	الطويل	63، 84، 107
لَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرّ عيْني أحبُ إليَّ مِنْ لُبسِ الشُفوفِ	ميسون بنت بحدل	الوافر	187

قافية القاف:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
في فتيةٍ كسيوف الهندِ قد سروا أيدي السرابيل عن حد المرافيق	لم يعرف قائله	البسيط	85
إذا ما اسْتَحَمَّت أرْضُهُ من سَمائِه جَرى وهومَوْدوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ	خُفاف بن نُدبة	-	182
"حتى إذا بلّت حلاقيم الحُلقْ"	رؤبة	الرجز	63

قافية اللام:

البيت	قائله	البحر	رقم الصحفة
إلى مقعدات تطرح الريح بالضحى عليهن رفضاً من حصاد القلاقل	لم ينسب لقائل	الطويل	190
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيبٍ وَمَنْزَلِ بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدخُولِ فَحَوْمَلِ	أمرئ القيس	الطويل	54
وقبيلٌ من لَكيزٍ شاهدٌ رَهطٌ مرجومٌ ورهطُ ابن المُعَلّ	لبيد ابن أبي ربيعة	الرجز	10
فَيَوْمَاً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِي ويَوْمَاً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغُولُ	جرير	الطويل	19، 85
ما أَنْتَ بِالْحَكمِ التَّرضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأصِيلِ ولا ذِي الرَّأيِ والْجَدَلِ	الفرزدق	الطويل	64، 65، 140
فاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقبٍ إثمَاً مِنْ الله ولا واغِل	امرؤ القيس	السريع	79، 80
الحمدُ لله العلي الأجلل	لم أقف على قائله	الرجز	47، 86
يَا رَاكِبًا بَلِّغَ إِخْوَانَنَا مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةَ أَوْ وَائِلِ	أمرؤ القيس	السريع	98
ببازلٍ وَجَناءَ أو عيهلٍّ كأن مَهْواها على الكَلْكَلِّ	منظور بن مرثد الفقعسي الأسدي	الرجز	108
كَمَا حُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَاً	أبو حية النمري	الوافر	121

يَهُودِي يُقَارِب أو يَزِيلُ			
أشهدُ بالله وآلائه والمرء عمّا قاله يسألُ	السيد الحميري	الرجز	59
إنّ عليّ بن أبي طالب خليفة الله الذي يعدلُ	السيد الحميري	"	59
وإنهُ قد كان من أحمد كمثل هارون ولا مُرسلً	السيد الحميري	"	59
لكن وصى خازنٌ عنده عِلمٌ من الله به يعملً	السيد الحميري	"	59
يَشكُو الوَجِي مِنْ أظْلَلٍ وأظْلَلِ	العجاج	الرجز	18
فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَالهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ	امرئ القيس	الطويل	105
لم نرحب بأن شخصت، ولكن مرحباً بالرضاء منك وأهلاً	لم ينسب إلى قائل	الخفيف	155
محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمرٍ تبالا	الأعشى	الرجز	95، 157
فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	38، 152
وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلاً أن يعد خليلاً	لم أقف على قائله	الطويل	45، 64
كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ	الأخطل	الكامل	89
ليلة غمى طامس هلالها أو غلتها ومكره إيغالها	لم ينسب لقائل	-	189

قافية الميم:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
فأنت طالق والطلاق عزيمةً	أبو نواس	الطويل	15

ثلاثاً ومن يبدأ أعق وأظلم			
بل القوم الرسول الله فيهم	لم يعرف قائله	الوافر	65، 67، 139
أحفظ وديعتك التي استودعته يوم الاعازب إن وصلت وإن لم	إبراهيم بن هرمة	الطويل	79
بَنِي ثُعَلٍ لاَ تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ	لفلان الأسدي	الطويل	93
فَلاَ وَأَبِي لَنَأتِيهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ	عبد الله بن رواحة الأنصاري	الوافر	98
كما راشدٍ تجدين أمرءوا تفكر ثم أرعوى أو يَدِمْ	الأعشى	لم أقف على بحره	109
وَكَرِيمَةٍ مِنْ ال قَيْسَ الفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ وَارْتَقَى الأَعْلاَمِ	لم يعرف قائله	الكامل	105
سلامُ الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ	الأحوص عبد الله بن محمد بن عبد الله	الوافر	108
أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخدانُك اللاءاتُ زُيّنَّ بالكَتَمْ	لم يعرف قائله	الطويل	173
شُغفَتْ بكَ اللّتِ تيَّمتْكَ فمثلُ ما بكَ ما بها من لوعةٍ وغرامِ	ذو الرمة	الطويل	174
تَوَلّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ	عبد الله الرقيات	الطويل	168، 179
ما أبالي، أنب بالحزن تيس أم لحاني يظهر غيب لئيم	المرار بن سعيد	الوافر	185
تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذاً حرام	جرير	-	51
وضاربة خداً كريماً على فتى أغر نجيب الأمهات كريم	قطري بن الفجاءة	الطويل	52
العَاطِفُونَ تَحِين مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ	أبو وجزة السعدي	الكامل	53

صددتُ فأطولت الصُّدود وقلما وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	54
رَمَتْكَ ابِنَةُ البَكْريّ عَنْ فَرْعِ ضَالَةٍ وهُنّ بنا خُوصٌ يُخلْعنَ نَعائِما	المرقش الأصغر	-	51
أتوا ناري فقلتُ مَنُّونَ أنتم فقالوا الجن قلتُ عِموا ظلاماً	سير بن الحارث الضبي	الوافر	107
فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطّ لَهْجَتَهَا كأنّ قَفْراً رُسُومَها قَلَمَا	ابن منظور	-	116
فأطْرَقَ إطْرَاقَ الشّجاعِ وَلَوْ رَأى مَساعَاً لناباهُ الشَّجاعُ لصَمَّمَا	المتلمس	الطويل	127
كفّاك كفٌ لا تُليق درهما جودًا وأخرى تُعطِ بالسيف الدّما	الحصين بن الحمام	الطويل	34
وَقَال نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ اليْنَا أَنَّ تَكُونَ المُقَدَّمَا	عباس بن مرداس	الطويل	91
قَدْ سَالمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا	عبد بني عبس وأبو حيان الفقعسي والدبيري، والعجاج، ومساور العبسي وبعده	الرجز	100

قافية النون:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
درس المنا بِمُتَالِعٍ فأبَانِ وَتَقَادمت بالحِبْسِ فالسّوبان	لبيد بن أبي ربيعة العامري	الرجز	20
من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكُرُهَا والشرُّ بالشرِّ عَنْدَ اللهِ مثلان	ينسب إلى عبد الرحمن بن ثابت، وإلى حسان بن ثابت، وإلى كعب بن مالك	البسيط	27، 93
عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النّقا رأسَ زيْدِكُمْ بأبيض مشحوذ الغرار ريمان	عمرو الجنبي	الطويل	71
مزائد خرقاء اليدين مسيقة يخب لها مستخلف غير ائن	الطرماح	الطويل	32، 87

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	**89**
فقلت ادعي، وأدع، فإن أندى لصوت أن ينادي داعيان	الأعشى	الوافر	**156**
فلذا أغتربت في الشام حتى ظن أهلي مرجماتُ الظنون	الشماخ	الوافر	**49**
وماذا يدري الشعراءُ مِنّي وقد جَاوَزْتُ حدّ الأربعينِ	سحيم بن وائل	الوافر	**60**
عَرينُ مِنْ عُرَيْنَةَ ليْس مِنّا بَرئتُ إلى عُرْيَنة مِنْ عَرِينِ	جرير	الوافر	**60**
عَرَفْنَا جَعْفَراً وبَنِي أبِيه وأَنْكَرْنَا زَعَانفَ آخرينِ	جرير	الوافر	**60**
يا ابتا أرّقني القِذّانُ والنّوم لا تألَفُهُ العَيْنَانُ	رؤبه	الرجز	**61، 170**
وقاتِمِ الأعماقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ	روبة ابن العجاج	الرجز	**53**
يَطِفْنَ بِحُوزِي المَرَاتِع لم يُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْع القِسِيِّ الكَنَائِنِ	الفرماج بن حكيم	الطويل	**121**
بَكَّرَ العَواذِمُ في المَشِيْبِ يَلُمْنَني وأَلُوْمُهُنَّهْ	عبد الله بن قيس الرقيات	الكامل	**125**
ولا يَنْطِقُ الفحشاء من كان منهمُ إذا قعدوا مِنّا ولا مِن سِوائِنا	المارا بن سلامة	الطويل	**10**
مَهْلاً أعاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقي أنِّي أَجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا	قعنب بن أم صاحب	البسيط	**18، 50، 108**
فنعم صاحبُ قوم لا سلاحُ لهُم وصاحبُ الركب عثمانُ بن عفانا	كثير بن عبد الله	البسيط	**160**
أَعْرِفُ مِنْهَا الجَيْدَ والعَيْنَانَا ومَنْخَرَينِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا	قيل لرجل من بني ضبة	الرجز	**170**
إذَا مَا زَلَّ سَرْجٌ عَنْ مَعَدٍّ وَأَجْدِرْ مِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا	ابن أحمر	الوافر	**92**

قال لها من تحتها وما استوى هزي إليك بالجذع يجنيك الجنا	لم أقف على قائله	الرجز	**81**

قافية الهاء:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
رَأيتُ الوَليدَ بْنَ اليزيدِ مُبارَكاً شديداً بأعْباءِ الخلافَة كاهِلُهْ	ابن مياده	الطويل	**71**
رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ	جميل بن معمر	المنسرح	**105**
وَبَلَدٍ عَامِيَةٌ أَعْمَاؤُهُ كأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ	رؤبة بن العجاج	الرجز	**106**
وما مِثْلَهُ في النّاسِ إلا مُمَلكاً أَبوه أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ	الفرزدق	الطويل	**150**
لَيْتَ شِعْرِي مِنْ خَلِيلي ما الذّي غَالَهُ في الحُبِّ حتى وَدَعَه	أبو الأسود	الكامل	**182**
عليه شَريبٌ لَيِّنٌ وادِع العصا يُساجِلُها حُمَّاتهُ وتُساجلُه	معن بن أوس	-	**182**
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاك وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ	عبد الله بن قيس الرقيات	الكامل	**125**
فإمّا ترى لمتي بُدِلتْ فإن الحوادث أودى بها	الأعشى	المقارب	**62، 187**
عفت الديار محلها فمقامُها بمنًى تأبد غولها فرِجامُها	لبيد	الكامل	**58**
باعَدَ أَمَّ العَمْرِ مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورِها	أبو النجم العجلي	الرجز	**71**
إن أباها وأبا أبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها	أبو النجم العجلي	الرجز	**55، 127**
قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِا جَارُهَا	منظور بن مرسل	الرجز	**96**

تَأَذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا			
فقدت كلا الفرحتين تحسبُ أنهُ مولى المخافة خلفها وأمامها	كعب بن مالك	الطويل	186
ولا أرض أبقل أبقالها فلا مزنة ودقت ودقها	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	38، 151
يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	103
كمّا رأتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ الْيَوْم مَنْ لامَهَا	عمرو بن قميئة	السريع	116
وأخو الغوانِ متي يشأ يَصْرِمْنَهُ	الأعشى	الكامل	34

قافية الواو:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
وإنّا من اللائين إن قدَروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا	-	الطويل	173

قافية الياء:

البيت	قائله	البحر	رقم الصفحة
جارِيَ لا تَستَنكري عَذيرِي سيري وإشفاقي على بعيري	العجاج	الرجز	9
بَلْ القَوْمِ الرَسُولِ اللهِ فِيهم هَمُ أَهلُ الحُكُومةِ مِنْ قُصيّ	لم يعرف قائله	الوافر	65، 67، 139
طأطأت شيمالي	امرؤ القيس	الطويل	83
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي	رؤبة بن العجاج	الرجز	61، 99
أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسٌ مِنِّي	لم ينسب لقائل	المديد	61، 100
كَمُنْيَة جَابرٍ إذ قال ليْتي أصادفُ ،أُغَرِّمُ جُلَّ مَالِي	زيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن منهب	الوافر	100

هُمُ اللاؤن فكّوا الغُلّ عنّي بمرْو الشاهِجانِ وهمْ جناحي	الهذلي	-	174
وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ وإن أغناك إلا الذيِّ ينالُ به العلاء ويصطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ	لم يعرف قائله	الوافر	175
ألا أيها الليل الطويل ألا إنجلي	المالقي أحمد بن عبدالنور	الطويل	186
فحَسْبي مِنْ الدُنْيَا كَفَافٌ يُقَيُمُني وأَثْوَابُ كَتَانٍ أزُورُ بِهَا قَبْرِي	عمرو بن عثمان الجاحظ	-	48
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلاتُ أنك مُرجلي	أمرؤ القيس	الطويل	49
وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً في مجلسِ أخذ الكلام اللذي إليك عني	النابغة الذبياني	الوافر	50
سيدي خذ بي أتانا عند باب الأصبهاني	بشار بن برد	الرمل	59
أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسٌ مِنِّي	-	-	61، 100
كَنَهْوَرٌ كانت من أعقاب السُّمِي	الأعشى	الرجز	62
فلوا كان عبد الله موْلى هجوتُه ولكنَّ عبد الله مولى موالِيَا	الفرزدق	الطويل	10
بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جَائِيَا	زهير	الطويل	185
سماء الإله فوق سبع سمائيا	إمرأة من عقيل	الطويل	157
فَإمّا كِرَامٌ مُوسِرون لَقَيتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا	منظور بن سحي	الطويل	174
وركضك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقوا فأصبحتُ قد جاورت قوما أعاديا	-	الطويل	172
أغض ما استطعتَ فالكريمُ الذيُّ يألف الحلم إن جفَاه بَذيُّ	لم يعرف قائله	الخفيف	175
فهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا	لم يعرف قائله	الرجز	17

قافية الألف اللينة :

البيـت	قائله	البحر	رقم الصفحة
أوَالِفاً مكة من وُرْق الحمى	رؤبة بن العجاج	الرجز	3، 20
على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لكي الويل حر الوجه أو يبك من بكى	متمم بن نويره	الطويل	96، 157

فهارس الأعلام

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
ابن أبي مليكة: عبـد الله بـن عبيـد الله بـن أبـي مليكـة، المكـي القاضي للأحوال، المؤذن، ولد في خلافة علي أو قبلها، الإمام الحجة الحافظ.	الأعلام، ج88/1	**147**
ابن الأنباري: ابن الأنباري الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، المقرئ النحوي. ولد سنة اثنتين وسبعين ومائتين.	المكتبة الإسلامية	**132، 157**
ابن جبير: أبي الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني المعروف بابن جبير ولد في فالنسيا سنة 540 هـ، 1145م، هو جغرافي، رحالة، كاتب وشاعر أندلسي عربي.	موقع ويكلي	**129**
ابن الجزري: هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الدمشقي العمري الشيرازي الشافعي، وكنيته أبو الخير، وأطلق على نفسه لقب"السلفي".	المكتبة الإسلامية	**122، 123**
ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني 392هـ	كتابه الخصائص	**26، 27، 28، 29، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 43، 44، 52، 53، 56، 57، 80،**

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
		93، 114، 136، 153، 170، 178، 181
ابن عقيل: ابن عقيل الإمام العلامة البحر، شيخ الحنابلة أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري، الحنبلي المتكلم، صاحب التصانيف، كان يسكن الظفرية ومسجده بها مشهور. ولد سنة إحدى وثلاثين وأربع مائة.	المكتبة الإسلامية	53، 55، 56، 60، 179
ابن فارس: وهو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، ت 395هـ - 1004م	ويكيديا الموسوعة الحرة على شبكة الانترنت	20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 44، 45، 153
ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري (213 هـ-15 رجب 276 هـ/828م-13 نوفمبر 889 م) أديب فقيه محدث مؤرخ عربي. له العديد من المصنفات أشهرها عيون الأخبار، وأدب الكاتب وغيرها. يعتقد أنه ولد في الكوفة ونشأ في بغداد	الموسوعة الحرة	79
ابن كثير: هو إسماعيل بن عمرو، ولد في قرية جندل - حوران العام 700 هـ 2300م مؤرخ عربي أقام في دمشق واشتغل بالتأليف من اشهر مصنفاته " البداية والنهاية " في 14 جزءا توفي في دمشق العام 774هجرية-1372م ودفن فيها.	الموسوعة الإسلامية	124، 125، 135، 166، 168، 169

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
ابن كيسان: هو صالح بن كيسان الإمام الحافظ الثقة أبو محمد، ويقال: أبو الحارث المدني المؤدب مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز، يقال: مولى بني غفار، ويقال: مولى بني عامر، ويقال: مولى آل معيقيب الدوسيرأى عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر. وكان من أئمة الأثر.	المكتبة الإسلامية	**104**
ابن مالك: هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد الطائي الجيّاني الأندلسي، المالكي حين كان بالمغرب الشافعيّ حين انتقل إلى المشرق، النحوي نزيل دمشق. ولد رحمه الله بجيّان الأمدلس سنة 600 هـ أو في التي بعدها ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيها الغاية، وأربى على المتقدمين.		**1، 6، 12، 13، 14، 26، 43، 45، 55، 56، 60، 61، 64، 67، 69، 92، 93، 96، 104، 122، 142، 145، 146، 172، 179، 185**
ابن هشام الأنصاري: هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري من (708هـ - 761هـ) (1309 - 1360م)، من أئمة النحو العربي.	الموسوعة الحرة	**13، 66، 68، 93، 98، 101، 129، 134، 149، 180، 184**
ابن يعيش النحوي: هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، من كبار العلماء بالعربية، ولد عام 553هـ توفى سنة 643هـ	كتابه شرح المفصل	**15، 16، 17، 19، 54، 77، 114**
أبو الزناد:	الأعلام، ج445/1	**148**

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
عبد الله بن ذكوان، الإمام الفقيه المفتي الحافظ، أبو عبد الرحمن القرشي المدني، ويلقب بأبي الزناد		
أبو الحسن الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، المعروف بالأخفش الأوسط.	شـــواهد ســـيبويه، ص171	**26، 41، 42، 44، 58، 66، 89، 90، 94، 119، 121، 167، 175، 177، 188، 189**
4-أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، توفى سنة 310 وقيل 311 وقيل 316	شـواهد الشـعر فـي كتـــاب ســـيبويه، ص172	**16، 25، 87، 134، 135، 150، 160**
أبو النجم العجلي: الفضل بن قدامة العجلي، أو النجم، من بني بكر بن وائل 660-738م	ديـوان أبـي الـنجم العجلـــي، جمـــع وتحقيق محمد أديب جمران، مطبوعات المجمع، الزمخشري 427هـ-2006م	**2**
أبو هلال العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (395هـ - 1005م)، عالم لغوي رائد	المكتبة الشاملة	**43**
أبو هريرة: إنه أحد أعلام الصحابة الرواة الذين أسهموا في حفظ الشريعة ونشرها بين المسلمين كان أكثر من روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه ثمانمائة مسلم بين صحابي	ملتقى أهل الحديث	

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
وتـابع. اسـمه عبـد الـرحمن بـن صـخر مـن ولـد ثعلبـة بـن سـليم بـن فهـم ينتهـي نسـبه إلـى الازو أعظـم وأشـهر قبائـل العـرب، كـان اسـمه فـي الجاهليـة عبـد شـمس فلمـا اعتنـق الإسـلام سـماه الرسـول عليـه الصـلاة والسـلام عبـد الـرحمن اشتهر بكنيته (أبو هريرة).		
اسحق بن نصر: ظهير الـدين أبـو إسـحاق إبـراهيم بـن نصـر بـن عسكر، الفقيه الشافعي الأديب، ذكره العماد في الجريدة وابن خلكان في الوفيات، وأثنى عليه وأنشد من شعره، في شيخ له زاوية وفي أصحابه يقال له مكي.	موقع نداء الإيمان	
أمرؤ القيس: أمـرؤ القـيس بـن حجـر الكنـدي واسـمه خنـدج (520-565م) مـن أشـهر شـعراء العصـر الجاهلي، ولد في نجد	الموسوعة الحرة	
الجوهري: هو أبو إسماعيل بن حماد بن نصر الجوهري (398هـ)، ولد في أوائل القرن الرابع الهجري في قاراب من بلاد الترك وراء نهر جيجون ولذلك يقال له الفارابي. أخذ الجوهري عن خاله أبي إبراهيم بن إسحاق الفارابي صاحب ديوان الأدب ثم إنه جاء إلى بغداد وسمع من أبي علي الفارسي ومن أبي سعيد السيرافي. مات سنة (398هـ - 1008م).	الموسـوعة العالميـة للشعر العربي	**180**
حفص: حفـص بـن عبـد الـرحمن الإمـام الفقيـه مفتـي	الإعلام، ج310/10	**38، 123، 124، 170**

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
خراسان		
خفاف بن ندبة: ندبة هي أمه وهي ندبة بنت أبن بن الشيطان، وهو شاعر مشهور ويكنى أبا خراشة، وقال الكعبي خفاق بن عمير بن الحارث بن عمرو	الموسوعة الحرة	**3، 182**
الدكتور/أحمد مكي الأنصاري: أستاذ الدراسات النحوية بقسم الدراسات العليا - كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى سابقاً	بحثه بعنوان (دفاع عن كتاب الله (القرآن والضـــــــــرورة الشعرية))	**5، 184**
الرماني: علي بن عيسى 384هـ	شواهد الشعر في كتـــاب ســـيبويه، ص173	**134، 184، 185، 186**
الزجاجي: أبو قاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق 337 أو 339 أو 340هـ.	شواهد الشعر في كتـــاب ســـيبويه، ص172	**149، 160**
الزمخشري: هو إمام الأئمة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري. ولد في زَمَخْشَر يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة 467 هـ/ 1074 م، وتوفي ليلة عرفة سنة 538 هـ / 1143 م في جرجانية خوارزم، بعد رجوعه من مكة.	سير أعلام النبلاء	**71، 112، 114، 117، 118، 121، 122، 128، 234**
السيوطي: هو الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد السيوطي المعروف بابن الأسيوطي. ولد بالقاهرة ليلة	المكتبة السلفية	**13، 25، 45، 121، 140، 141، 152، 153، 156، 169، 170،**

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة وكانت أمه أَمة تركية وأصل أبيه من العجم ومات أبوه وهو ابن ست سنين.		171، 172، 174
سعيد بن أبي مريم: هو الحافظ العلامة للقضية محدث الديار المصرية، أبو محمد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي، المصري	الإعلام، ج321/10	146
سعيد الأفغاني: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني نحوي ولد عام 1311هـ - 1859م.	مقدمة كتابه الموجز في قواعد النحو	110، 138، 225
سويد بن أبي كاهل: هو سويد بن كاهل بن حارثة بن حسان بن مالك بن عبد سعد بن جشم يكنى سويد أب سعد، شاعر مخضرم عاش إلى ما بعد سنة 60هـ	الموسوعة الحرة	181
سيبويه: إمام النحاة، حجة العرب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبز الفارسي، النصري.	الأعلام، ج351/6	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 20، 25، 27، 28، 34، 39، 41، 42، 43، 69، 72، 79، 88، 89، 90، 92، 101، 102، 106، 120، 128، 129، 133، 135، 141، 142، 144، 163، 164، 171، 176، 183،

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
		184، 187
الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى بن محمد أبو اسحاق القرناطي الشهير بالشاطبي	رسالة ماجستير ((تقليل الأحكام الشرعية عند الإمام الشاطبي)) للباحث عدنان علي، الجامعة الإسلامية بعزة، بتاريخ 2005/9/21م	**11، 13، 66**
شعيب: شعيب بن اسحق بن عبد الرحمن الإمام الفقيه، الدمشقي الحنفي	الإعلام، ج103/10	**147**
شوقي ضيف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف (1915-2005م) ولد في قرية أولاد حمام في محافظة دمياط شمالي مصر له 50 مؤلفاً	ويكيديا، الموسوعة الحرة	**176**
الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل، وهو شاعر أدرك الإسلام، المعروف بأعشى قيس، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية		**61، 108، 122، 187**
الفقعسي: المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة، أبوحسان، الفقعسي نسبة لأحد أجداده، هو شاعر إسلامي أدرك الدولة الأموية، وهو أحد الشعراء السبعة يسمون المرّار، وهم المرّار الفدري، والمرّار العجلي، والمرّار الطائي، والمرّار	الموسوعة العربية، شبكة الانترنت	**50**

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
الشيباني، والمرّار الكلبي، والمرّار الخرشي		
الفراء: هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي (144-207هـ) ولد بالكوفة سنة 144هـ مات بطريق الحج سنة سبع ومائتين وله ثلاث وستون سنة - رحمه الله-	الموسوعة العالمية للشعر العربي	**80، 82، 83، 91، 118، 119، 123، 138، 176، 184، 189**
قطري بن الفجاءة: شاعر، هو جعونة بن مازن بن يزيد بن زياد والفجاءة لقب أبوه؛ لأن غاب إلى اليمن ثم ظهر فجأة	الموسوعة	**51**
قيس بن زهير: قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة، أبو هند، يرتفع نسبه إلى عبس بن غطفان، سيد بني عبس وأميرهم، ورث السيادة عن أبيه زهير بن جذيمة أحد سادة عرب العراق. وهو أحد شعراء عبس المعدودين في الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم، ولم يذكر الرواة شيئاً عن سنة ميلاده.	الموسوعة الحرة	**78، 151**
الكسائي: أبوالحسن، علي بن حمزة بن عبد الله شيخ القراءة والعربية، لقب بالكسائي لكساء أحْرَم فيه	الأعلام، ج131/9	**66، 94، 116، 117، 127، 164، 165، 166، 176، 189**
الكميت: الكميت بن زيد الاسدي، ولد سنة 60هـ، وقيل في خلافة مروان بن محمد سنة 126هـ	الإعلام ج230/5	**50، 203**
الآلوسي:	الموسوعة الحرة	**121، 233**

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
(1217-1270 هـــــــــ)،(1803 - 1854م)، مفسر، ومحدث، وفقيه، وأديب، وشاعر.		
المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (286هـ)	شـواهد الشـعر فـي كتـــاب ســـيبويه، ص171	**5، 17، 21، 39، 71، 79، 88، 89، 90، 92، 95، 103، 105، 112، 125، 127، 181**
المتنبي: هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الله أبو الطيب الكندي، ولد سنة 303هـ، نسب إلى قبيلة كندة، ونظم أول أشعارها وعُمره تسع سنوات		**32، 49، 61، 159**
المرقش الأصغر: هو ربيعة بن سفيان بن مالك بن ضبيعة، وقيل اسمه عمرو بن حرملة شاعر جاهلي من أهل نجد، قيل توفى في 50 قبل الهجرة وقيل 54	الموسوعة الحرة	**149**
معن بن أوس: شاعر جاهلي أدرك الإسلام وهو من صحابة النبي (صلى الله عليه وسلم)	الموسوعة الحرة	**182**
محمد بن سلام: هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم (231 - 140)هـ ولد في البصرة سنة 140هـ - 757م. سمع العلم والأدب من نفر كثيرين منهم أبوه ومنهم: الأصمعي وبشار بن برد وأبو البيداء الرياحي وأبو عبيدة معمر بن المثنى ومروان بن أبي حفصة والمسيب بن	المكتبة الإسلامية	**144، 201**

الاســـــم	المصدر	رقم الصفحة
سعيد والمفضل الضبي ويونس بن حبيب. وهو من رواة اللغة والأشعار.		
مالك بن دينار: ولد في أيام عبد الله بن عباس وسمع من أنس بن مالك في بلاده، وحدث عنه سعيد بن جبير والحسن البصري وآخرين. وحدث عنه سعيد بن أبي عروبة وطائفة سواه. وثقه النسائي وغيره، واستشهد به البخاري. وتوفي سنة سبع وعشرين ومائة وقال ابن المديني سنة ثلاثين ومائة.	الموسوعة الحرة	**128**
نافع بن عمر: الإمام المفتي، عالم المدينة أبو عبد الله القرشي ثم العدلي العمري.	الإعلام، ج5 ص95	**146**
هلال بن أمية: هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأنصاري الواقفي من الأنصار السابقين إلى الإسلام.	الموسوعة الحرة	**145، 201**

فهارس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.
2- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، تأليف الدكتور عبد الصبور شاهين،ط1، 1408هـ-1986م، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة.
3- أصول النحو، سعيد الأفغاني، بيروت المكتب الإسلامي، 1407هـ-1987م.
4- إعراب القرآن، أحمد بن محمد النحاس، تحقيق زهير غازي زاهر، مطبعة العاني- بغداد 1977م.
5- إملاء ما من به الرحمن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1399هـ - 1979.
6- إنباه الرواة في أبناء النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م.
7- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي، تحقيق محمد محي الدين، ج2، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت.
9- الإيضاح في علل النحو،للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة،1995م.
10- البحر المحيط، لأبي حيان، بيروت دارالجبل إحياء التراث العربي 1411هـ-1990م.
11- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى.
12- البيان والتبين، عمرو بن عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون- بيروت- دار الجبل.
13- تاج العروس للزبيدي، تحقيق مصطفي حجازي (مطبعة حكومة الكويت).
14- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، المكتب العربية، بيروت، ط1، 1986م.
15- تفسير الفخز الرازي، الطبعة الأولى.
16- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصبهاني تحليل محمد آل ياسين، بغداد 1961مجامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الأميرية.
17- التوسع في كتاب سيبويه، الدكتور/ عادل هادي الصيدي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.
18- التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني، استانبول، مطبعة الدولة، 1930م.
19- الجامع لأحكام القران، لأبي عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر1967م.
20- جامع الشواهد، محمد باقر الشريف قم المقدسة، منشورات فيروز أبادي.

21- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار أحياء الكتب العربية، عيسي البابي الحلبي وشركاه.
22- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويحالي، دار المأمون للتراث- دمشق- بيروت،ط ح، 1993م.
23- خزانة الأدب ولب لباب العرب، تأليف عبد القادر عمر البغدادي، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1030هـ-1093م.
24- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور احمد الخراط دمشق- دار القلم،ط1406،1هـ-1986م.
25- دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت 1980م.
26- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري الدكتور سعود بنقازي أبو تاكي أستاذ النحو والصرف المشارك، جامعة الملك عبد العزيز، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
27- دراسة الصوت اللغوي، أحمد عمر،عالم الكتب مصر، ط2، 1997م.
28- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري ج1، الجوائب 1299.
29- دلائل الإعجاز في علم المعاني عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية- بيروت،ط1، 1988م.
30- دور اللهجة في التعقيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، الدكتور علاء إسماعيل الحمزاوي، أستاذ العلوم اللغوية، المساعد بكلية الآداب جامعة المنيا
31- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، الآداب بالنجف، 1328.
32- ديوان أبي تمام، شرح محي الدين الخياط، بيروت 1323.
33- ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق، مصطفي السقا وآخرين دار المعرفة- بيروت.
34- ديوان الأحوص ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، النعمان بالنجف 1388.
35- ديوان الأعشى تقديم وشرح الدكتور رضا نصر الحتي،ط ح، بيروت، دار الكتاب العربي 1414ه-1994م.
36- ديوان الباقيات الصالحات، العمري الفاروقي، عبد الباقي سليمان بن أحمد لصحيح مصعب البصري، منشورات الشريف الرضي،1370هـ.
37- ديوان الحطيئة بشرح السكري، مطبعة التقدم 1323هـ.
38- ديوان الطرماح، الكامل بن حكيم، تحقيق عزة حسن، دمشق، 1968م
39- ديوان الفرزدق، مصر مطبعة الصاوي1354هـ.
40- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي دمشق 1382هـ.
41- ديوان النابغة الذبياني (مجموع خمسة دواوين) الوهبية، 1293.
42- ديوان المتلمس، تحقيق حسن كامل الصيرفي، طبع الشركة المصرية للطباعة 1970م.
43- ديوان أمرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف بمصر،1964.
44- ديوان تأبط شراً، وهو ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي ط1، دار صادر بيروت 1996م.

45- ديوان جميل بن معمر(شعر الحب العذري) تحقيق حسين نصار، طبعة بيروت، (د.ت).
46- ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، دمشق مطبعة طربين، 1392هـ-1014.
47- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2/ 1980م.
48- ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن علي الثعلب، بيروت،1399-1979م.
49- ديوان عبد الله بن رواحه الأنصاري الخزرجي، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، ط1، 1972م.
50- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق محمد نجم ، بيروت 1378هـ.
51- ديوان كثير عزة ، بعناية هنري بيرث ، الجزائر 1928م .
52- ديوان كعب بن زهير شرح السكري ، دار الكتب 136.
53- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.
54- ديوان متمم بن نويرة، مالك ومتمم بن نويرة اليربوعي، تأليف ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، لا ط، 1968م.
55- ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، 1980م.
56- رصف المعاني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام أحمد عبد النور تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق،ط2، 1405هـ-1985م.
57- زهر الآداب للحصري، أبو إسحاق بن علي الحصري القيرواني، تحقيق على البيجاوي ، عيسى الحلبي 1953م .
58- الزحاف والعلل رؤية في التجديد والأصوات والإيقاع، تأليف الدكتور أحمد كشك- عميد كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
59- السبع في القراءات لابن مجاهد- تحقيق الدكتور شوق ضيف- الطبعة الثالثة دار المعارف -القاهرة 1980م.
60- سر صناعة الإعراب، تأليف إمام العربية أبي الفتح عمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور، حسن هنداوي الأستاذ المساعد في كلية العلوم العربية والاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،القصيم، السعودية، الجزء الأول، دار القلم، دمشق.
61- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة علي موسي الشوملي، الناشر مكتبة الخريجي الطبعة الأولي 1405هـ- 1985م.
62- شرح بن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمراني المصري علي ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك تأليف/ محمد محي الدين عبد المجيد.
63- شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الأزهري، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
64- شرح الكافية للرضي، أبو عبد الله محمد الأنصاري، بيروت، دار العرب الإسلامي 1963م.

65- شرح المفصل. تأليف يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبئ القاهرة.
66- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث.
67- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف الدكتور خالد عبد الكريم جمعة،مكتبة دار العروبة بالكويت.
68- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرضي السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، مصر مطبعة هجر، 1410هـ-1990م.
69- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.
70- شرح اختيارات المفضل، تحقيق فخر الدين قباوة، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1391م-1971م.
71- الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان، 1964م.
72- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت دار العلم للملاين، 1399م-1979م.
73- صحيح مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القاهرة- مطبعة محمد علي صبيح 13380هـ- 1960م.
74- صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي.
75- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تأليف محمود شكري الألوسي، شرحه محمد بهجة البغدادي، المكتب العربية، بغداد، المكتبة السلفية، مصر، القاهرة، 1341هـ.
76- الضرورة الشعرية في النحو العربي، لإبراهيم حسن، الناشر دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1.
77- الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، السيد/ إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م.
78- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، لبنان، 1980م.
79- طبقات الشعر والشعراء تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة، عالم الكتب،ط1، 1212هـ ج2- 1983م، ط3 1404هـ- 1984م.
80- العروض البسيطة، د. يحى معروف طهران- سازمان سمت ودا نشكاه رازي كرما نشاه،1378هـ ش.
81- العمدة، ابن رشيق القيرواني، دار المعرفة، بيروت، 1408هـ، 1981م.
82- الغدير في الكتاب والسنة، الأمين النجفي، عبد الحسين أحمد، بيروت دار التراث العربي، 1403هـ-1988م.
83- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر دار المعرفة بيروت 1379هـ.

84- فيض الانشراح في روض طي الاقتراح، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، في أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف عبد الرحمن بن أبي أبكر السيوطي، تحقيق محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية 1421هـ-2000م.
85- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت.
86- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن محمد بن حزم، تحقيق محمد إبراهيم نصير، عبد الرحمن عميره، جدة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1402هـ - 1982م.
87- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
88- القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، للدكتور/ صابر بكر أبو السعود، الناشر مكتبة الطليعة بأسيوط، لا ط ت.
89- كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي البيجاوي وأبو الفاضل إبراهيم، ط، عيسي البابي الحلبي، القاهرة 1952م.
90- كتاب الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسي الحسيني الكوفي، تحقيق عدنان درويش محمد المصري- دار النشر مؤسسة الرسالة- بيروت، 1419هـ- 1989م.
91- الكامل في اللغة والأدب، العلامة أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر.
92- الكتاب، سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبز، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
93- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري دار الفكر للطباعة والنشر، ط1403،1هـ-1983م.
94- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط2، 1420هـ - 1981م.
95- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، الدكتور عبد الفتاح الحموز، أستاذ النحو والصرف في جامعه مؤتة، النشر عمان ، ألارصف دار عمار.
96- لسان العرب، لابن منظور، المجلد الرابع، دار المعارف.
97- اللغة والنحو بين الحديث والقديم عباس حسن، القاهرة، دار المعارف،ط2.
98- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
99- المجاني الحديثة، البستاني، تحت إشراف فؤاد أفرام البستاني، بيروت، دار الشرق.
100- المحتسب في وجوه القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي عثمان بن جني، تحقيق علي الجندي ناصف، الدكتور/ عبد الحليم النجار، الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل قيلي، القاهرة، 1386هـ.
101- المخصص لابن سيدة ، تأليف أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيدة. دار الكتب العلمية، بيروت.

102- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
103- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف، ط9، 2005م.
104- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لإميل بديع يعقوب، ط1، 1413هـ - 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت.
105- المعجم الوسيط، تأليف الدكتور/ إبراهيم أنيس وآخرون، واشرف على الطبع حسن عطيه، ومحمد شوقي أمين، الطبعة الثانية.
106- المفصل في تاريخ العرب، علي جواد،ط2، جامعة بغداد، 1413هـ-1993م.
107- المقتضب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، القاهرة، 1386هـ.
108- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القادر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، الناشر الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سنة 1982م.
109- المقرب لابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار، الطبعة الأولى، 1392هـ - 1971م.
110- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة الحلبي.
111- الموجز في قواعد اللغة العربية سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني،بيروت دار الفكر.
112- الموسيقي اللفظية عبد القادر مايو ، سوريا، حلب دار القلم العربي.
113- مجمع البيان في تفسير القرآن أبو علي الفضل بن الحسن الطبري، تحقبق السيد هاشم الرسول والسيد/ فضل الله الطبطباني ط1، بيروت، لبنان، دار المعارف.
114- مختصر القوافي، لابن جني، تحقيق حسن شاذلي، دار التراث، 1392-1972م، ص19، 23.
115- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه (310هـ)، عني بنشره برجشتراسر، دار الهجرة، لاط، لات.
116- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه (310هـ) عني بنشره برجشتراسر، دار الهجرة، لا ت لا ط.
117- معجم النحو والصرف، تأليف محمد إبراهيم عبادة
118- معاني القرءان للفراء ، ط1، بيروت، طبعة عالم الكتب، 1955م.
119- معاني القرآن للزجاج، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب 1955م.
120- معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق ودراسة دكتور عبد الأمير الورد، عالم الكتب بيروت، ط1، 1985م.
121- معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي، إعداد الدكتور عادل بن معتوق العيثان.
122- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه الدكتور/ مازن المبارك أستاذ العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق والدكتور/ محمد علي حمد الله مورسي اللغة العربية في دار المعلمين بدمشق راجعه سعيد الأفغاني - رئيس قسم اللغة العربية بجامعة دمشق سابقاً دار الفكر.

123- مناهل العرفان لعبد العظيم الزرقاني، الطبعة الثالثة.
124- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وهو شرح ألفية ابن مالك للاشموني نور الدين أبي الحسن علي بن محمد، طبعة دار إحياء الكتب العربية في أربعة أجزاء.
125- منهج النحويين القدامي في الميزات الدكتور/ أحمد مطر العطية، أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود.
126- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث خديجة الحديثي منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية الطرفيه- دار الرشيد، 1981م.
127- النحو الوافي، تأليف عباس حسن، الطبعة الخامسة.
128- النشر في القراءات العشر، شمس الدين بن الجزري، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،ط1، 1998م.
129- نظرية اللغة في النقد العربي د/ عبد الحكيم راضي، نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، الدكتور قاسم مؤمني- أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة اليرموك، إربد- الأردن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
130- النظام النحوي ولغة الإبداع- الوعي اللغوي- موقع حضارة الكلمة - شبكة الألوكة علي صفحة الانترنت.
131- النهاية في غريب الحديث، تأليف، ابن تأثير أبو السادات، تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت المكتبة العلمية.
132- همع الهوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي بعناية محمد بدر ، مطبعة السعادة 1337.

الرسائل والدوريات والانترنت:

1- التوطئة لأبي علي الشلوبين، مصدر الوراق على شبكة الانترنت .
2- الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي رسالة تقدم بها حسين علي فرحان العقيلي إلى مجلس كلية الآداب الجامعية المستنصرية وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بإشراف الدكتور/ نهاد حسوبي صالح، جمادى الأولى 1425هـ- حزيران 2004م.
3- دلالة النص الشعري في تفسير النص القرآني، إعداد وائل عبد الله حسين أبو محي الدين رسالة ماجستير- جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2004م.
4- دار رؤي للنشر الإلكتروني، دعوات لإعادة النظر في(سيبوبه) علي صفحة الإنترنت.
5- رسالة ماجستير ((تقليل الأحكام الشرعية عند الإمام الشاطبي)) للباحث عدنان علي، الجامعة الإسلامية بعزة، بتاريخ 2005/9/21م.
6- الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري- شبكة الإنترنت.
7- شبكة الإنترنت منتدى اللسانيات.
8- شرح الصفار لكتاب سيبوبه (مخطوط) ورقه21.
9- الضرورة الشعرية في النحو العربي، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة، 1979م.
10- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك إبراهيم بن صالح الحندول، رئيس قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم، فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، شبكة الإنترنت.
11- الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش وحيد عز الرجال متولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية، الزقازيق، جامعة الأزهر، للعام الجامعي 2006م.
12- الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية - شبكة الانترنت .
13- الظواهر اللغوية غير المطردة في شعر ذي الرمة د.إبراهيم خليل أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية- كلية الآداب، الجامعة الأردنية http://www.shamela.ws.
14- عمدة القارئي شرح صحيح البخاري- تأليف بدر الدين العيني الحنفي، نسقه وفهرسه أسامة بن الزهراء، 1427هـ - 2006م، " المكتبة الشاملة" على شبكة الإنترنت.
15- لقاء مع الشيخ اللغوي عبد الرحمن بن عوف الكوفي(منتديات كل السلفين)، علي شبكة الانترنت.
16- اللهجة والضرورة الشعرية في شعر المتنبي طلحة الحريب، الثلاثاء 20\9\2005م- في مجلة الفرات يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر- دير الزور.
17- معجم الصحاح للجوهري، رسالة ماجستير، إعداد مأمون تيسير محمد صابر، إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد حامد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005-2006م.
18- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، للقرطاجني، موقع الوراق، على شبكة الانترنت .
19- موسوعة العروض والقافية إعداد الأستاذ/ سعد بن عبد الله الواصل، شبكة الإنترنت.

20- موسوعة العروض والقافية، إعداد الأستاذ سعد بن عبد الله الواصل، المكتبة الالكترونية.
21- الموسوعة الحرة.
22- المكتبة الإسلامية .
23- مجلة المخطوطات العربية، مج 25 الجزأن.
24- مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، موقف النحاة من القراءات، دراسة تأصيلية، صالح محجوب محمد التنقاري.
25- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، اجتماع النحويين بالحديث، محمود حسني محمود، مطبعة التوفيق عمان الأردن 1979م.
26- مجلة الكلمة، قراءة في مصادر التعقد النحوي وجهة نظر أصولية' قطب مصطفي، العدد(18) 1418هـ-1998م.

فهارس الموضوعات

البيـــــــــان	الصفحة
الإهداء	**أ**
الشكر	**ب**
المقدمة	**ت**
المدخل	**ذ**
الفصل الأول: مفهوم الضرورة الشعرية لدى النحاة:	
المبحث الأول: رأي سيبويه وابن مالك	**1**
المبحث الثاني: رأي ابن يعيش وابن فارس	**14**
المبحث الثالث: رأي ابن جني والجمهور	**26**
المبحث الرابع: رأي ابن عصفور وأبي الحسن الأخفش	**38**
المبحث الخامس: خلاصة الآراء	**42**
الفصل الثاني: أسباب الضرورة الشعرية:	
المبحث الأول: مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الوزن	**46**
المبحث الثاني: مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل الموسيقى اللفظية	**54**
المبحث الثالث: مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لأجل القافية	**57**
الفصل الثالث: الضرورة في الأفعال والأسماء والحروف:	
المبحث الأول: ضرورة الأفعال وبخاصة دخول (ال) على الفعل المضارع	**63**
المبحث الثاني: ضرورة الأسماء	**81**
المبحث الثالث: ضرورة الحروف	**87**
الفصل الرابع: الأصول النحوية وأثرها في إبرام الحكم النحوي:	
المبحث الأول: بناء القاعدة النحوية على أشعار العرب وإغفال جانب القرآن والحديث	**110**
المبحث الثاني: كيف يجتمع الشاهد النحوي والضرورة الشعرية؟	**150**
المبحث الثالث: استخدام روايات القراءات ولغات العرب الشهيرة	**162**
المبحث الرابع: تعزيز الشاهد النحوي بالقرآن	**184**

البيـــــــــان	الصفحة
الخاتمة :	
التلخيص	192
النتائج	193
التوصيات	195
الملخص باللغة الإنـجليزية	196
الفهارس:	
فهارس الآيات القرآنية	197
فهارس الأحاديث النبوية	203
فهارس الشواهد الشعرية	204
فهارس الأعلام	221
فهارس المصادر والمراجع	232
فهارس الموضوعات	242